

لَمَسْنَا قَوْلَ الْعَسْكَرِيَّاتِ

فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ

لِلْأَبِيِّ عَلِيِّ النَّحْوِيِّ

دراسة وتحقيق

الأستاذ الدكتور علي جابر المنصوري

أستاذ النحو العربي ورئيس الدراسات العليا



www.daralthaqafa.com



**المسائل الفكريات
في النحو العربي**

المسائل العسكرية

في النحو العربي

لأبي علي النحوي

دراسة وتحقيق

الأستاذ الدكتور علي جابر المنصوري

أستاذ النحو العربي ورئيس الدراسات العليا



2002

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

توطئة

إنَّ مجهودي المتواضع في (المسائل العسكرية) لقي قبولاً محموداً لدى القراء الكرام، ولما كان الكتاب على وشك النفاذ، رأيت أن أعيد طبعه ثانية خالياً من الأغلط التي وقعت فيها في الطبعة الأولى، وأرجو أن أكون قد وفقت لما فيه الخير لإحياء تراث أمتنا.

المؤلف

الفصل الأول

لمحة عن حياته وآثاره

أبو علي النحوي (٢٨٨هـ - ٣٧٧هـ)

حياته - ثقافته - آثاره - عسكرياته

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان أبو علي النحوي. ولد في الغالب عام (٢٨٨هـ / ٨٤٣م) من أب فارسي، وأم من سدوس بني شيبان من ربيعة الفرس في مدينة (فسا)، ونشأ فيها، ونسب إليها، وعرف بها. مكث في موطنه الأصلي تسعة عشر عاماً. ثم إنتقل إلى بغداد، وعرف بها. مكث في موطنه الأصلي تسعة عشر عاماً. ثم انتقل إلى بغداد عام (٣٠٧هـ) لطلب العلم.

وفي العراق تتضح حياته، وتتوجه إليه الأنظار، ويطوف أرجاء البلاد يكتب، ويؤلف، ويحاضر، فكانت له مؤلفات قرنت بأسماء قسم من المدن التي حل فيها، كالبصريات التي ألفها في البصرة، والهييتيات التي ألفها في هيت.

وإنتقل شيخنا إلى الموصل، وفيها التقى بتلميذه ابن جني حيث بقى زمناً، ثم توجه إلى حلب، والتحق ببلاط الأمير سيف الدولة الحمداني، وأكرم وفادته، وطاف في بلا الشام فمضى إلى طرابلس، وزار المعرة، واتصل برجالها، وأهل العلم فيها، وأقام بحلب فظفرت منه بالمسائل الحلبية، ولكن المقام لم يطب لأبي علي هناك فغادر غير مغاضب بلاط سيف الدولة على أثر منافسة بينه وبين ابن خالويه^(١).

(١) الحلبيات / ٣٣ ب .

ولقد رجع أبو علي بعد ذلك الصراع الذي دار بينه وبين ابن خالويه إلى بغداد ثانية سنة (٣٤٦هـ)، واستمر مستوطنها حتى سنة (٣٤٨هـ)، ثم غادرها إلى بلاد فارس، وصحب عضد الدولة البويهى، وصنف له كتابي الإيضاح والتكملة، وعلمه النحو حتى قال فيه عضد الدولة : «أنا غلام أبي علي في النحو»^(١).

لقد اختلف المؤرخون في تاريخ وفاة أبي علي، كما اختلفوا في مدة حياته، فمنهم من ذكر مدة حياته دون تحديد سنة الوفاة^(٢)، ومنهم من ذكر وفاته، وغالبيتهم ذكر أنه توفي سنة (٣٧٧هـ)^(٣) ومنهم من ذكر مدة حياته ووفاته^(٤)، ومنهم من ذكر ولادته ووفاته^(٥).

تثقف أبو علي بعلم عصره. وكان موسوعة ثقافية عديدة الجوانب، فقد درس كتاب سيبويه (١٨٠هـ)، وروى كتب أبي عبيدة (٢١٠هـ)، وأبي زيد (٢١٥هـ)، والأصمعي (٢١٦هـ)، وابن الأعرابي (٢٣٠هـ)، واطلع على شوارد اللغة وشواذها. وخير دليل على ثقافته اللغوية مؤلفاته التي بين أيدينا، فهي مستودع زاخر تتجلى فيها سعة إطلاع أبي علي، وعمق ثقافته.

ومما يقوى ذلك ويزيده وضوحاً اعتماد المتأخرين عليها، سواء كانوا من أصحاب المعجمات، أم كانوا من أصحاب المؤلفات الأخرى التي احتوت أطرافاً من اللغة.

وتتجلى أيضاً بمؤلفاته العديدة، وبمسائله التي تركها لنا، وبمن نقل وحكى عنهم من المتقدمين والمعاصرين له، كذلك بآرائه المنتورة في بطون كتب المتأخرين، كإبن سيده، وإبن الأنباري، وإبن هشام، والبغدادي.

(١) النجوم الزاهرة ٤ / ١٥

(٢) تذكرة الحفاظ/ ٩٧٣

(٣) الفهرست/ ٩٥، تاريخ بغداد ٧ / ٢٧٥، ونزهة الألباب ٢١٧ وأنباه الرواة ١ / ٢٧٣، ولسان الميزان ٢ / ١٩٥ والنجوم الزاهرة ٤ / ١٥، وأعيان الشيعة ٢٣ / ١١

(٤) معجم الأدباء ٧ / ٢٣٢

(٥) وفيات الأعيان ١ / ٣٦٣

أما ثقافته في علوم القرآن والقراءات والحديث، فتبدو واضحة في تفسيره، الحجة، والأغفال، وفي استشهاده على القرآن في تفسير القرآن بالقرآن، والظواهر النحوية، واللغوية، والصرفية، والفقهية، والمنطقية، حتى إن المرء يحس وهو يقرأ في مؤلفات أبي علي، كأنه أمام سيل منحدر من الآيات المترادفة التي يصرفها كيفما يشاء. فهو يؤيد القرآن بالقرآن ويعلل القرآن بالقرآن، ويحتج للقرآن بالقرآن، ويؤول القرآن بالقرآن في كثير من الأحيان، يضاف إلى ذلك أنه روى القراءات عن ابن مجاهد، وألف فيها كتاباً ضخماً سماه (الحجة في القراءات السبع) اعتمد عليه الكثير من المفسرين، وأصحاب القراءات كالزمخشري في الكشاف، والطبرسي في مجمع البيان وغيرهما.

وفي الحديث كان أبو علي من السابقين إلى استعمال الحديث في مجال اللغة والنحو، وكاد يكون من المحدثين، واستشهد بنصوص الحديث في الوقت الذي كان يتحرج منه معاصروه.

أما ثقافته العروضية فتتجلى في الظواهر التي دونها عن العروض لاسيما في مسأله الشيرازيات، وفي حدة ذكائه الذي نزع إلى معرفة العروض من خلال علوم اللغة الأخرى، من ذلك إجابته حينما سئل عن خرم (متفاعلن)، روى ذلك الحصري قائلاً: «ومما يشهد بصفاء ذهنه، وخلوص فهمه أنه سئل قبل أن ينظر في العروض - عن خرم (متفاعلن)، فتفكر وانتزع الجواب فيه من النحو فقال: لا يجوز لأن متفاعلن ينقل إلى (مستفعلن) إذا لضم، فلو خرم لتعرض للابتداء بالساكن...»^(١).

مؤلفاته :

ترك لنا أبو علي تراثاً ضخماً تمثل في مؤلفاته. وفيما تأثر به اللاحقون من بعده، فنقلوا عنه.

(١) الشيرازيات ١٥٦ ب، ومعجم الأدباء ٧ / ٢٣٥-٢٣٦

ولقد اختلف المؤرخون في ذكر مؤلفاته، فمنهم من ذكر أغلبها وأشار القسم الآخر إلى طائفة منها، واقتصر آخرون على ذكر إثنين، أو واحد، واكتفى غيرهم بأن وصفوا أبا علي بأنه صاحب (المؤلفات)، أو (المصنفات). ويمكن أن نصنف هذه المؤلفات إلى صنفين.

الأول - المؤلفات التي وصلت إلينا وهي:

- ١- الحجة في علل القراءات السبع، وهو كتاب ضخيم، في تفسير كتاب ابن مجاهد في القراءات^(١).
- ٢- الإيضاح النحوي (العضدي) ألفه لعضد الدولة البويهى^(٢).
- ٣- الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني، في تفسير القرآن الكريم^(٣).
- ٤- المسائل البغداديات في اللغة والنحو، وقد أشير إليها بإسم المشكلة^(٤).
- ٥- المسائل الحلبيات في اللغة والنحو^(٥).
- ٦- المسائل الشيرازيات في اللغة والنحو^(٦).
- ٧- المسائل المنثورة وهي مسائل متفرقة عربية في النحو واللغة^(٧).
- ٨- المسائل البصريات وهي في اللغة والنحو^(٨).
- ٩- المسائل العسكرية. موضوع البحث والتحقيق.
- ١٠- أقسام الأخبار في المعاني، وتبحث في أنواع الأخبار^(٩).

(١) له مصور في جامعة القاهرة رقم (٢٤٠١٢) لغة، الفهرست ، ٦٥

(٢) حقق الجزء الأول منه (رسالة دكتوراه). أنظر معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠

(٣) حقق رسالة ماجستير في كلية الآداب (جامعة عين شمس). من قبل (محمد حسن اسماعيل)

(٤) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠

(٥) معجم الأدباء ، ٧ / ٢٤٠

(٦) حققت رسالة دكتوراه - كلية الآداب (جامعة عين شمس)

(٧) الخزانة ١ / ١٨

(٨) الخزانة ١ / ١٨

(٩) مخطوط في مكتبة إبراهيم داماد- تركيا - تحت رقم ٧٧٥ / ١ حققه الدكتور علي جابر منصور.

ونشر في مجلة المورد، المجلد ٧ / العدد ٣- سنة ١٩٧٨ ص ٢٠١-٢٢٠.

١١- التكملة وهي في الصرف^(١).

١٢- كتاب الشعر - وقد اختلف بإسمه^(٢).

١٣- المسائل العضديات وهي في النحو^(٣).

١٤- مسألة لأبي علي في الأخبار^(٤).

الثاني - المؤلفات التي لم تصل إلينا وهي :

١- التذكرة: ذكر ابن خير الأندلسي إنها تقع في عشرين مجلداً. وتعالج موضوع اللغة العربية^(٥).

٢- آيات الإعراب^(٦).

٣- شرح أبيات الإيضاح^(٧).

٤- مختصر عوامل الإعراب^(٨).

٥- المقصور والمدود^(٩).

٦- المسائل القصرية أو القيصرية، وقيل : إنها ألفت في قصر ابن هبيرة^(١٠).

٧- نقض الهاذور، وهو في الرد على ابن خالويه فيما اتهمه فيه من الوهم^(١١).

(١) حققها - كاظم بحر - رسالة ماجستير - جامعة القاهرة (كلية الآداب) ١٩٧٢م.

(٢) أخرجه روجز- طبع سنة ١٨٦٩ . وحققه الدكتور علي جابر منصور. ونشر في مجلة المورد- المجلد التاسع - العدد ١- ١٩٨٠ ص ٣١٧-٣٢٦.

(٣) مخطوطة في المكتبة الظاهرية. لم يشر إليها أحد من المؤرخين.

(٤) فهرست معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية رقم ٣٦٩.

(٥) الفهرست (لإبن النديم) ٩٥، معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.

(٦) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.

(٧) الفهرست / ٩٥.

(٨) الفهرست / ٩٥.

(٩) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.

(١٠) المخصص ١ / ٣.

(١١) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.

- ٨- الترجمة، ولم يصفه أحد بشيء^(١).
- ٩- المسائل الدمشقية^(٢) ولم يعرف عنها شيء.
- ١٠- الإيضاح الشعري^(٣).
- ١١- أبيات المعاني^(٤).
- ١٢- التتبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير^(٥).
- ١٣- تفسير قوله تعالى: « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم للصلاة »^(٦).
- ١٤- المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج^(٧).
- ١٥- المسائل الكرمانية^(٨).
- ١٦- العوامل المائة^(٩).
- ١٧- المسائل المجلسيات^(١٠).
- ١٨- المسائل الذهبيات^(١١).
- ١٩- تعليقه على كتاب سيبويه^(١٢).
- ٢٠- الهيئات^(١٣).

(١) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.

(٢) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.

(٣) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.

(٤) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.

(٥) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.

(٦) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.

(٧) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.

(٨) معجم الأدباء ٧ / ٢٤٠.

(٩) أنباه الرواة ١ / ٢٧٤.

(١٠) أنباه الرواة ١ / ٢٧٤.

(١١) أنباه الرواة ١ / ٢٧٤.

(١٢) بغية الوعاة ٧ / ٢١.

(١٣) المغني ٢ / ١٠.

٢١- الأهوازيات^(١).

٢٢- جواهر النحو، وقد ذكر بإسم جواهر الأدب^(٢).

٢٣- صدر في المعتلات^(٣).

٢٤- تفسير أبي علي^(٤).

٢٥- المسائل الميافارقينيات^(٥).

٢٦- كلام أبي علي الذي جمعه ياقوت^(٦).

٢٧- كتاب القد. ذكر في مؤلفات ابن جني وقيل هو ما استملاه من أبي علي^(٧).

٢٨- شرح الأسماء والصفات. ورد في مؤلفات الرماني^(٨).

٢٩- الأوليات في النحو^(٩).

٣٠- مقاصد ذوي الألباب في العمل بالإصطرباب^(١٠).

العسكريات :

العسكريات منسوبة إلى عسكر مكرم (١١) مدينة كانت مولد بعض مشاهير العلماء والأدباء وكانت عظمة المسجد والأسواق. أسست على ما قيل في العصر الأموي.

(١) المحكم ١ / ١٤

(٢) الإعلام ٢ / ١٩٣.

(٣) أعيان الشيعة ٢١ / ١٣

(٤) أعيان الشيعة ٢١ / ١٣

(٥) فهرست ابن خير ٣١٨

(٦) المعجم ١ / ٢٢

(٧) أنباه الرواة ٢ / ٣٣٧

(٨) أنباه الرواة ٢ / ٢٩٦

(٩) الأغفال (رسالة ماجستير) ١ / ٢٨

(١٠) الأغفال (رسالة ماجستير) ١ / ٢٨

(١١) معجم البلدان ٣ / ٦٧٦. وهي مدينة أسسها أحد الرجال العرب المسلمين وأسمه (مكرم) في

زمن الحجاج. أراضي الخلافة الشرقية، تأليف ليستريينج، طبعة كمبرج ١٩٠٥ م ص ٢٣٦-٢٣٧.

زارها أبو علي في جملة ما زار من المدن الإسلامية آنذاك، فكانت من أثر هذه الزيارة، مسائله العسكرية.

(١)

وصف المخطوطة التي اعتمدت عليها في التحقيق

اعتمدت في التحقيق على مخطوطة فريدة - لم يصل إلى علمي غيرها (١)، وهي محفوظة في مكتبة شهيد علي في تركيا برقم ١٦ / ٢٥ / ٤. ويوجد منها مصورة في معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية برقم ٨٦٠. وبرقم ١٥٤ نحو.

تحتوي اللوحة الأولى منها في الزاوية اليسرى من أعلى، عنوان الكتاب ما نصه « نقله أحمد بن تميم اللبلي من خط ابن بلبل (٢)، وقابله. وكان فيه مواضع أصلح أكثرها، وبقي فيها أشياء تحتاج إلى تأمل».

وتحت العنوان في الزاوية اليسرى كتبت العبارة الآتية : «أحمد بن تميم بن هشام يفوض أمره إلى الله». وتحت ذلك عبارة : «أحمد بن عبد الله بن مكّي». وفي وسط اللوحة تقريبا، خاتم كتب عليه بالثلث الواضح «مما وقف على الوزير الشهيد علي باشا رحمه الله تعالى» و في نهاية العسكريات ما نصه :

(١) لم يشر أحد من الباحثين أو أصحاب المعجمات لغيرها. فلم يشر لغيرها بروكلمان في تاريخه ٢ / ٩٣. ولا الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتابه (أبو علي الفارسي) ٤٩٢. ولا معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية في فهرست رقم ٨٦. وعلى الرغم من مراسلاتي الكثيرة إلى كثير من مكتبات العالم مثل مكتبة الإسكريال، ومكتبة الكونكرس الأمريكي، ومكتبة المتحف البريطاني، وغيرها من المكتبات لم أجد غيرها. وكذلك على الرغم من مراجعتي لمكتبات العالم العربي مثل مكتبة الحرم المكي الشريف، ومكتبة الرسول (ص) في المدينة، ومكتبة شيخ الإسلام عارف حكمة في المدينة، ومكتبة دار الكتب في مصر، والظاهرية في دمشق، ومكتبات العراق، وغيرها، لم أجد نسخة ثانية. يضاف إلى ذلك صحيفتي الطويلة التي تتعدى عشر سنوات لمؤلفات، ومخطوطات إبي علي النحوي، أقول على الرغم من هذا التحري الواسع، لم أجد نسخة غير هذه التي قمت بتحقيقها.

(٢) ابن بلبل : هو محمد بن عثمان بن بلبل تلميذ أبي علي، وهو الذي روى كتابه وأذاعه. البغية/ ٧٢ وأبو الفارسي / ١٣٥.

«تمت المسائل العسكرية بحمد الله وعونه، كان الفراغ منها في يوم السبت، العاشر من شهر جمادى الآخر من سنة خمس عشرة وستمائة، علي أيدي العبد الضعيف المقر بذنبه الراجي عفو ربه، أحمد بن تميم بن هشام اللبلي بمدينة السلام المحروسة على الأصل المنقول منه بخط ابن بلبل، وكان فيه إسقاط كلمات، وتصحيف مواضع أصلحت في نسختي هذه بعضها وقت كتابتها. وعلمت على الباقي إلى الفراغ - إلى معاودة النظر فيها إن شاء الله تعالى والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله».

والمخطوطة مكتوبة بخط فارسي مخلوط بمغربي، بحروف ناعمة صغيرة إلى الغاية. بمعدل ثلاثين سطرا لكل صفحة، في كل سطر ثلاثون كلمة تقريبا وفي بعض الصفحات إسقاط. وفراغات، وفي بعض الحواشي تعليقات.

(٢)

توثيق نسبتها

يمكن أن يهتدى الباحث إلى توثيق نسبة العسكرية إلى أبي علي من أمور كثيرة أهمها :

١- لم يشك أو يشكك فيها أحد من القدامى، أو المحدثين فإن سلامتها من الطعن في نسبتها قديماً وحديثاً دليل على أنها لأبي علي.

٢- من التوثيقات التي وردت على النص في المقدمة .

٣- من العنوان الذي ورد في صدر المخطوطة منسوباً لأبي علي.

٤- أنها قد ذكرت ضمن مؤلفاته عند كثير من المؤرخين الذين ترجموا لأبي علي^(١).

٥- من المسائل المتشابهة التي تناولها أبو علي في العسكرية وكتبه، ومسائله

(١) روضات الجنات ٢٢٠، وأعيان الشيعة ٣/٢١، والتكملة ١١.

الأخرى، كالإيضاح، وأقسام الأخبار (١) منها البناء، والإعراب، وتقسيم
الكلم،

٦- تشابه أسلوب المؤلف في العسكريات، ومؤلفاته الأخرى، كالحلبيات،
والشيرازيات، والبصريات، والبغداديات والعضديات، والحجة... الخ. ويأتي
هذا التشابه في قضايا كثيرة من الاستعمال والقياس، منها طريقة عرض
المادة في التقسيم، واستعمال المنطق، والاحتجاج، والتأويل. والتدليل،
والتعليل، واستعمال الشواهد، من آي القرآن الكريم، والشعر، وأقوال
العرب.

٧- من النقول التي وردت في بطون الكتب، وجاءت منسوبة إلى أبي علي مأخوذة
من العسكريات لاسيما النقول التي نقلها النحاة، وأصحاب المعجمات. وقد
أشرت لها في مكانها من النص عند التحقيق.

٨- تشابه المصادر التي استقى منها أبو علي في العسكريات، وفي غيرها من
مؤلفاته، وقد أخذ الشيخ في جميع مؤلفاته عن علماء معروفين - كوفيين
وبصريين - هم أنفسهم يتكررون، مثل عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب،
والخليل، وسيبويه، وأبي زيد، والأصمعي، وأبي عبيدة، وأبي الحسن
الأخفش، والكسائي، والفراء، وأبي عثمان المازني، والمبرد، وابن السراج،
والزجاج، وثلعب، وغيرهم.

(٣)

مكانة العسكريات بين ما لدينا من مؤلفاته

لتحديد مكانة العسكريات بين مسائل أبي علي علينا أن نحدد مكانها بين
مؤلفاته أولاً، ثم بعد ذلك مكانها بين مسأله ثانياً من حيث المنهج، والموضوع.

(١) أقسام الأخبار في مجلة المورد مجلد ٧- عدد ٣- ٢١٠- ٢٢٠، والإيضاح ١/ ١٢- ١٦.

من حيث المنهج :

يمكن أن نقسم مؤلفات أبي علي التي وصلت إلينا على قسمين من حيث المنهج، والتنظيم في نوع الدراسة التي تناولها.

الأول - يكاد يكون منتظماً ذا منهج مترابط معين، ويشمل التكملة، والإيضاح، والحجة، والإغفال. فالتكملة والإيضاح لهما منهج متسلسل يقوم على أساس العلاقات التي تربط بين الموضوعات في البحث الصرفي، والنحوي، واللغوي. أما الحجة والإغفال فالتنظيم فيهما يجري متسلسلاً منسجماً إلى حد ما مع ترتيب السور القرآنية في القرآن الكريم، وترتيب آياتها.

الثاني - وهو الذي يفتقد المنهج المترابط، لأنه لا يلتفت حول وحدة موضوعية معينة، ويشمل مختلف مسائله التي وصلت إلينا كالبغداديات، والحلبيات، والشيرازيات، والمنثورة، والبصريات، والعسكرات، والعضديات.

من حيث الموضوع :

ويمكن أن نقول: أن مؤلفات أبي علي تقسم على قسمين من حيث موضوعاتها :

الأول - يختص بدراسة القرآن وتفسيره، وقراءته، ونحوه، ويندرج تحت هذا القسم من مصنفاته، الحجة في القراءات السبع التي شرح فيها قراءات ابن مجاهد. والإغفال الذي هو تنبيهه على كتاب معاني القرآن للزجاج. وهذان الكتابان على الرغم من كونهما في القراءات، فإنهما يحتويان على قدر كبير من الدراسات اللغوية، والنحوية، والصرفية.

الثاني - ويختص بالدراسات اللغوية، والنحوية، والصرفية، ومن هذا النوع الإيضاح، والتكملة، وكتاب الشعر، وكافة مسائله، ومما تقدم ندرك أن العسكرات تندرج تحت مؤلفاته اللغوية والنحوية والصرفية من ناحية،

وتندرج تحت مؤلفاته التي لا ينتظمها منهج موحد من ناحية ثانية.

بعد ذلك علينا أن نحدد مكان العسكريات بين مسائله الأخرى من حيث :

١- الحجم فهي أصغر مسائله جميعاً، إذ إنها تقع في (١٢) ورقة، في حين تقع المنثورة (٢٨) ورقة، والبصريات في (٣٨) ورقة، والبغداديات في (٥٢) ورقة، والحلبيات في (٩١) ورقة، والعضديات في (١٠٦) أوراق، والشيرازيات في (١٥٧) ورقة.

٢- النضج العسكريات من مسائله الناضجة لعوامل كثيرة منها طول المباحث، وطول النفس في هذه المباحث، وهدوء المناقشات، والمعارضات، والموازنات، والاستنتاجات، والتعليقات، والتدليلات، وكثرة الاستشهادات التي لا نجدها في مسائله أو كتبه الأخرى كالمنثورة، وأقسام الأخبار.

٣- المادة المستعملة في دراسة هذه المسائل تتسم في :

أ - وحدة المنبع إذ أن المواد التي يعتمد عليها مكررة في أغلبها، يأخذها من أبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي، والأحول،... الخ.

ب - وحدة طريقة الاستعمال فهو يعتمد على القرآن أولاً، ثم الشعر والأقوال ثانياً في جميع مسائله بما فيها العسكريات.

ج - تشابه الأسلوب في جميع مسائله بما فيها العسكريات فهو يعتمد في أغلب الأحوال على طرح الأسئلة، والإجابة عليها، بطريقة الخطاب، والنقاش، والجدل، والتأكيد، والاستطراد وإجبار المقابل على موافقته، والاعتراف له ثم إصدار الأحكام بعد الاستنتاج الذي يتوصل إليه حيث يحسم القضايا التي يتناولها بجدارة فائقة.

٤- الموضوعات : فأبو علي غالباً ما يكرر الموضوعات نفسها في كثير من مسائله، فهو مثلاً يتحدث عن (البناء والإعراب) في الإيضاح، والعسكريات، وأقسام

الأخبار (١)، ويتحدث عن تأليف الكلام في الإيضاح، وأقسام الأخبار،
والعسكريات (٢).

(٤)

أبوابها ومضمونها

لقد احتوت العسكريات على أبواب أربعة :

الأول : باب علم ما الكم من العربية. (١٢ - ٣ب).

الثاني : باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة، وكان كلاماً مستقلاً، وهو الذي

يسميه أهل العربية (الجميل) (٣ب - ٥ب)

الثالث : باب ما كان شاذاً من كلامهم (٥ب - ١٩).

الرابع : باب الإعراب، والبناء (١٢ب - ١٩).

هذه الأبواب شاملة، تكلم في الباب الأول عن أقسام الكلام من الأسماء،
والأفعال، والحروف، وعرف كل قسم منها، وذكر تعاريف أصحابه من
البصريين، ودلل على اثباتها، وأقسام الفعل فيها ثم تحدث عن الحروف.

وفي الباب الثاني: تحدث عن الأسماء، والأفعال، والحروف، إذا نسجت في
كلام، وكونت جملاً، فكانت عنده، إسمية، وفعلية وظرفية، وشرطية، كما يرى
أبو بكر (ابن السراج). أو إسمية، وفعلية - كما يرى - سيبويه - ثم تحدث عن
النداء، وأسماء الأفعال، وجملة الشرط، والقسم، وعدم الاستقلال كل منهما
بدون جملة الجواب، ثم ذكر رأي أبي الحسن، ودلل على صحة ما يراه.

وفي الباب الثالث : عقد مقالاً عن الشاذ، وذكر أنواعه معتمداً على تقسيم ابن
السراج، ثم شرح كل قسم من أقسام هذا الشاذ مستشهداً بالشعر، والقراءات،

(١) الإيضاح ١٢/١ - ١٦، وأقسام الأخبار في المورد م ٣/٧ - ٢١٠ - ٢٢٠، والعسكريات ١٩ - ١٢ب.

(٢) الإيضاح ٦/١ - ٨، وأقسام الأخبار في المورد م ٧/٢١٩، والعسكريات ١٢ - ٣ب.

مستعيناً بآراء وروايات أبي زيد، وأبي الحسن الأخفش، وأبي عثمان المازني، وأبي العباس المبرد، وأبي بكر (ابن السراج)، وأبي إسحاق الزجاج، ثم تحدث عن الضرورات الشعرية الجائزة والقبيحة، وحديثه هذا حلقة متصلة منذ عصر الخليل حتى زمنه.

وفي الباب الرابع : تحدث عن الإعراب والبناء، وعرف كلا منهما، ثم تحدث عن حركات الإعراب الظاهرة والمنوية، ثم تحدث عن المعربة، وذكر صرفها وعدم صرفها مع ذكر الأسباب الموجبة لذلك، ثم ناقش البغداديين في جمع طلحة بالواو والنون، وعلل عدم جر الفعل، وتحدث عن إعراب الفعل المضارع.

(٥)

مصادر أبي علي في العسكريات

كان النحو في مفهومه عند أبي علي في عسكرياته بمعناه الواسع يعني العلوم النحوية، والصرفية، واللغوية. بمعنى أنه يتناول بنية الكلمة، وأصلها، ومعناها، ونسيجها في جمل، من هنا ضم إليه الضوابط التي تحدثت عن التغير في الكلمة، أولاً، ووسطاً وأخيراً - إذا أحدثته العوامل، أو إذا لم تحدثه - ومن هنا كانت العسكريات جامعة لعلوم اللغة بأشكالها المختلفة، ولذلك توسعت موارده وينابيعه في مصادر دراسته، فشملت اللغويين، والنحاة، والرواة، والقراء من بصرين وكوفيين. فقد أخذ عن علماء البصرة الشيء الكثير، فقد أخذ عن عيسى بن عمر (١٤٩هـ) (١)، وأبي عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) (٢)، والخليل (١٧٥هـ) (٣)، وسيبويه (١٨٠هـ) (٤)، ويونس بن حبيب (١٨٢هـ) (٥) وأبي زيد (٢١٥هـ) (٦)

(١) العسكريات / ٦ أ.

(٢) العسكريات / ٤ ب، ٧ أ، ٧ ب.

(٣) العسكريات / ٤ ب، ٧ ب.

(٤) المصدر السابق ٢ أ، ٢ ب، ٣ أ، ٤ أ، ٤ ب، ٧ ب، ١٠ أ.

(٥) العسكريات / ٦ أ، ٦ ب.

(٦) العسكريات / ٣ أ، ٣ ب، ٦ أ، ٦ ب، ٩ أ، ١١ ب.

وتندرج تحت مؤلفاته التي لا ينتظمها منهج موحد من ناحية ثانية.

بعد ذلك علينا أن نحدد مكان العسكريات بين مسائله الأخرى من حيث :

١- الحجم فهي أصغر مسائله جميعاً، إذ إنها تقع في (١٢) ورقة، في حين تقع المنثورة (٢٨) ورقة، والبصريات في (٣٨) ورقة، والبغداديات في (٥٢) ورقة، والحلبيات في (٩١) ورقة، والعضديات في (١٠٦) أوراق، والشيرازيات في (١٥٧) ورقة.

٢- النضج العسكريات من مسائله الناضجة لعوامل كثيرة منها طول المباحث، وطول النفس في هذه المباحث، وهدوء المناقشات، والمعارضات، والموازنات، والاستنتاجات، والتعليقات، والتدليلات، وكثرة الاستشهادات التي لا نجدها في مسائله أو كتبه الأخرى كالمنثورة، وأقسام الأخبار.

٣- المادة المستعملة في دراسة هذه المسائل تتسم في :

أ - وحدة المنبع إذ أن المواد التي يعتمد عليها مكررة في أغلبها، يأخذها من أبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي، والأحول،... الخ.

ب - وحدة طريقة الاستعمال فهو يعتمد على القرآن أولاً، ثم الشعر والأقوال ثانياً في جميع مسائله بما فيها العسكريات.

ج - تشابه الأسلوب في جميع مسائله بما فيها العسكريات فهو يعتمد في أغلب الأحوال على طرح الأسئلة، والإجابة عليها، بطريقة الخطاب، والنقاش، والجدل، والتأكيد، والاستطراد وإجبار المقابل على موافقته، والاعتراف له ثم إصدار الأحكام بعد الاستنتاج الذي يتوصل إليه حيث يحسم القضايا التي يتناولها بجدارة فائقة.

٤- الموضوعات : فأبو علي غالباً ما يكرر الموضوعات نفسها في كثير من مسائله، فهو مثلاً يتحدث عن (البناء والإعراب) في الإيضاح، والعسكريات، وأقسام

أثبتنا بصريته في الشيرازيات من قبل (١) كما أثبت ذلك من قبل الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتاب « أبو علي الفارسي »^(٢).

وعلى الرغم من كونه أبي علي بصرياً، فهو يتفرد من حيث الأصالة في الآراء، والمباحث، والقدرة الفائقة على طرح المواضيع، مما يجعله في منزلة كبار النحاة البصريين كالخليل، وسيبويه، وأبي الحسن الأخفش، والمازني، والمبرد.

ولقد أولع أبو علي في أثناء نظره وتأمله في النص بالإصطلاحات التي صنف ما هو مستعمل بموجبها مثل (السائغ) و (المتنع) و (المطرده) و (الشاذ)، وكذلك أعجب بالتقسيمات فهو في ميدان تقرير الحقائق يستعمل المنطق، والجدل، بطريقة فلسفية عمادها الدليل، والتعليل، والتأويل، والحمل.

كما اعتمد أبو علي الفارسي على القياس المطرد، فهو يقيس على المفرد كأستاذة أبي بكر (إبن السراج)، وقياسه هذا يعتمد كل الاعتماد على النص العربي الفصيح فهو يقيس على ما تكلمت به العرب من نثر (وشعر) (٣)، وعلى ما جاء في لغة التنزيل. والغريب أن أبا علي لم يستشهد في عسكرياته بالحديث، على الرغم من كثرة استشهاده به في مسائله الشيرازيات، وعلى الرغم من كونه من رواد الاستشهاد بالحديث (٤) بعد الكسائي والفراء^(٥).

(٦)

شخصية أبي علي في العسكريات

أبو علي بارز الشخصية في العسكريات على الرغم من كونه ينقل عن الأئمة، والعلماء الذين، أخذ عنهم، وتبدو هذه الشخصية في أمور كثيرة منها :

(١) الشيرازيات / ١٩١-١٩٤.

(٢) أبو علي الفارسي ١٠٥-١٠٨ (مذهب أبي علي النحوي).

(٣) المنصف ١ / ١٧٣.

(٤) أبو علي الفارسي / ٢٠٣.

(٥) الشواهد والإستشهاد في النحو / ٣٠٠-٣٣٦.

١- يتتبع ما ينقله عنهم بالتعليل، والتأويل، والاحتجاج، والتدليل لإثبات ما يذهبون إليه. قال في تعريف الإسم : «وقد وصف الإسم أصحابنا بغير شيء. فالذي كان يعول عليه أبو العباس - محمد بن يزيد - في تعريفه ، وصفته المخصصة له: إنه ما جاز الإخبار عنه.

ومثال الأخبار عنه كقولنا : قام زيد. وزيد منطلق. وهذا وصف يشمل عامة الأسماء، ولا يخرج منه إلا اليسير منها، وذلك مثل إذ، وإذا لأنهما عند النحويين من الأسماء، ومع ذلك لا يجوز الأخبار عنهما، ويدل على أنهما أسمان قولنا : القتال إذا جاء زيد فيكون خبراً عن الحدث ...» (١) أو رفض ما يقولونه من «... ذلك أن الفعل والفاعل اللذين وجدناهما في الصلة يسدان مسد الجملة فيصير المجموع بمنزلة الجملة وساداً مسدها كما كانت في الجملة في نحو قوله تعالى : « أفحسب الناس أن يتركوا، أن يقولوا أمنا...» وكقولهم : علمت أن زيدا منطلق... وقولهم أقائم زيد ... هذه المواضع قد استغنى فيها عن الجملة بالمفرد ما كان على الوصف الذي أعلمتك على إنكار هذا من هذا الوجه لا يسوغ لمن قال منهم بقول الكسائي ..» (٢) .

٢- في الاعتراضات التي يوردها ثم يردّها بأسلوب فلسفي جدلي من ذلك رده على وصف الفعل بأنه ما دل على حدث وزمن « وقد قيل لمن وصف الفعل بهذا الوصف : رأيتم قولكم : خلق الله الزمان. هل يدل هذا على زمان قلته؟. فإن قلتم لا. فسد الوصف، وإن قلتم (يدل) فقد ثبتم زماناً قبل. وذلك ممتنع لما يجيبون به من ذلك : أن اللفظ فيه قد جرى عندهم مجرى الآن وما يتخاطبون به ويتعارفون. وهذا النحو غير ضيق في كلامهم. ألا ترى قوله عز وجل (إنك أنت العزيز الكريم)، وكذلك قوله:

أبلغ كلييا، وأبلغ عنك شاعرها إني الأغر وإني زهرة اليمن

فأجاب جرير :

ألم تكن في رسوم قد رسمت بها من حاز موعظةً يا زهرة اليمن

(١) العسكريات / ١٢.

(٢) العسكريات ٥ ب.

وكذلك قوله تعالى : (وأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون)

إنما هو عند كثير من أصحابنا أنهم جميع إذا رأيتهم مثلهم، قلتهم فيهم هذا الضرب من الكلام، كذلك قولهم. خلق الله الزمان. يجوز على هذا الحد الذي تجري هذه الأمثلة عليه في كلامهم: وما يتعارفونه الآن...»^(١).

٣- عرض أقوال النحاة، والموازنة بينها ، وإختيار ما يراه، كما وازن بين وصف سيبيويه للفعل ووصف غيره له، وبرهن على أن وصف سيبيويه «... أصح من غيره إذن لا يدخل عليه، وكان منتظماً جميع ما كان من هذه الأمثلة...»^(٢).

٤- يشبع الرأي الذي يأخذه من السابقين شرحاً، وإيضاحاً، وإتماماً كما وضح رأي سيبيويه الذي قاله في عدم دخول الجر على الفعل «وإنما امتنع الجر فيه لأنه لا يكون إلا بالإضافة. ألا ترى أن الجر يكون بأحد أمرين. إما إضافة إسم إلى إسم، أو إضافة فعل إلى إسم وكلاهما يوجب تخصيصاً، والغرض في صياغة هذه الأمثلة التي تسمى بالأفعال خلاف التخصيص...»^(٣).

٥- تناول أبو علي كثيراً من القضايا النحوية واللغوية وبرهن على إثباتها منها :

أ - إنه لا جر في الأفعال، لأن الجر لا يكون إلا بالإضافة.

ب - الأفعال مأخوذة من المصار « لأن الأحداث تدل على معان مجردة مفردة، والمفردة في الرتبة أسبق من المركبة...»^(٤).

ج - الأفعال ما دلت على حدث وزمن^(٥).

د - القياس في العمل - كما يرى البصريون - أعمال الثاني قال في قوله :

فهيئات هيئات العقيق وأهله وهيئات وصل بالعقيق نواصله

(١) العسكريات / ٢ ب.

(٢) العسكريات / ١٣.

(٣) العسكريات / ١٠ ب، والكتاب ١ / ٣.

(٤) العسكريات / ٢ ب.

(٥) العسكريات / ٢ ب.

وقياس من أعمل الثاني من الفعلين - وهذا الذي يختار أصحابنا - أن يكون العقيق مرتفعاً بهيئات الثاني»^(١).

هـ - الأصل في المضارع أن يكون للحاضر. قال (مثال الحاضر نحو يقوم... فهذا الضرب الذي وصفه سيبويه بأنه كائن لم ينقطع. فهذا الضرب وإن كان شيء منه قد مضى، وشيء منه لم يمض فإنه عند العرب ضرب من ضروب الفعل غير الماضي، وغير المستقبل...»^(٢).

و- الأفعال المضارعة معربة لمشابهتها الأسماء. وقال: « فهذه الأفعال هي الأفعال المعربة ، وإنما أعربت بجملة الإعراب ومشابهتها الإسم ...»^(٣).

٦- أقر أبو علي أحكاماً هي أصول في نحو البصرين منها. «الإعراب لا يكون إلا بعامل» ١٢ أ و « لا يجوز اجتماع حرفين لمعنى واحد » كذلك « الحرفان إذا كانا بمعنى واحد لم يجز اجتماعهما آخرأ إلى الخبر» ١١ أ وهو يعني بذلك إنه لا يجوز دخول فعل أو إسم على إسم. و «ما لم يلزم من الحروف، وكان قلقاً في مكانه، وموضوعه لا يعتدون به» ٩ أ و «الحركات التي تجب بعوامل لا تكون حركات بناء» ١٠ أ «والفئات أقوى من العينات، واللامات أضعف من العينات» ١٢ ب في بناء الكلمة و «إن بعض الجمل قد تقوم مقام بعض» ٥ أ.

٧- أطال في أبحاثه الأربعة هذه في حين أنها كانت نتفاً وملاحظات سريعة عند السابقين له (٤)، فجاءت عنده عميقة مبسطة. واسعة الأطراف شاملة المقاصد.

٨- كان رائداً في دراسة الجملة، فبحثه هذا - وإن كان لا يتناول الجملة مفصلة - يعد أول بحث وصل إلينا عن دراسة الجملة، بهذه الصورة الواسعة. كما أنه قسمها بشكل جديد إلى إسمية، وفعلية، وظرفية، وقسمية، وندائية، وشرطية.

(١) العسكريات / ٤ أ.

(٢) العسكريات / ٣ أ.

(٣) العسكريات / ١٠ ب.

(٤) الكتاب ١ / ٨-١٣. (باب ما يحتمل الشعر). وما كان شاذاً من كلامهم. - الضرورات، والمجوزات.

الفصل الثاني

الكلام - أقسامه - فصاحته وشدوذه - إعرابه وبنائه

«عند أبي علي في عسكرياته، والنحاة الآخرين»

(١)

الكلام

أقسامه (مفردات وجملاً)

(أ) المفردات :

إن أول دراسة وصلت إلينا عن تقسيم الكلام - في أقسامه المألوفة - هي دراسة سيبويه في كتابه - عن السلف - حيث كان قد قرر بأن الكلم : «إسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالإسم: رجل، وفرس، وحائط. وأما الفعل: فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء بنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى، فذهب وسمع... وأما بناء ما لم يقع : فإنه قولك أمراً: إنذهب... ومخبراً يقتل... وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت، فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء... والأحداث نحو : الضرب... وأما ما جاء لمعنى، وليس بإسم، ولا فعل فنحو : ثم وسوف...»^(١)

ونحن نعرف - على قدر علمنا - أن هذا التقسيم كان من عهد أبي الأسود الدؤلي (٢) ثم ظل سائراً بين النحاة، لا أحد يعترض عليه، أو يعيد النظر فيه. وإنما

(١) الكتاب ٢/١.

(٢) إيضاح الزجاجي / ٨٩..

حاولوا أن يثبتوا أركانه بكل ما أوتوا من جهد وعلم. فهذا الزجاجي - مثلاً - وهو من النحاة البصريين يحاول بكل ما أوتي من علم المنطق، والفلسفة، إثبات ما قرر سلفاً^(١).

ونحن أيضاً لا نملك دليلاً يشير إلى علاقة هذا التقسيم بما رآه علماء اليونان وفلاسفتهم القدامى في لغتهم.

كما أننا لا نستطيع أن نربط بين هذا التقسيم في العربية، وما جاء من التقسيمات في اللغات السامية التي تفرعت عنها العربية، ذلك أن النحاة العرب، لم يكونوا يعرفون اللغات السامية آنذاك كي يتأثروا بها، ولذلك لم نجد من بينهم من أشار إلى إحدى هذه اللغات في ذلك الوقت.

ومهما يكن الأمر فقد درج عليه النحاة الأقدمون دون أن يعترض منهم معترض سواء في ذلك الكوفيون، والبصريون، عدا ما ورد عن الفراء أحد شيوخ الكوفيين المتقدمين من أنه سمى أسماء الأفعال إسماً خاصاً وهو (الخوالف)^(٢) وتابعه فيما بعد - أبو جعفر ابن صابر الأندلسي^(٣).

أما أبو علي فقد سار على هدي أسلافه حيث أكد هذا التقسيم في أكثر من كتاب من كتبه التي قمنا بتحقيقها، أو حققها الآخرون، والتي لم تحقق بعد. قال في العسكريات « ... الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء، إسم، وفعل، وحرف،^(٤) وقال في الإيضاح العضدي : الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: إسم، وفعل، وحرف. فما جاز الأخبار عنه من هذه الكلم فهو إسم... كقولنا: عبد الله مقبل... وأما الفعل فما كان مسنداً إلى شيء، ولم يسند إليه شيء. مثال ذلك : خرج عبد الله... والفعل ينقسم بإنقسام الزمان: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل، فالماضي نحو ذهب... والحاضر نحو: يكتب ... وهذا اللفظ يشمل الحاضر، والمستقبل، فإذا دخلت علي

(١) إيضاح الزجاجي ٤١ - ٤٥.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٨٨.

(٣) حاشية الصبان علي الأشموتي ٢٣/١.

(٤) العسكريات / ١٢.

السين أو سوف، اختص به المستقبل ... والحرف ما جاء لمعنى ليس بإسم، ولا فعل نحو: لام الجر، وبائه...»^(١).

وأما الزجاجي، فهو الآخر لم يختلف في تقسيمه للكلام عن أبي علي وعمما قال به الأقدمون حيث يرى أن أقسام الكلام ثلاثة: إسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى. فالإسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض كالرجل والفرس...

والفعل ما دل على حدث وزمان ماض، أو مستقبل نحو: قام يقوم... والحرف ما دل على معنى في غيره نحو: من، والى... وما أشبه ذلك...»^(٢).

وإذا تأملنا فيما قرره النحاة مما تقدم، نلمح أن هذه التقسيمات التي صنفتها الكلم حسبها في بداية الدراسات النحوية، إنما هي تقسيمات معجمية أكثر منها وظيفية، ذلك كون الكلمات فيها مفردة قبل أن تنتظم في جمل لتعطي مدلولاتها الوظيفية كاملة. ثم أخذت تتوسع المدلولات نحو المفاهيم الوظيفية - عند الزجاجي وأبي علي - لتدل على معانيها من خلال نسيج الكلام. فنجد مثلاً الإسم « ما جاز الإخبار عنه» و «ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً» وهكذا بالنسبة إلى الفعل.

وعلى ذلك نستطيع أن نقول، ان دراسة النحو اتخذت اتجاهين إثنين منذ البداية. الأول : يعني دراسة المفردات من حيث كونها صيغاً معجمية. والثاني: دراسة الكلمات ضمن تركيب جملي يشير إلى وظائفها في الإستعمال الذي اتسع ميدانه - فيما بعد - عند الجرجاني (عبد القاهر) الذي رأى النحو معاني تعرف من خلال نظم الكلام حيث قال : «... ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيف عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها،

(١) الإيضاح العضدي / ١/ ٦.

(٢) جمل الزجاجي / ١٧.

وذلك إنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب...» (١)
ثم قال بعد ذلك : « هذا هو السبيل فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان
صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، ألا وهو معنى
من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه...» (٢).

ومما تقدم نلاحظ أن نظرة النحاة إلى النحو تركزت على :

أ - الصيغ الثلاث التي هي الاسم، والفعل، والحرف.

ب - دلالة هذه الصيغ - المعجمية منها والوظيفية - مفردة ومركبة في نظم،
واستخلص من ذلك أن لا توجد للحروف دلالة معجمية إذ أنها « لا يظهر
معناها إلا إذا جمعت مع غيرها»

ج - دلالة (نحو) المفردة متمثلاً بحركات الإعراب والبناء في آخر الكلمات.
(نحو) الجملة متمثلاً في نوعها، ومكانها، ووظيفتها بالنسبة لمعناها
وارتباطها بما قبلها، وما بعدها. ونحو الجملة هذا بدأ بسيطاً، ثم إتسع
ميدانه باستمراره حتى عصر أبي علي حيث وجدناه يعقد له باباً خاصاً
سماه « باب ما أئتلف من هذه الألفاظ الثلاثة - كان كلاماً مستقلاً - وهو
الذي يسميه أهل العربية الجمل» (٣).

وعلى أية حال فقد أخذت الدراسات النحوية تسير على هذه الأنماط نحو
الاتساع والشمول. فبالنسبة لتقسيم الكلام، أعاد ابن صابر الأندلسي النظر فيه
فرأى أنه يتكون من أربعة أقسام هي الأسماء، والأفعال، والخوالف، والحروف،
(والخوالف (٤) أسماء الأفعال التي أشار إليها الفراء من قبل).

وفي العصر الحديث، وجدنا الدكتور تمام حسان - أحد رجال النحو -

(١) دلائل الإعجاز ٦٤.

(٢) دلائل الإعجاز ٦٥.

(٣) العسكريات ٣ ب - ٥ ب.

(٤) حاشية الصبان علي الأشمولي ٢٣/١.

يرفض التقسيم القديم ليبنى تقسيماً جديداً يراه أكثر دقة وأقرب إلى روح العربية قائلًا : « وأول ما نبدأ به أننا نجد التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر، ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على إستخدام أكثر دقة لإعتباري المبني والمعنى...»^(١).

فهو يرى أن كلا من الصفات، والضمائر، والظروف والخوالب تقع في أقسام جديدة، وعلى هذا الأساس فأقسام الكلام عنده سبعة هي : « الإسم - الصفة - الفعل - الضمير - الخالفة - الظرف - الأداة... »^(٢) وبني تقسيمه هذا - كما قال - على أسس جديدة كان قد إستنبطها عن تأمل وأناة من خلال تتبع الكلمات مفردة في مبني، أو مركبة في جملة تؤدي معنى. أي أن هذه الأسس تعتمد على قابلية اللفظة للإعراب والبناء، وزيادة الحروف فيها، وصرفها، وإسنادها، وإتصالها (اللواصق) كأداة التعريف، والضمائر، وتاء التأنيث، ودالاتها على الذات، والحدث، والزمن.

ومما تقدم يتبين لنا أن هذا التقسيم كان قد حظى بإهتمام النحاة عبر الزمن، مما جعله يتعرض لآراء مبنية على الإستقراء للنص العربي حيناً، وعلى النظر الفلسفي المجرّد حيناً آخر.

(ب) - الجمل :

أما بالنسبة لدراسة الجملة فقد بدأت - كما أسلفنا - بسيطة إذ كانت إشارات قليلة لمح بها سيبويه في باب المسند إليه^(٣) وظلت هكذا حتى عصر الزجاجي الذي ألف كتاباً بهذا الإسم (أي كتاب الجمل) ، ليس للجمل فيه نصيب إلا باب (حكايات الجمل) الذي قرر فيه « أن الجمل تغيرها العوامل، وهي كلام عمل بعضه في بعض فهي تحكى على ألفاظها» ثم رأى أنها لا تثنى ولا

(١) اللغة العربية معناها ومبناها / ٨.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها / ٩٠.

(٣) الكتاب ٧/١.

تجمع، وقد أشار الى ما قاله سيوييه في باب الحكاية (١). ثم ازداد هذا النشاط لدراسة الجملة عند أبي علي النحوي، فقد أشار بلمحة سريعة إلى تأليف الجمل في كتابه الإيضاح العضد في (باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً) قائلاً: «فالإسم يأتلف مع الإسم فيكون كلاماً مفيداً كقولنا: عمرو أخوك... ويأتلف الفعل مع الإسم فيكون كذلك، كقولنا: كتب عبد الله... ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاماً كقولنا: أن عمراً أخوك... وما عدا ما ذكر مما يمكن ائتلافه من هذه الكلم فمطرح إلا الحرف مع الإسم في النداء نحو: يا زيد... فإن الحرف والإسم قد ائتلف منهما كلام مفيد في النداء...» (٢).

ثم عقد لهذا الكلام باباً واسعاً في كتابه العسكريات - كان أول باب ناضج يبحث متكامل وصل إلينا (٣) - عالج فيه موضوع الجمل رأى فيه ما رآه أبو بكر (ابن السراج) من أن أنواع الجمل ثلاث هي إسمية، وفعلية، وظرفية، فالظرفية - عند أستاذه - هي قسم مستقل برأسه، لا يدخل في حيز الجملة الإسمية أو الجملة الفعلية إنما يكون قسمًا يختلف عن كليهما قال: (فأما) قولهم: زيد في الدار... فهو كلام مؤتلف من إسم وحرف، وليس هو على حد قولك: أن زيدا منطلق، ولكنه من خبره الفعل والإسم، أو الإسم والإسم. ألا ترى أن قولك: (في الدار ليس زيد، ولا القتال (في اليوم) ولم يكونا إياهما كان الكلام على غير هذا الظاهر، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله، ويعلقه، ولن يخلو ما يعلقه به من أن يكون: إسمًا أو فعلاً، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره وإذا كان كذلك، كان داخلًا في جملة ما ذكرناه. وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسمًا برأسه وذلك مذهب حسن. ألا ترى أن الكلام - وإن كان لا يخلو مما ذكرنا في

(١) الجمل / ٣٢٣.

(٢) الإيضاح العضدي ٩/١.

(٣) العسكريات ٣ ب - ٥ ب.

الأصل - فقد صار له الآن حكم يخرج به عن ذلك الأصل. يدلك على ذلك قولك :
أن في الدار زيدا. فلا يخلو ذلك المقدر المضمر من أن يكون إسماً أو فعلاً ... فلو
كان فعلاً فلم يجز دخول (أن) في هذا الكلام. ألا ترى أن (أن) لا مدخل لها في
الأفعال... ولا يجوز أن يكون المراد الإسم لأن الإسم لو كان مراداً ما كان
ليتخطى ذلك الإسم المراد فيعمل في هذا المظهر، فإذا لم يخل هذا الكلام من
هذين لم يجز هذا، ثبت أن هذا قسم ونوع غير ما تقدم...»^(١).

لقد أستحسن تقسيم أستاذه هذا وعبر عنه أنه (حسن). وعلى الرغم من
إستحسانه له فهو لا ينكر التقسيم الثنائي في الجمل، إنما يقربه حيث يرى أن
الجمل نوعان إسمية وفعلية. ويتبين ذلك من النص المتقدم الذي جعل فيه
الظرفية تدخل في حيز الجملة الإسمية، أو الفعلية.

وهذا التقسيم الذي قال به أبو بكر (إبن السراج)، وتابعه به أبو علي
النحوي، توسع فيه إبن هشام فيما بعد بدراسته الموسعة الشاملة للجملة
العربية في الجزء الثاني من كتابه المغني^(٢).

وهكذا فقد عنى أبو علي بدراسة الجملة حيث عالجه من حيث كونها إسمية
وفعلية في قسمين أو من حيث كونها إسمية وفعلية وظرفية وشرطية في أربعة
أقسام، ومن حيث كونها جملة نداء أو قسم. وهذه العناية تفرض علينا أن نقول
أن دراسة أبي علي للجملة هي دراسة رائدة سواء في بحثه هذا الذي بين أيدينا
أو في دراساته المتناثرة في كتبه الأخرى كما في الإيضاح.

ثم أتى عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) فأكمل جهود أبي علي والسابقين له
في هذا الميدان في معالجة ما يسمى بنظرية (النظم) التي جعلت النحو غايتها

(١) العسكريات ٣ ب.

(٢) الإعراب عن قواعد الإعراب/٢ والمغني ٢/٣٧٤-٤٥٤.

الأساسية في نسيج الكلام حيث « إن النظم يكون في معاني الكلم دون ألفاظها وأن نظمها هو توخي معاني النحو فيها...»^(١).

وتطورت دراسة الجملة عند ابن هشام (٧٦١هـ) - بعد الجرجاني - في الجزء الثاني من كتابه المغني حيث تعرض لها بصورة مفصلة من حيث أقسامها، ومن حيث محلها من الإعراب، ومن حيث كونها بسيطة ومركبة. غير أن هذه الدراسة ظلت مفتقرة إلى كثير من الجوانب كالكشف عن دلالتها الذاتية، والحدثية والزمنية، والمكانية، هذا الأمر دفع أحد علمائنا المحدثين - وهو الدكتور إبراهيم السامرائي - إلى أن يقول : « إننا لا بد أن نستدرك... أن الأقدمين - على اهتمامهم الزائد بالفعل ومعانيه وصوره - لم يبحثوا في زمان الفعل وتحديداته...»^(٢) ثم قال : «وتقسيمات الفعل عندهم إلى ماض، ومضارع، وأمر، يشعر بهذا النقص الذي ظهر في دراسات الأولين من النحاة، ومن أجل ذلك كان على الباحثين أن يعيدوا النظر في الفعل واستعماله وزمانه وأبنيته ليستدركوا على أولئك النحاة شيئاً فاتهم...»^(٣).

على أننا لا بد أن نقر بجهود القدماء في هذا الميدان فيما جاء بدراساتهم المتناثرة عند تعرضهم لدراسة الحروف والأدوات، والظروف، والنواسخ، كما أننا لم نعدم الدراسات الجادة عند المحدثين ممن أفردوا للفعل والجملة فصلاً كالدكتور إبراهيم السامرائي في كتاب (الفعل زمانه وأبنيته)، والدكتور مهدي المخزومي في كتابه (نقد وتوجيه في النحو العربي)، والدكتور تمام حسان في كتابه (العربية معناها ومبناها). فكانت لهم آراؤهم التي يحمدون عليها، لإحياء العربية.

(١) دلائل الإعجاز / ٣١٧.

(٢) دراسات في فقه اللغة / ٤٣.

(٣) دراسات في اللغة / ٢٣٢، وشرح الفصل ١/ ٨٨ ومن أسرار اللغة ٣٠٢ - ٣٠٥.

ولقد نظر النحاة - أيضاً - في الكلام من حيث الفصاحة والشذوذ، وكان من بينهم أبو علي النحوي الذي عالج هذه القضية التي بدأت مع بداية النحو العربي، واستفحلت في عصر أبي علي وبلغت حد الإنتشار في عصرنا هذا، حيث إنحسرت الأساليب الفصيحة، وشاعت العامية الشاذة في التركيب، والنطق، والكتابة.

وهنا يجب أن نقول: يتوجب علينا - نحن - أن ننظر في طبيعة اللغة التي وصلت إلينا فقد «وصلت إلينا اللغة العربية في صورة أدبية حيناً وصورة شعبية حيناً آخر، أما الصورة الأولى فإنها تتمثل فيما نسميه بالأدب الجاهلي أو الآثار الأدبية الجاهلية من الأشعار، والخطب، والأمثال، والحكم، وهو ما نسميه باللغة الفصحى، أما الصورة الثانية فلم تصل إلينا منها أعمال متكاملة، وإنما تلخصها فيما روي لنا في بطون كتب اللغة، والنحو، والأدب متناثراً عن لهجات القبائل العربية الخاصة بها» (١) «وكذلك في كتب القراءات، وكتب لحن العامة.

وحينما ننظر إلى النصوص الفصيحة التي استنبطت منها القواعد التي بين أيدينا، نجدها تتكون من لغة واحدة متناسقة تكاد تنعدم فيها اللهجات المنسوبة إلى القبائل، وهذه اللغة « لا يمكن أن تعطي الباحث الوثائق التاريخية التي يهتدى بها إلى العربية القديمة في ألوانها ولغاتها المختلفة...» (٢) ذلك لأن هذه اللغة التي انتظمت الشعر والتي وصلت إلينا جاءت مهذبة مرت بأدوار، وتخطت أزماناً قبل أن تصل إلى هذا الرقي الذي نلحظه فيها. يضاف إلى ذلك أن هذه اللغة (٣) - أي لغة الشعر - وردت بلهجة قریش في غالبيتها تلك اللهجة التي ساعدت العوامل الدينية والإقتصادية على أن تكون مشتركة بين غالبية القبائل

(١) فصول في فقه العربية / ٦٢.

(٢) العربية بن أمسها وحاضرها / ٦٧.

(٣) فصول في فقه العربية / ٦٢.

العربية وبالتالي تغلبت على سواها من لهجات القبائل الأخرى. ويؤيدنا فيما نذهب إليه ما رآه الدكتور رمضان عبد التواب حيث قال : « ... هذه اللغة التي اصطنعها الشاعر، والأديب هي بمثابة اللغة المشتركة التي انتظمت جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية. فقد كان يتخذها الشاعر وسيلة للتعبير عما يجول في خاطره، كما كان يتخذها الخطيب للتأثير في سامعيه سواء كان الشاعر أم الخطيب من قریش أو تمیم، أو غيرهما من قبائل العرب...»^(١).

وعلى ذلك فالشعر في هذه اللغة «... بعيد كل البعد عن هذه الألوان اللغوية سواء في ذلك الشعر الجاهلي والشعر الإسلامي، فلا يكاد الدارس يعثر فيه على نماذج لغوية خاصة، وهذه الظاهرة تحفزنا إلى النظر في طريقة رواية الشعر وجمعه ومن قام بهذه المهمة العسيرة. وللإجابة عن هذه التساؤلات نقول: أن اللغويين والنحاة الأوائل في القرن الثاني الهجري، وفي القرن الثالث اهتموا برواية الشعر وجمعه واتخذوا طرائق صارمة في نقد الشعر والعناية به. وأجمعوا على موازين دقيقة في تخير الفصيح، وأكبر الظن أنهم أهملوا من هذه النصوص ما لم يتفق وما قرروه من ضوابط وقواعد. وبسبب من هذا خلا ديوان الشعر العربي القديم من نماذج اللغات التي استبعدوها لبعدها عن حيز الفصاحة الذي رسموه»^(٢).

وبطبيعة الحال إن هذا الأمر حال دون دراسة اللغة دراسة وصفية شاملة تمكن النحاة من إستخلاص النحو من مجموع نصوصها. وبالتالي معرفة التطور الذي مر به هذا النحو، الأمر الذي دفع ببعض المستشرقين إلى أن يقول : «الذي منع علماء الشرق - مع بذل الجهد العجيب في درس اللغة العربية من جهة الصرف والنحو، ومن جهة المفردات - عن الإعتناء الكافي بالكشف عن تطور اللغة بعد الإسلام سببان مرتبطان، أحدهما بالآخر: أولهما مداومتهم على السؤال

(١) فصول في فقه العربية / ٦٢.

(٢) العربية بين أمسها وحاضرها / ٧٨ - ٧٩.

الجائز في اللغة وضده، وعلى المنع عن كثير من العبارات. وهذا وإن كان واجباً نافعاً فهو عمل المعلم لا العالم، فالعالم يفصح عما يكون في الحقيقة لا عما كان ينبغي أن يكون والمعلم لا يظن أن تعليمه أقوى من الحياة، فإن نسي هذه النصيحة، واجتهد أن يقهر حياة اللغة، ويعوقها جازته وغفلت عن تعليمه فيتسع إذا الشق الحاجز بين اللغة الحقيقية الحية، وما يعلمه النحويون كما تشاهد ذلك في تاريخ اللغة العربية، والسبب الثاني: اعتقاد علماء الشرق أن أكمل ما كانت عليه اللغة العربية وأتقنه وأحسنه ما يوجد في الشعر القديم. وهذا حكم غير علمي...»^(١).

ومما تقدم ندرك أن إستنباط النحو كان وقفاً على اللغة المشتركة التي كونت منها لهجة قريش الجانب العام المتغلب من اللغة الفصيحة الشائعة، ومن أجل ذلك عد النحاة كل لهجة تعارض في تركيبها وبناء كلماتها هذه اللغة المشتركة لهجة شاذة تنزل عن مستوى الفصحى، ولم ترق إلى مستوى الاستعمال، لذلك بقيت محصورة لا تتعدى النماذج التي وجدت فيها.

ولما كان الشعر نموذجاً للغة المشتركة التي ارتفعت فوق مستوى العامة واختلف في إدراكها قريباً لفهمها، أو بعداً عن استيعابها، كان القرآن يمثل اللغة المشتركة المتكاملة الشاملة فإذا «... اتخذنا القرآن الكريم نموذجاً للغة المشتركة، وبحثنا في المستوى القرآني أمام العرب، وجدناهم ينظرون إلى القرآن الكريم، وإلى أسلوبه نظرة أسمى حتى من آثارهم الأخرى، ذلك لأنه تحداهم، وعجزهم، ولم يستطيعوا أن يأتوا بمثله وإنما نرى هذا واضحاً في كلام العلماء القدماء حين بحثوا إعجاز القرآن، ووصل ببعضهم القول إلى حد أن أكد لنا أن إعجازه لا يدركه إلا من أتقن الشعر والخطابة والكتابة، وجميع الأساليب اللغوية المعروفة...»^(٢)، ومع ذلك، وعلى الرغم من كون القرآن نصاً لغوياً، فلم يعن

(١) التطور النحو / ٣١-٣٢.

(٢) فصول في فقه العربية / ٦٦.

النحاة بإستنباط النحو منه « ولعل النحاة لم يكثروا من الاستشهاد بالقرآن - وهم على خطأ كبير - بسبب من أن أصحاب القراءات لم يكونوا من المتضلعين في العربية...» (١).

ومما تقدم ندرك أن هذا النحو الذي بين أيدينا، لم يستنبط من العربية في جميع لهجاتها وأساليبها، وفروعها. إنما استنبط من هذا القسم الذي يمثل اللغة المشتركة، والذي سموه بالمطرّد، وبقي القسم الأوفر من النصوص اللغوية مطروحا والذي سموه شاذاً، فالأصل في «... موضع أطرّد في كلامهم، التتابع والاستمرار... وأما مواضع شذذ في كلامهم، التفرّق والتفرد، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما فجعل أهل علم العرب ما إستمر من الكلام في الأعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية باب، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما...» (٢).

والشاذ في كلام العرب - عند ابن السراج وتلميذه أبي علي - ثلاثة أقسام « شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس، ومطرّد في الاستعمال شاذ في القياس وشاذ عنهما» (٣) فالشاذ «... في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من يذر، ويدع، وكذلك قولهم : مكان مبقل هذا هو القياس، والأكثر في السماع باقل... - و - المطرد في الإستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم : أخوص الرمث، واستصوبت الأمر، أخبرنا أبو بكر... عن أحمد بن يحيى، قال : يقال : إستصوبت الشيء، ولا يقال استصبت ومنه استحوذ، وأغيلت المرأة...»

والشاذ في القياس والاستعمال جميعاً وهو كتنميم مفعول مما عينه واو أو ياء نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف، وحكى البغداديون: فرس مقوود،

(١) العربية بين أمسها وحاضرها / ٧٩.

(٢) المزهري / ١ - ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٣) العسكريات / ٥ ب.

ورجل معوود من مرضه...» (١) والمعروف أن ابن السراج كان يفضل قياس الجمع على المثال المفرد النادر - وهذا الرأي ليس رأي ابن السراج وحده، إنما هو رأي جمهور البصريين الذين ردوا به على الكوفيين - قال : «... فينبغي أن تعلم أن القياس إذا أطرده في جميع الباب لم يكن بالحرف الذي يشذ منه. وهذا مستعمل في جميع العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد، لبطل أكثر الصناعات والعلوم فمتى سمعت حرفاً مخالفاً لاشك في خلافه لهذه الأصول، فاعلم أنه شذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهباً، أو نحا نحواً من الوجوه، أو استهواه أمر غلظه، قال: وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع في كلام، ولا نحو، ولا فقه وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو، ومن لا حجة معه وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضعفة أصحاب الحديث، واتباع القصاص في الفقه، وفيه لا يقال: هذا وأجازه أهل الكوفة: واحتجوا بقول الراجز:

جارية في درعها الفضفاض أبيض من أخت بني اباض

قال : البيت الشاذ ليس بحجة على الأصل المجمع عليه.. (٢)

ومهما يكن الأمر فإن لدراسة اللهجات الشاذة التي لم يؤخذ بها، والتي خرجت عن نصوص الفصحى أهمية كبيرة ذلك لأننا في دراستنا لها نستطيع أن نتعرف على الصلة التي تربطها بالفصحى وخاصة تلك التي لم نعرف انتماءها إلى قبيلة من القبائل العربية التي قد تبتعد أو تقترب لهجتها من اللغة الفصحى.

وغالباً ما تكون علاقة اللهجة باللغة الفصحى علاقة الخاص بالعام، وذلك لأن «بيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع، وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر إتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث

(١) المزهر ١/ ٢٢٧ - ٢٢٩، العسكريات / ٥ ب، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٢٥ - ٢٦.

(٢) المزهر ١/ ٢٣٢.

فهما يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللغات، وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات هي ما اصطلح على تسميتها باللغة، فاللغة تشمل عادة على لهجات لكل منها ما يميزها...»^(١).

وكانت اللهجات التي استبعدت عن مجال الدرس النحوي هي لهجات القبائل التي ذكرها السيوطي حيث قال «...بالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقيط، ولا من قضاة وغسان، وإياد لمجاورتهم أهل الشام، وأكثر نصارى الشام يقرأون بالعبرانية، ولا من تغلب والنمر، فأنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم النبط والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوه حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم...»^(٢).

ولقد اتضحت مظاهر هذه اللهجات في القراءات القرآنية النادرة الشاذة وفي لحن العامة، والنماذج الشعرية الشاذة.

أما بالنسبة للقراءات، فقد كتب فيها الكثيرون من بينهم أبو علي النحوي في كتابه (الحجة في القراءات السبع) وابن خالويه في كتابه (مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع) وابن جني في كتابه (المحتسب). وقد قسم ابن جني القراءات إلى نوعين: أحدهما اجتمع عليه قراء الأمصار، وجاء في كتاب ابن مجاهد الذي فسره أبو علي في كتاب الحجة فيما بعد. والثاني شاذ نادر، ومع شذوذه فهو مساو في الفصاحة للنوع الأول يقف إلى جانبه، لا تضعف أسبابه،

(١) في اللهجات العربية / ١٦.

(٢) المزهر / ١ / ٢١٢.

ولا تنزل به عن مستوى ما جاء في قراءات ابن مجاهد، وقد أكد هذا الكلام في باب ثان سماه (باب اختلاف اللغات وكلها حجة) (١) فإذا كانت اللهجات كلها حجة، فلا بد من دراستها - إذن - لمعرفة ما جاء فيها - على الأقل - من شذوذ يند عن النصوص التي استنبط منها القواعد النحوية المألوفة لدينا لكي نطلع على مقدار بعد أو قرب نحونا هذا الذي بين أيدينا من ذلك النحو الشاذ المطروح الذي جاء في هذه القراءات الغربية.

أما اللحن، فيعني مدلولات كثيرة منها اختلاف اللهجات في النطق إعراباً وبناء، ومنها اختلاف اللهجات في تحريك الكلمات واسكانها في الآخر، ومنها الغلط الذي شاع مؤخراً^(٢).

فمن اختلاف القبائل في الإعراب - مثلاً - الخلاف بين الحجازيين والتميميين في نصب ورفع كلمة (المسك) في رواية الزجاجي عن أبي محمد اليزيدي (يحيى بن المبارك) قال: «كنا في مجلس أبي عمرو بن العلاء فجاء، عيسى بن عمر الثقفي فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني إنك تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنك تجيز (ليس الطيب إلا المسك) بالرفع فقال له أبو عمرو: هيهات، نمت وأدّج الناس، ليس في الأرض حجازي ألا وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي ألا وهو يرفع. ثم قال لي أبو عمرو: تعال أنت يا يحيى، وقال لخلف الأحمر: تعال أنت يا خلف. إمضيا إلى أبي مهدية، فلقناه الرفع، فإنه يأبى، وأمضيا إلى المنتجع بن نبهان التميمي فلقناه النصب فإنه يأبى. قال أبو محمد فمضينا إلى أبي مهدية فوجدناه قائما يصلي، فلما قضى صلاته أقبل علينا فقال: ما خطبكما؟ فقلت: جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب، فقال: هاتاه. فقلنا: كيف تقول: ليس الطيب إلا المسك؟ فقال: أتأمرني بالكذب على كبر سني؟! فأين الزعفران؟ وأين الجادي؟ وأين بنة الإبل الصادرة؟ فقال خلف: ليس الشراب إلا العسل. قال:

(١) الخصائص ١٠/٢

(٢) دراسات في اللغة ١٩٢-٢٠١ (الثقافة العامية في التاريخ).

فما تصنع سودان هجر ما لهم غير هذا التمر؟! فلما رأيت ذلك قلت له: كيف تقول: ليس الأمر إلا طاعة الله والعمل بها؟ فقال: هذا كلام لا دخل فيه ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله، والعمل بها. (فنصب) فلقناه الرفع فأبى. فكتبنا ما سمعناه منه. ثم جئنا إلى المنتجع فقلنا له: كيف تقول: ليس الطيب إلا المسك؟ ونصبنا. فقال: ليس الطيب إلا المسك (ورفع) وجهنا به أن ينصب، فلم ينصب فرجعنا إلى أبي عمرو وعنده عيسى بن عمر لم يبرح بعد، فأخبرناه بما سمعنا. فأخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه إلى أبي عمرو وقال: بهذا سدت الناس يا أبا عمرو» (١). وفي رواية السيوطي (قال أبي المهدي: ليس هذا لحني ولا لحن قومي) الحركات والميل إلى السكون في آخر الكلمات رواية أبي العيلاء قال: «ما رأيت مثل الأصمعي قط: انشد بيتاً من الشعر، فاختلس الإعراب. ثم قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: كلام العرب الدرج. وحدثني عبد الله بن سوار أن أباه قال: العرب تجتاز بالإعراب اجتيازاً. وحدثني عيسى بن عمر أن ابن أبي إسحاق قال: العرب ترفرف على الإعراب، ولا تتفیهق فيه، وسمعت يونس يقول: العرب تشام الإعراب، ولا تحققة، وسمعت الخشخاش بن الحباب يقول: العرب تقع بالإعراب وكأنها لم ترد. وسمعت أبا الخطاب يقول: إعراب العرب: الخطف والحذف، قال: فتعجب كل من حضر...» (٢). وهذا يشير إلى أن الإعراب لا يتمكن منه الإنسان إلا إذا كان على درجة عالية من الرقي والتقدم فإن انتشار «اللحن في مختلف الطبقات دليل على أن هذا الإعراب ثقيل لا تحتمله سليقة العرب اللغوية وكان ذلك في صدر الإسلام، وقبل أن يتم اختلاط العرب بغيرهم ذلك الإختلاط العظيم الذي تم في العصور المتأخرة ثم أن شيوع اللحن لم تسلم منه طبقة المثقفين، ولا العلية من القوم ولا العلماء...» (٣).

أما الشواهد الشعرية التي خرجت على المؤلف مما اتفق عليه من فصيح

(١) أمالي الزجاجي ٢٤١ - ٢٤٣. والمزهر (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) ٢/٢٧٧.

(٢) نثر الدرر (مخطوط) ٧/٧٦٥. وربيع الأبرار (مخطوط) ٤٥/٤٥.

(٣) فقه اللغة المقارن/ ٢٧.

اللغة، فقد كانت تجري في، إتجاهين إثنين: أحدهما لاشك في أنه كان يمثل لهجة من لهجات العرب التي كانت قد شذت، وهذا كثير في اللغة ملاً بطون كتب اللغة، والنحو، والمعاجم، والتفسير، والبلاغة، والثاني: أما كان قد جاءت فيه ضرورة شعرية اضطرت الشاعر أن يسلك إليها السبيل أثناء النظم مخالفاً القواعد، وأما كان قد صنع من قبل النحاة واللغويين وغيرهم من أجل حجة يدلون بها، أو قضية يهفون لإنتصارهم بها، أو رواية ينتطونها كما فعل خلف الأحمر فقد «... قيل الكثير في مسألة الانتحال في الشعر ذكر ذلك المتقدمون، ويكفي أن نذكر قول المفضل الضبي الذي ذهب فيه إلى أن الشعر الجاهلي قد نال من خلف ماهجته، وأفسده فلا يصلح أبداً وقد فصل القول ابن سلام الجمحي في هذه المسألة، ثم كان للمحدثين في عصرنا مشاركة في هذا الموضوع.

وأول من بحث في ذلك المستشرقون مثل نولدكه الألماني، وباسيه الفرنسي، ومرجيلوث الإنكليزي، كما شارك في ذلك العلماء العرب، ولا ننسى مشاركة الدكتور طه حسين...»^(١).

وكذلك الضرورات الشعرية، فقد جاءت في نماذج كثيرة من الشواهد الشعرية، وفطن لها القدماء من الباحثين قال السيوطي: «... قال الشيخ بهاء الدين مقتضى ذلك أيضاً أن كل ضرورة ارتكبتها شاعر فقد أخرجت الكلمة عن الفصاحة، وقد قال حازم القرطاجني في منهاج البلغاء: الضرائر الشائعة منها المستقبح وغيره وهو ما لا تستوحش منه النفس. كصرف ما لا ينصرف، وقد تستوحش منه في البعض كالأسماء المعدولة، ومد الجمع المقصور، وأقبح الضرائر الزيادة المؤدية لما ليس أصلاً في كلامهم كقوله: أدنو فأنظور، أي انظر، والزيادة المؤدية لما يقل في الكلام كقوله: فأطأت شيمالي، أي شمالي، وكذلك النقص المجحف كقوله: درس المنا بمتالعٍ فأباناً: وكذلك العدول عن صيغة إلى أخرى كقوله:

(١) العربية بين أمسها وحاضرها/ ١٤٥.

جدلاء محكمة من نسج سلام أي سليمان -----»^(١).

غير أن النحويين إعتلوا لصحتها مختلف الأسباب والعلل، لأن منهم من كان يعتقد بالسليقة^(٢) «وأنهم كانوا يرونها مرتبطة بالجنس والوراثة، ولذلك كان كثير منهم لا يجرؤ على تخطئه الشعراء الذين كان يضطرهم وزن الشعر وموسيقاه إلى مخالفة النظام اللغوي في بعض الأحيان سواء في بنية الكلمة أم في الإعراب، ولم يكن كثير من هؤلاء اللغويين، والنحويين، يعترف بما يسمى ضرورة الشعر، فلم يكونوا يتصورون أن يخطيء شاعر في هذه اللغة لأنه يتكلمها بالسليقة في نظرهم، فإذا وجدوا في شعر شاعر خروجاً عن المؤلف في القواعد راحوا يلتمسون له المعاذير، والحيل، ويتكفون في التأويل، والتخريج ما لا يحتمل»^(٣).

ويؤيد ذلك ويؤكده عبد العزيز الجرجاني حين قال : «... دونك هذه الدواوين الجاهلية، والإسلامية، فأنظر، هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت واحد أو أكثر لا يمكن لعائب القدح فيه. أما في لفظه ونظمه أو ترتيبه وتقسيمه، أو معناه، أو إعرابه...»^(٤) ثم قال بعد ذلك . «... ثم تصفحت مع ذلك ما تكلفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن تارة بطلب التخفيف عند توالي الحركات ومرة بالإتباع والمجاورة وما شاكل ذلك من المعاذير المنتحلة وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجة...»^(٥).

ومهما يكن الأمر في نهاية حديثنا عن الشواذ لا بد أن نخلص إلى القول في أن هذه الشواذ التي اقتضرت على نصوصها ولم تتعداها إلى مرحلة التقعيد كانت قد

(١) المزهري ١/ ١٨٨ - ١٨٩. وأنظر في هذا الميدان الشواهد والإستشهاد في النحو (حمل الشواهد على الضرورة) ١٦٢ - ١٦٦.

(٢) فصول في فقه العربية ٧٨ - ٨٩.

(٣) فصول في فقه العربية / ١٤٢.

(٤) الوساطة / ١٢.

(٥) الوساطة / ١٥.

نالت اهتمام أبي علي النحوي فدرسها دراسة مستفيضة، وتتبعها في مختلف كتبه لاسيما في كتابه الشيرازيات حيث استنبط لها مقاييس سميها - في دراستنا لها - بالمقاييس المهمة التي كانت قد شملت الشاذ، والفاسد، والمحال، والمرفوض^(١).

٣ - البناء والأعراب :

ولقد كانت مشكلة الشذوذ والفصاحة مرتبطة بالأعراب أيما ارتباط، فالكلمات والجمل التي أطردها إعرابها فهي فصيحة جاءت على لغة العرب الصحيحة، وما لم تجر عليها ضوابط الإعراب فهي شاذة. والإعراب في اللغة يعنى الإيضاح، أي إيضاح معنى الكلام، وإبانته بأن «يتكلم الإنسان بطريقة العرب في كلامهم، وذلك بأن يبين وفقاً لقواعد لسانهم...»^(٢). وفي النحو هو : تغير أواخر الكلمات بتغير العوامل الداخلة عليها بالرفع، والنصب، والجر، والسكون^(٣) ووصفه السيوطي بأنه « الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من إستفهام. ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد...»^(٤). ثم قال : «... فيه تمييز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين. وذلك أن قائلاً لو قال: ما أحسن زيد، غير معرب لم يوقف على مراده فإذا قال: ما أحسن زيد؟ أو ما أحسن زيدا، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني...»^(٥) والإعراب قديم وردت لفظته في النصوص الأشورية والسريانية، فهو إذن يشكل عنصراً مهماً

(١) الشيرازيات ١ / ٧٩ - ٨٢ (فصل القياس والسماع).

(٢) الأصول ١ / ٤٦ - ٥٤، والإعراب عن قواعد الإعراب، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام

٥٤٧/٨. وأنظر/ اللسان (عرب) (دار صادر) ١ / ٥٨٨.

(٣) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٨ / ٥٤٧.

(٤) المزهري ١ / ٣٢٧.

(٥) المزهري ١ / ٣٢٩.

من عناصر الإستعمال في اللغات السامية القديمة^(١).

والبناء في اللغة التشييد، وتكوين الشيء، وفي النحو: ملازمة الكلمات حالة واحدة، أما حركة وإما سكوناً، على الرغم من دخولها في نسيج جملي.

ولقد صمت غالبية الباحثين القدماء عن الخوض في طبيعة البناء وأسبابه، ولم يزيدوا على الإشارة إليه إشارات خاطفة تتعلق بوصف طبيعة حركاته في أن أصلها السكون. قال سيبويه: «زعم الخليل أن الفتحة، والكسرة، والضمة زوائد، ومن يلحقن الحروف ليوصل المتكلم به، والبناء هو الساكن لا زيادة فيه...»^(٢).

والبناء قديم قدم الإعراب - كما أشرنا إلى ذلك من قبل - ومما يؤيد ما نذهب إليه قول الزجاجي في أحد عناوين كتابه الإيضاح وهو «باب القول في الإعراب ولم دخل الكلام»^(٣). وفيه يشير إلى أن الكلمات مبنية ثم أعربت في نسيج الكلام. ويدعم ذلك أيضاً قوله: «المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء - الأفعال والحروف، هذا هو الأصل ثم عرض لبعض الأسماء علة منعته من الإعراب فبنيت، وتلك العلة مشابهة الحرف. وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب، فأعربت وتلك العلة مضارعة الأسماء، وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية، لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها، فكل إسم رأيته معرباً فهو على أصله، وكل إسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله، وكل فعل رأيته مبنياً فهو على أصله، وكل فعل رأيته معرباً فقد خرج عن أصله، والحروف كلها مبنية على أصولها»^(٤).

فمن النص المتقدم ندرك أن بعض الكلمات كان مبنياً - أصلاً - وأن البعض الآخر كان أصلاً معرباً، وقد أثبت ذلك كثير من الباحثين خلال دراستهم للغات

(١) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٧/٩. واللغة والنحو ٧٨-١٤٩ (نشأة النحو العربي).

(٢) الكتاب ٣١٥/٢.

(٣) إيضاح الزجاجي / ٦٩.

(٤) إيضاح الزجاجي / ٧٧.

حيث أن في تدليلهم على قدم الإعراب برهاناً على قدم البناء، إذ أن الإعراب « كان موجوداً في جميع اللغات السامية ثم خف حتى زال من أكثر اللغات، ونرى له أثراً يدل عليه في العبرانية في حالتي المفعول به، وفي ضمير التبعية، وفي السريانية، والبابلية في ضمير التبعية...»^(١).

والبناء والإعراب كان موضع اهتمام النحاة القدامى، والمحدثين، وأول نص وصلنا عنه ما جاء في كتاب سيبويه حيث قال مراقباً أواخر الكلمات : « وهي تجري على ثمانية مجار على النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والكسر، والضم، والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة اضرب. فالنصب والفتح في اللفظ واحد، والجر والكسر ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها ألا وهو يزول. وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب...»^(٢).

إذن كان التفريق عند سيبويه بين هذه العلامات من ناحيتين: الأولى علامات الإعراب التي تحدث بسبب عامل مؤثر يسبق الكلمة، وتزول هذه العلامات بزوال ذلك المؤثر الذي سموه (العامل). والثانية علامات البناء التي لم تحصل نتيجة عامل بل محض لفظ لا غير.

وقد نظر تلامذة سيبويه، واللاحقون من بعده في هذه العلامات، فكانوا كلهم عيالاً عليه، لم يخرجوا على ما جاء به، ولم يأتوا بجديد عدا قطرباً الذي خالف الجميع.

أما أبو علي فقد حرص كل الحرص على آراء سيبويه، وأجهد نفسه لإثباتها

(١) الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٥٤٧/٨.

(٢) الكتاب ٣/١، وأنظر /اللسان (بولاق) (بنى) ١٠٢/١٨.

في كتابه أقسام الأخبار (١). وكتابه الإيضاح العضدي قال: «الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل. مثال ذلك: هذا رجل، ورأيت رجلاً، ومررت برجل، فالآخر من هذا الإسم قد اختلف بإعتقاب الحركات على آخره، واعتقاب هذه الحركات المختلفة على الآخر إنما هو لاختلاف العوامل التي هي.

هذا، ورأيت، والباء في مررت برجل. فهذه عوامل كل واحد، منها غير الآخر...» (٢). ثم قال والبناء «... خلاف الإعراب وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل...» (٣). وقد تعرض للبناء والإعراب في كتابه العسكريات، والحق يقال: إن (باب الإعراب والبناء) كان أطول بحث وصل إلينا عن هذا الباب منذ بدء الدراسة النحوية حتى عصر أبي علي، غير أنه لم يأت بجديد فيه.

إذن هذه خلاصة ما توصل إليه النحاة من البصريين والكوفيين - عدا قطرباً - الذي رأى أن هذه الحركات جيء بها للوصول قال: «وإنما أعربت العرب كلامها لأن الإسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً، لكان يلزمه الإسكان في الوقف، والوصل، وكانوا يبطنون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطنون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان» (٤) وكان قطرب مسبقاً بمقالته هذه برأى الخليل الذي نقله سيبويه في كتابه حيث يقول: «زعم الخليل أن الفتحة، والكسرة، والضمة، زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه...» (٥).

(١) أقسام الأخبار في مجلة المورد، المجلد ٧-العدد ٣- المسألة ٩ ص ٢١٣.

(٢) الإيضاح العضدي ١/١١.

(٣) الإيضاح العضدي ١/١٥.

(٤) إيضاح الزجاجي ٧٠ - ٧١.

(٥) الكتاب ٢ / ٣١٥.

هذا ما حصل قديماً من الاختلاف بين النحاة، الذي تمثل باتجاهين: الأول رأى أن الحركات دوال على معان - كما مر سابقاً - وكما قال الزجاجي من «... أن الأسماء لما كانت تعورها المعاني فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافة إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتهأ أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني...» (١). والثاني رأى أن هذه الحركات جبيء بها للوصل.

ولقد إستمر هذا الخلاف إلى العصر الحديث بين النحاة، فكان غالبية النحاة يرون ما رآه سيبويه، وأصحابه. وكان البعض الآخر منهم الدكتور إبراهيم أنيس يرى ما رآه قطرب قائلاً: «... ترجح أن حركاتنا الإعرابية ليست رموزاً تشير إلى الفاعلية، أو المفعولية، أو غير ذلك...» (٢) إنما هي لوصل الكلمات. ونظرية الدكتور أنيس هذه مرفوضة لأنها على ما يقول (ترجيح) والترجيح لا يحكم له، ويردها ما عليه إجماع النحاة قديماً وحديثاً ويزيدها بطلاناً ما أثبتته علماء الساميات من أن الحركات موجودة في هذه اللغات لغرض معنوي.

وينفرد المرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى برأي خاص حيث يرى أن هذه الحركات دوال على معان - عدا الفتحة - التي هي الحركة الخفيفة المستحبة في التعبير، والتي يميل إليها المتحدث تخلصاً من الثقل الذي يصادفه (٣).

ولقد عالج علماء النحو قضية الإعراب وعلاماته في آخر الكلمات - كما أسلفنا - وبينوا لماذا وضعت هذه العلامات في الآخر، ولم توضع في البداية، أو الوسط، ويمكن أن نمثل خلاصة آرائهم منذ عصر الخليل حتى الآن بأجوبة أبي علي النحوي حيث قال: إن قال قائل: لم أثر الإعراب آخر الأسماء دون أوائلها؟ قيل: للنحويين في هذا خمسة أجوبة (٤):

(١) إيضاح الزجاجي / ٦٩.

(٢) من أسرار اللغة / ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٣) أحياء النحو / ١٠٧.

(٤) أقسام الأخبار لأبي علي النحوي في مجلة المورد م ٧ - العدد ٣ المسألة ٩ - ص ٢١٣.

الأول : إنهم فعلوا ذلك أرادوا أن يذكروا الإسم كله، ثم أعربوه بعد اتمامه يذهبون إلى أن الإعراب/ ٤ أ ب، لا يدخل إلا على حرف فارغ آخر حروف الإسم، لأنه مبني على الوقف عليه فخصوا بالإعراب الحرف الذي لا يكون إلا عليه، لأن حركة البناء لا تصل إليه، وتجب فيه.

الثاني : إنهم جعلوا الإعراب آخر الإسم، ولم يكن أوله، ولا وسطه، إشفاقاً من تغيير بناء الإسم، وذلك أنهم لو قالوا : هذا بكر. وهم يريدون بكراً لالتبس بفعل كقولهم : عضد، ولو قالوا: مررت بعمره وهم يريدون بعمره لالتبس بفعل نحو عمل وجبل.

الثالث : إن آخر الإسم يخص بالإعراب من أجل أن أول الإسم لا ينقل من الحركة إذ الابتداء بساكن لا يمكن، والإعراب لا يدخل إلا على حرف أصله السكون، ولم يصلح دخول الإعراب على وسط الإسم، لما يحصل له في بعض الأسماء الرباعية، وما يجري مجراها، فخصوا به آخر الإسم لأنه أبداً متحصل معروف أصله السكون، والخلو من حركات الأبنية.

الرابع : إن الإعراب لا يصلح في أول الكلام، لأن منه الجزم، والجزم سكون، والابتداء بساكن ممتنع، ولم يجز أن يجعل الإعراب وسط الإسم، ويسكن آخر الإسم لعلتين: أحدهما علة البناء وإن كان محرراً لتكميل الصياغة، وتصحيح البنية، ولا يصلح دخول الإعراب على حرف متحرك. والعلة الأخرى أن آخر الإسم لا يجوز أن يلزم السكون، وحركته غير منتقلة كي لا يلتبس بالأدوات نحو : هل.

الخامس : إن الأسماء لما كانت تدل على الأعيان، وتفرق بين الأشخاص، وكان الإعراب يفرق بين الأسماء في الفعل، والحدث لم يجب الإعراب إلا بعد تحصيل العين، لأن الفرق في الحديث، والفعل لا يقصد به قصده حتى يتحصل علم الشخص، ويثبت الفرقان».

والخلاصة من هذا البحث يمكن أن نقول فيها أن أبا علي كان رائداً من بين

النحاة في دراسة الجملة والشواذ وشارحاً ببراءة رأى سيبويه في أقسام الكلام،
والبناء والإعراب.

أما في الجملة فقد كان يراها كما أسلفنا تقسم إلى

أ - إسمية

ب - فعلية

ج - ظرفية

د - شرطية

هـ - جملة نداء

و - جملة قسم

غير أن الزمخشري قسمها إلى أربعة أقسام هي «فعلية، إسمية، شرطية،
وظرفية، وذلك زيد ذهب أخوه. وعمرو أبوه منطلق. وبكر أن تعطه، يشكر.
وخالد في الدار...»^(١) وقال ابن يعيش « وهذه قسمة أبي علي... »^(٢).

والتقسيم الأول هو تقسيم عام للجمل، أما التقسيم الذي ذكره الزمخشري،
وأقره ابن يعيش لأبي علي فهو ينطبق على جملة الخبر ليس إلا. وقد استقل بهذا
التقسيم بعد أن أقر تقسيم أستاذه أبي بكر كما أسلفنا فيما تقدم.

(١) شرح المفصل ١/٨٨.

(٢) الإيضاح العضدي ١/٤٣ ، وشرح المفصل ١/٨٨.

التحقيق

عملي في التحقيق

- ١- حاولت أن أجعل عناوين الأبواب بشكل بارز يوحي بمضمونها.
- ٢- وضعت علامات الترقيم من فواصل، وفوارن، وعلامات تعجب، واستفهام، ونقاط...الخ.
- ٣- صححت بعض الكلمات التي توهم في رسمها.
- ٤- أضفت بعض الكلمات انسجاماً لمقتضى الكلام.
- ٥- خرجت الآيات، وأشارت إلى مكانها في المصحف الشريف: ونسبتها إلى سورها.
- ٦- أرجعت القراءات في الآيات التي فيها قراءات - إلى أصحابها من مظاهرها الأساسية.
- ٧- ترجمت لشعراء الشواهد، واللغويين والنحاة الذين جاءت أسماءهم في النص.
- ٨- خرجت الشواهد الشعرية من مظاهرها الأساسية.
- ٩- خرجت آراء النحاة، واللغويين، - قدر المستطاع - من المصادر الأصلية.
- ١٠- فسرت بعض الكلمات الغريبة.
- ١١- وضعت فهرس للآيات، والشواهد الشعرية.

النص محققا

(١)

- هذا باب علم (ما) الكلم من العربية -

١٢ / أعلم أن الكلام يتألف من ثلاثة أشياء: إسم، وفعل، وحرف. فالإسم :
ما اقتصر سيبويه في تعريفه في أول الكتاب (٢) على المثال، وقفنا كثير من
أصحابنا (٣) أثره في ذلك.

وقد ذكر في الكتاب ما يخصه من القبيلين الآخرين (٤). وذلك أنه قسمه إلى
المعرفة والنكرة. وقسم حروف المعرفة، وذلك مما يدل على معرفة الإسم، وعدد
الحروف في أول الأبنية. وحد الفعل في أول الكتاب (٥).

وإذا عرف من هذه الأشياء الثلاثة شيء على الوجه الذي ذكرنا، امتاز الثالث
منهما ولم يستبهم.

وقد وصف الإسم أصحابنا بغير شيء. فالذي كان يعول عليه أبو العباس في
تعريفه، وصفته المخصصة له: إنه ما جاز الأخبار عنه (٦) ومثال الأخبار عنه

(١) زيادة من الكتاب ٢/١. وأنظر أقسام الأخبار في مجلة المورد، المجلد ٧ - العدد ٣ سنة ١٩٧٨ م.
المسألة ١٤ ص ٢١٦.

(٢) الكتاب ٢/١.

(٣) يقصد بأصحابه، البصريين الأوائل.

(٤) يقصد بالقبيلين: الأفعال والحروف.

(٥) الكتاب ٢/١.

(٦) المقتضب ٣/١ وشرح المفصل ٢٢/١. وتعريفه هنا يختلف عما ورد في شرح المفصل.

كقولنا: قام زيد، وزيدٌ منطلقٌ، وهذا وصفٌ يشملُ عامَّةَ الأسماء. ولا يخرج منه إلا اليسير منها وذلك (مثل) (١) إذ، وإذا لأنهما عند النحويين من الأسماء. ومع ذلك لا يجوزُ الإخبارُ عنهما (٢). ويدل على أنهما إسمان قولنا: القتالُ إذا جاء زيدٌ. فيكون خبراً عن الحدث. كما تقول: القتال يوم الجمعة، فيكون خبراً. وأما إذ، فإنه يضافُ إليه الإسم في نحو: يومئذ. وحينئذ. ويقع خبراً عن الحدث كذا.

وهذه الأسماء التي تجريها (٣) على هذا الوصف الذي وصّف به أبو العباس الإسم، إنها ليست متمكنة في الإسمية، ولا يكاد النحويون يطلقون عليها الإسم مطلقاً حتى يعتبروه بغيره. فكل ما جاز الإخبارُ عنه من الكلم فهو الأسمُ - وإن لم يكن كل إسم يجوزُ عنه الإخبارُ ومثل هذا الوصف في شموله علامة الأسماء، ما وصفه به أبو العباس من أنه ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ - وهذا الوصف يشمل كثيراً (من) (٤) الأسماء. وإن كان بعضها لا يدخل عليه حرفُ الجرّ (كيف)، لأنه إسم بدلالة أنه لا يتألف من إسم كان فيه كلامٌ مفيدٌ مستقلاً. ولا يظن أنه فعلٌ. ولا يجوز أن يكون حرفاً لما ذكرناه، مع ذلك فحرف الحرف لا يدخلُ عليه، كما لا يدخل على الأسماء التي (كيف) دالٌ عليها، والأسماء المسمى بها الأفعال مثل: نزال، وتراك، وصه، ومع ونحو ذلك (فهي) (٥) أسماء عند النحويين، ولا ويجوز دخول حرف الجرّ عليها، إلا أن هذا الوصف يشمل أيضاً عامّة الأسماء.

وأعلم أن الإسم يقعُ خبراً كما يكون مخبراً عنه وذلك نحو: زيدٌ أخوك. وعمروٌ منطلقٌ. وهذا أيضاً معنى يختص به الأسمُ وليس كذلك الفعل، والحرف.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل (عنها) توهما.

(٣) في الأصل (تجريه) توهما.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) زيادة يقضيها السياق.

وقد وصفَ الإِسْمُ أيضاً بأنه: ما دلَّ على معنى، وذلك المعنى يكونُ شخصاً، وغيرِ شخصٍ (١) ففصلَ (ما دلَّ على معنى) بينهُ وبينَ الفعلِ الذي يدلُّ على معنيين. وبقوله: إن ما يدلُّ عليه (يكونُ شخصاً، وغيرِ شخصٍ)، بينَ الإِسْمِ، والحرفِ، فصارَ ذلك وصفاً شاملاً لجمع الأسماء، مخصصاً لها من الفعلِ والحرفِ. فإنَّ قلتَ: معنى أسماء الاستفهام مثل (من) و(ما) (تدلُّ على معنى) (وعلى الاستفهام) (٢) (فمن) يدلُّ على معنى، وعلى الاستفهام، وكذلك (ما) يدلُّ على الأجناسِ، أو على صفاتٍ من مُيزَ، وعلى الاستفهامِ فقد دلَّ على معنيين، إذا قيلَ كذا أن هذه الأسماءُ تدلُّ على هذه المعاني التي تحتها، وكان حدها أنْ تذكرَ معها حرفاً من الاستفهام. وإنما حذفت معها للدلالة، وما يحذف من اللفظ للدلالة، فيمنزلة المثبت فيه. ألا ترى أنك إذا - حذفت المبتدأ والخبر للدلالة، كان بمنزلة إثباتك إياه في اللفظ.

وكذلك إذا حذفت (أن) الناصبة للفعلِ مع الفاء، وما أشبه مما يلزم فيه الإضمار (٣) ولا يستعمل معه الاظهار، كان بمنزلة الثابت في اللفظ وفي تقديره، فكذلك هذه الأسماء لما حذفت معها حرفُ الاستفهام لدلالة الكلام عليه، كان بمنزلة اثباته. كما أنها لما حذفت مما ذكرنا، كانت في تقدير الثبات وإن لم يستعمل معها إظهار. ألا ترى أنك إذا تعديت هذا الموضع، استعملت معه حرف الاستفهام، فإذا كان (أن) (٤) التي يستعملُ معها إظهارُ (كان) بمنزلة المثبت في اللفظ. يختص الإِسْمُ / ٢ ب من الصفات دخول الألف واللام وذلك نحو: الرجل، والفرس، والضرب، والأكل، والعلم، والجهل. فهذا الوصف يعرف به كثير من الأسماء وقد حكى.

(١) هذا تعريف أبي بكر ابن السراج. الأصول ٣٨/١.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل و (الأخبار) توهما.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

١ - - اليجدع (١) في أحرف آخر، فدخل الألف واللام على الفعل، وذلك نادر، ومن ذلك أيضاً جواز الكناية (عنه) نحو : ضربته، وأكرمته فالكناية على هذا الحد لا تكون إلا عن الأسماء. ومن ذلك دخول التنوين المصاحب للجر، وذلك كله يختص بعض الأسماء، ولا يشمل جميعها إلا أن ذلك مما يعين على معرفة الإسم.

وأما الفعل، فقد وصفه سيبويه: بأنه أمثلة أخذت من لفظ أحداث الإسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع... (٢).

ومن أصحابنا من يقول في وصفه: أنه ما دل على حدث وزمان. ويدل على قولهم هذا، إننا نجد الأفعال تتعدى إلى جميع أقسام الأزمنة معرفتها ونكرتها، ومبهمها، ومخصوصها، كما نجدها تتعدى إلى جميع أقسام المصادر (٣) فلولا أن فيها دلالة على مهمة اللفظ، ما كانت لتتعدى إلى جميع ضروب الأزمنة. كما لم يتعد ما تتعدى الأفعال المتعدية إليه، فاستوائه والمصدر في تعدى الفعل إليهما تعدياً واحداً، دلالة على ما ذكرنا من وقوع الدلالة عليه من اللفظ، وقد قيل لمن وصف الفعل بهذا الوصف. أرايتم قولكم: خلق الله الزمان. هل يدل هذا على زمان قلته؟ (فإن قلتم: لا) (٣) فسد الوصف. وأن قلتم يدل، فقد ثبت زماناً قبل. وذلك ممتنع لما يجيبون به عن ذلك. أن اللفظ فيه قد جرى عندهم مجرى الآن، وما يتخاطبون به، ويتعارفون. وهذا النحو غير ضيق في كلامهم. ألا ترى قوله عز وجل: «... إنك أنت العزيز الكريم» (٤)، وكذلك قوله:

(١) الكلمة من بيت شعر لشاعر من بني ثعلبة اسمه طارق بن ديسق وتماحه:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع.

نسب له في النوادر ٦٧. ونسب للخرق الطهوي في الخزانة (هارون) ٥ / ٤٨٢، وأنظر الشاهد رقم ٢٤.

(٢) الإيضاح العضدي ٧/١.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السياق. أنظر/إيضاح الزجاجي/ ٤٨ - ٥٥.

(٤) الدخان ٤٤/٤٩.

٢- أبلغ كليبا، وأبلغ عنك شاعرها

إني الأغرُّ ، وإني زهرة اليمن^(١)

فأجاب جرير^(٢) :

٣- ألم تكن في رسومٍ قد رسمت بها

من حاز موعظةً يا زهرة اليمن^(٣)

وكذلك قوله تعالى : « وأرسلناه إلى مائة ألفٍ، أو يزيدون » (٤) إنما هو عند كثير من أصحابنا أنهم جميعاً إذا رأيتهم مثلهم، قلتهم فيهم هذا الضرب من الكلام. فكذلك قولهم : « خلق الله الزمان » . يجوز على هذا الحد الذي تجري هذه الأمثلة (عليه) (٥) في كلامهم، وما يتعارفونه الآن والدليل على أن الفعل مأخوذ من المصدر (٦) إن هذه المصادر تقع دالة على جميع ما تحتها، ولا تختص شيئاً منه دون شيء. ألا ترى أن (الضرب) يشمل جميع هذا الحدث، ولا يخص ماضياً منه من حاضر، ولا حاضراً من الآتي. وإن هذه الأمثلة تدل على أحداث مخصوصة، وحكم الخاص أن يكون من العام، ويستحيل كون العام من الخاص، وهذه الأمثلة تدل أيضاً على معنيين، أحدهما يأتي من الآخر. والأحداث تدل على معانٍ مجردة مفردة، والمفردة في الرتبة أسبق من المركبة. فأما اعتلال بعض هذه الأحداث لاعتلال الفعل، فلا يدل على أنها مشتقة من الأفعال. كما أن أسماء الفاعلين لما اعتلت بجريانها على الفعل، لم تدل (على) (٧) أنها مشتقة من

(١) البيت لبعض أهل اليمن في هجاء جريري الخصائص ٤٦١/٢ .

(٢) جرير: هو جرير بن عطية شاعر أموي هجاء توفي سنة (١١٦) هـ الشعر والشعراء ٣٧٤/١، والخزانة (هارون) ٧٥/١، والاشتقاق ٢٣١.

(٣) البيت لجرير ردا على هجاء بعض أهل اليمن، وقد سماه جرير: زهرة اليمن. شرح ديوانه ٥٦٩، وروايته (حارث اليمن).

(٤) الصافات ٣٧ / ١٤٧ .

(٥) (عليه) زيادة، يقتضيها السياق.

(٦) إيضاح الزجاجي ٥٦ - ٦٣ . والإنصاف ٢٣٥/١ (مسألة) ٦٨ هذا رأي البصريين.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

الأفعال، ولو كانت ألفاظ هذه الأحداث مشتقة من الفاظ الأمثلة، لوجب أن تتضمن الدلالة في لفظها على ما اشتق منها، وعلى زيادة معنى آخر. لأن المشتقات لا تخلو من هذا، فإن لم تدل ألفاظ الأمثلة «ولو كان الأمر على ما قاله من خالفنا في ذلك، ما يأتي، ولم أر على الحاضر دلالة على أنها ليست مأخوذة من ألفاظ الأمثلة» ولو كان الأمر على ما قاله من خالفنا في ذلك، لكان على ما وصفت لك. ألا ترى أن المضرب لما كان مأخوذاً من (الضرب) ، دل على مكانه. فكذلك كان ينبغي أن يكون سبباً لهذه المصادر (١) من أن تكون دالة على ما تدل عليه الأمثلة من المعنيين. وهذا الوصف الذي وصف به سيبويه الفعل لا يدخل عليه السؤال الذي تقدم، وهو أيضاً يشمل جميع ضروب هذه الأمثلة، وليس كوصف من خصص فقال فيها لأنها تدل على حدث وزمان، لأن (من) (٢) هذه الأمثلة ما هو عند النحويين دال على زمن غير مقترن/٣ آ بحدث، وذلك نحو: كان المفتقرة إلى الخبر المنصوب وهو عندهم فعل، ومع ذلك فهو دال على الزمان مجرداً من الحدث، ومن ثم لزمه الخبر المنصوب، ولم يستعمل في الكلام إلا به، وصارت الجملة بلزوم الخبر - المنصوب - لها موازية للجملة التي من الفعل والفاعل نحو: قام زيد. وضرب عمرو، والذي وصفه به، وينتظم جميع ذلك ألا ترى أن (كان) مثال مأخوذة من لفظ حدث دال على ما مضى.

كما أن (ضرب) كذلك، فهذا الوصف إذن أصح من غيره إذ لا دخل عليه، وكان منتظماً جميع ما كان من هذه الأمثلة لا يدخل فيه ما ليس منه، ولا يخرج عنه ما هو منه، والذي تقدم من هذه الأزمان التي وصفت بها الأسماء مما هو كالحال الشامل لجميع ما كان يصفه به شيخنا أبو بكر (٣). وهو ما دل على معنى (٤) وكان ذلك المعنى شخصاً، أو غير شخص. فهذا ينتظم جميع الأسماء

(١) يقصد الأحداث التي تقدم ذكرها (المصادر).

(٢) (من) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) أبو بكر: هو محمد بن السري، المعروف بابن السراج. عالم نحوي توفي سنة (٣١٦) هـ - أنظر/

تاريخ بغداد ٥/٣١٩، معجم الأدباء ١٨/١٩٧، بغية الوعاة ٤٤.

(٤) الأصول ١/٣٨، وشرح المفصل ١/٢٢.

ولم يقتصر فيه على قوله : (مادل على معنى) إذ لو اقتصر عليه، لالتبس بالحرف. ألا ترى أن الحروف كلها تدل على معانٍ، وإن المعاني التي تدل عليها تكون غير أشخاص. وقوله: يكون ما يدل عليه شخصاً، وغير شخصٍ يخص صفة (يكون) لا يشركه فيه الحرف، ولا يشركه فيه الفعل. ما يدل على حدث فيما مضى، وفيما هو كائن لم ينقطع، أو ما هو آتٍ فقد اختص الاسم بهذا الوصف من القبيلين الآخرين، كما اختص الفعل منهما بوصفٍ سبويه له، فإن قال: فإن الحرف أيضاً يدل على معنى، والمعنى الذي يدل عليه غير شخص فكيف ينفصل الأسم من الحرف بهذا الوصف مع هذا الإشتراك الموجود بينهما؟

أعلم أن الفعل ينقسم بإنقسام الزمان، ماضٍ وحاضر. وآتٍ. فمثال الماضي، ما كان مبنياً على الفتح نحو: ذهب. وسمع، وظرف، وضرب، ودحرج، واستخرج، ونحو ذلك. ومثال الحاضر نحو: يقوم، ويذهب، ويظرف، ويكتب، ويصلي، وهذا الضرب الذي وصفه سبويه بأنه كائن لم ينقطع. فهذا الضرب وإن كان شيئاً منه قد مضى، وشيء منه لم يمض، فإنه عند العرب ضرب من ضروب لفعل غير الماضي، وغير المستقبل.

وعلى هذا عندهم حكم هذه الأفعال تتناول أركانها، وتخرج إلى الوجود شيئاً فشيئاً، ويدل على ذلك - من مذاهبهم - إنهم خصوه في النفي بـ (ما) فقالوا في نفيه: ما يصلي ولم ينفوه بـ (لن) كما نفوا المستقبل بها ولا بـ (لا) كما نفوا المستقبل الموجب بالقسم بها بـ (لم) كما نفوا الماضي بها، وأدخلوا لام الإبتداء على هذا المثال في نحو قوله عز وجل: «... وإن ربك ليحكم بينهم...»^(١) ولم يدخلوه على المثالين الآخرين. فهذا ولفظه الأخص لفظ المضارع، وهو ما يلحقه الألف والنون، والتاء والياء في قولك: افعل أنا، وتفعل أنت أو هي، ونفعل نحن، ويفعل (٢) ويتسع فيوقع على الآتي أيضاً، والأصل أن يكون

(١) النحل ١٦ / ١٢٤

(٢) الايضاح العضدي ٧ / ١ (تقسيم الفعل).

للحاضر، بدلالة أن موضع الضمير من المواضع التي ترد فيها الأشياء إلى أصولها، يدلّك على ذلك قولهم : لزيد مالٌ. فإذا أضمّر، قيل: له مالٌ، فرددت إلى الفتح الذي هو الأصل، ومن ثمّ فتحت هذه اللام في المنادي المستغاث به. ألا ترى أنه واقع موضع المضمّر، ولذلك بنى المفرد منه نحو، « يوسف أعرض عن هذا...» (١). ومن ذلك أن عامّة من يقول: أعطيتكم درهما، فيحذف الواو المتصلة بالميم إذا وصلها بالمضمّر، قال: أعطيتكموه. كما قال: « أنلزمكموها» (٢). ومن ذلك أنك تقول: والله لأفعلن. فهذه (الواو) من (الباء) الجارة، فإذا وصله بالمضمّر، رجعتها، فقلت: بك لأفعلن. ومثل ما أنشده أبو بكر.

٤ - ألا نادى أمانةً باحتمالٍ

ليجزيني فلا بك ما أبالي^(٣)

وأنشد أبو زيد^(٤):

٥- رأى برقاً فأوضع فوق بكرٍ

فلا بك ما أسأل، ولا أغامأ^(٥)

فقد ردت هذه الأسماء مع المضمّر إلى أصولها، فلما لم يقدموا الأبعد على الأقرب مع المضمّر بل قدموا الأقرب على الأبعد، دل أن الأقرب الأول عندهم، الأولى من الأبعد وإذا كان اللفظ الذي هو الأول، ما هو عندهم أولى، ومثل ذلك لفظاً المصدر الأول نحو: الضرب والحمل هو الأصل للشاهد الموجود / ٣ ب وإن يقع على غيره. فإن (أن) إذا وصلت بالفعل، لم تقع إلا على الماضي والمستقبل

(١) يوسف ٢٩/١٢.

(٢) هود ٢٨/١١.

(٣) البيت: لغوية بن سلمى بن ربيعة. نسب له في شرح ديوان الحماسة / ١٠٠١ ولم ينسب في شرح المفصل ٨ / ٣٤، والخصائص ٢ / ١٩. والشاهد فيه دخول (الباء) على الضمير.

(٤) أبو زيد، هو سعيد بن أوس. لغوي بصري مشهور توفي (٢١٥هـ). معجم الأدباء ١١ / ٢١٧-٢١٢. نزهة الألباء ١٧٣-١٧٩. بغية الوعاة / ٢٥٤.

(٥) البيت: لعمر بن يربوع بن حنظلة. نسب له في النوادر ١٤٦ ولم ينسب في الشيرازيات / م٤، والخصائص ٢ / ١٩ واللسان (بولاق) (اهل) ١٣ / ٣٢. والشاهد فيه دخول الباء (حرف الجر) على الضمير.

دون الحاضر، وكذلك ما كانَ دخل عليه السُّن، أو سوف مختصاً بالاستقبال (كأن) ما لم تدخل عليه، الزيادة بالحال أولى، كقولنا : يقومُ. قد يقعُ على المستقبل، كما يقع على الحال، والمستقبل يختص بالسُّن وسوف. ومما يختص بالاستقبال من هذه الأمثلة لاعتلاله باعتلال الأمثلة، ان بعض هذه الأمثلة يعتل لاعتلال بعض. ألا ترى أن (تعدو) عدواً يعتل لإعتلال (يعدو)، لوقوع الواو فيه بين الكسر والياء فتبعت الأمثلة الباقية، هذا المثال، وكذلك قالوا : أنا أكرمُ فحذفتُ الهمزة مع همزة المضارعة، ثم اتبع سائر الحروف الهمزة، وكذلك اعل (قام) و(باع)، فلما اعلًا إتبعًا مضارعهما، وإن كان ما قبل حروف العلة منهما ساكنًا، وكما لا يقول أحد. إن هذه الأمثلة مأخوذة من بعض لإعتلال بعضها من أجل، بعض، كذلك لا يجوز أن يكون المصدر مأخوذًا من الأمثلة لاعتلاله بعلتها في نحو، (القيام) و(زنة) و(عدة)، وصحتها في نحو : (اللوان) بصحة الحرف في (لاوذ).

وأما الحرف، فما يدل على معنى في غيره (١) وذلك (كالباء) الجارة، و(من)، و(الواو العاطفة) وما أشبه ذلك، وهو أيضاً (ما) لا يكون خبراً. ويجوز أن يخبر عنه (٢). ألا ترى أنك، لو قلت: زيد حتى . أو عمرو لعل فجعلتهما أخباراً عن

(١) شرح المفصل ٣/٨. (رأي أبي علي في الحروف). وهو يناقض رأيه هنا. قال (...من زعم أن الحرف ما دل على معنى في غيره فإنه ينبغي أن تكون أسماء الأحداث كلها حروفاً، لأنها تدل على معانٍ في غيرها. فإن قال: فإن القيام يتوهم منفرداً من القائم، قيل له فإن الإصاق، والتعريف الذي يدل عليهما باء الجر، ولام المعرفة قد يتوهمان منفردين عن الإسمين، ولو كان هذا كما قال، لوجب أن يكون هو الذي للفصل حرفاً، لأنه يدل على معنى في غيره، ألا ترى أنها تجيء لتدل على أن الخبر معرفة أو قريب من المعرفة أو لتؤذن أن الإسم الذي بعدها ليس بوصف لما قبلها، ويلزم أن تكون أسماء للتأكيد حروفاً، لأنها تدل على تشديد المؤكد وتبيينه. ألا ترى أن منها ما لا يتقدم على ما قبله مثله اكتعين، أبصعين، وينبغي أن تكون الصفات كذلك أيضاً، لأنها تدل على معانٍ في غيرها، وينبغي أن تكون كم في الخبر في نحو (كم) رجل، لأنها على تكثير في غيرها وهو تكثير الرجال، وينبغي أن تكون مثل حرفاً، لأنها تدل على تشبيه في غيرها، وينبغي أن لا تكون ما حرفاً في قولهم / : إنك ما وخيراً، لأنها لا تدل على معنى في غيرها، وكذلك ما حاجبيه... وكذلك قول من قال : إنه الذي لا يجوز أن يكون خبراً، ولا مخبراً عنه، فاسد لأن الأسماء المضمرة المجرورة، والأسماء المضمرة المنصوبة المتصلة، والمنفصلة لا تكون أخباراً ، ولا مخبراً عنها...)

(٢) شرح المفصل ٨ / ٤.

الإسم، لم يجز، وكذلك لو أخبرتَ عنهما، فقلتَ: حتى منطلقاً، أو حتى يقوم ،
فجعلت ما بعدهما خبراً عنهما لم يستقم. فهذه جملٌ وستتبعُ ذلك زياداتٌ في
كتابٍ آخر إن شاء الله.

هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل

أعلم أن الإسم يأتلف مع الإسم يكون منهما كلام، وذلك نحو : زيد أخوك. وعمرو ذاهب. والفعل مع الإسم : (نحو) (١) قام زيد. وذهب عمرو. ويدخل الحرف على كل واحد من هاتين الجملتين، فيكون كلاماً. وذلك نحو: هل زيد أخوك؟. وإن زيد أخوك. وما عمرو منطلقاً. وكذلك يدخل الحرف على الفعل والإسم. كما دخل على الجملة المركبة من الإسمين، وذلك نحو : قام زيد. ويذهب عمرو. ولم يضرب زيد. فأما قولهم: زيد في الدار. والقتال في اليوم، فهو كلام مؤتلف من إسم وحرف، وليس هو على حد قولك : إن زيدا منطلق، ولكنه من خبره الفعل والإسم، أو الإسم والإسم. ألا ترى أن قولك : (في الدار) ليس زيد، ولا القتال في اليوم، ولم يكونا إياهما (٢)، كان الكلام على غير هذا الظاهر، ويحتاج إلى ما يربطه بما قبله، ويعلقه، وأن يخلو ما يعلقه به من أن يكون إسمًا، أو فعلاً، وكلاهما جائز، غير ممتنع تقديره، وإذا كان كذلك، كان داخلاً في جملة ما ذكرناه. وقد جعل أبو بكر هذا التأليف - في بعض كتبه - قسماً برأسه وذلك مذهب حسن.

ألا ترى أن الكلام، وإن كان لا يخلو مما ذكرنا في الأصل، فقد صار له الآن حكم يخرج به عن ذلك الأصل يدل على ذلك قولك : إن في الدار زيدا، فلا يخلو ذلك المقدر المضمرة من أن يكون إسمًا أو فعلاً - كما أعلمتك - فلو كان فعلاً، لم

(١) (نحو) زيادة يقتضيهما السياق.

(٢) يريد ليس الخبر صفة للمبتدأ أو جزءاً منه.

يجز دخول (أن) في الكلام. ألا ترى أن (أن) لا مدخل لها في الأفعال، وكذلك أخوات (أن)، فإن قلت فقد أنشد أبو زيد :

٦ - فليت دفعَتَ الهَمَّ عني ساعةً

فبِتْنَا على مَا خَيَّلْتَ نَاعَمِي بال^(١)

وأنشد أبو عبيدة^(٢) :

٧ - فليت كفافا كان خيرك كله

وشرُّكَ كانَ عني مَا ارتوى الماءَ مرتوي^(٣)

ومن أبيات الكتاب :

٨ - فلو أن حقَّ اليومِ منكم إقامةً

وإن كانَ سرجٌ قد مضى فتسرعا^(٤)

فإن ذلك من الضرورات في الشعر للحاجة إلى إقامة الوزن، وهو يجيء على تقدير الحذف لاسم - (إن) المنصوب. فأما الفعل، فلا مدخل لهذه الحروف عليه، لأنها مشبهة به، وعاملة عمله. وكما لا يدخل فعل على فعل بلا واسطة إسم، كذلك لا يدخل شيء من هذه الحروف على الفعل، فلا يجوز إذا أن يكون الفعل مراداً هنا، ولا يجوز أيضاً أن يكون المراد الإسم، لأن الإسم لو كان مراداً،

(١) البيت لعدي بن يزيد. نسب له في النوادر/٢٥، ولم ينسب في الإنصاف ١٨٣/١ واللسان (بول)

(صادر) ٧٤/١١ (العجز) والشاهد فيه دخول (ليت) على الفعل.

(٢) أبو عبيدة، هو معمر بن المثنى، ولد في البصرة، وعاش بين (١١٠هـ - ٢١٣هـ)، وكان علماً باللغة والرواية. يعتمد عليه النحاة كثيراً في رواية الشعر. معجم الأدباء ١٩/١٦٠ - ١٦٢، البغية ٣٩٥، أخبار النحويين البصريين ٥٢-٥٤.

(٣) البيت ليزيد بين الحكم بن العاص في عتاب ابن عمه عبد الرحمن ابن عثمان بن العاص نسب له في الأمالي ١/٦٨، ولم ينسب في الإنصاف ١/١٨٤. والشاهد فيه دخول (ليت) على الفعل (كان).

(٤) البيت للراعي النميري. نسب له في الكتاب ١/٤٣٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس/٢٢٣، والإنصاف ١/١٨٠. والشاهد فيه دخول (إن) على الفعل (حق).

ما كان ليتخطى ذلك الإسم المراد، فيعمل في هذا المظهر. فإذا لم يخل هذا الكلام من هذين، لم يجر هذا، ثبت أن هذا قسم ونوع غير ما تقدم. من هنا أيضاً خالف حكمه حكم الفعل، فلم يجر تقديم ما إنتصب من الأحوال فيه عليه / ٤ آ في نحو : ما قائماً في الدار زيد. ولو كان حكمه حكم الفعل، لجاز هذا التقديم معه كما جوز مع الفعل، ومن ثم جعله أبو الحسن (١) عاملاً للإسم المحدث عنه، ومرتفعاً به، إذا تقدمه في كل موضع (٢). كما ترفع سائر الأشياء الجارية مجرى الفعل من أسماء الفاعلية، والصفات المشبهة بها. فهذا ضرب آخر من تألف هذه الكلم. وأما قولهم في النداء: يا زيد، وإستقلال هذا الكلام مع أنه مؤتلف من إسم وحرف، فذلك لأن الفعل هنا مرادٌ عندهم يدلك على ذلك ما حكاه سيبويه في قولهم : يا أثالا (٣) أفلا ترى أن الإسم المنتصب لا يخلو من أن يكون العامل فيه فعلاً، وما هو مشبه به، أو إسمًا، فلا يجوز أن يكون العامل ما شبه به الفعل في نحو : (أن) و(ما) لأن ذلك العامل ما شبه به الفعل في نحو : (أن) و (ما) لأن ذلك لا يعمل مضمراً. ولا يكون العامل فيه نحو : عشرين وخمسة عشر وبابه، لأن ذلك لا يعمل مضمراً. وهي أيضاً لا تعمل في المعارف، وهذا الإسم معرفة، لأنه مضمّر، فثبت أن العامل فيه الفعل إلا أن ذلك الفعل مختزل غير مستعمل الإظهار، لأنك لو أظهرته، لكان على الخبر، ومحتماً للصدق والكذب، ولو كان كذلك، لبطل هذا القسم من الكلام، وهو أحد المعاني التي تجري عليها العبارات. فلما وجدنا في كلامهم أفعالاً مضمرة غير مستعملة الإظهار، وقع أنه لو أظهرت، لم تقلب معنى، ولم تبطل شيئاً عن حقيقته، وذلك قولهم : «رأسك والسيف» (٤) و «شراً ونفسك» (٥). كان ترك ما كان إذا أظهر، قلب المعنى ، وإزالة عما كان

(١) أبو الحسن: هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، نحوي بصري من الرواد الأوائل توفي سنة

(٢١٥) هـ أخبار النحويين البصريين ٣٩ - ٤٠، وأنباه الرواة ٣٩/٢ - ٤٤.

(٢) هذا الرأي في المغني (مطبعة المدني) ٤٤٤/٢ (وهو رأي الأخفش والكوفيين).

(٣) الكتاب (بيروت) (ط٢) ٤٠١/١ واللسان (بولاق) (اثل) ١٣/١٠.

(٤) شرح الأشموني ١٩٠/٣.

(٥) شرح الأشموني ١٩٠/٣.

عليه، أجرى بحسن الإظهار مع ذلك، لأنَّ المعتبر عنه لما كان من جنسِ النطق، قامَ مقامَ العبارة، ولستَ تجدُ كذلكَ سائرَ الأحداثِ المعبرة عنها، ومما بيّن لكَ تركَ هذا الإظهارِ، ومعاقبه هذا الحرفِ للفعل (إن) (١) تجده يصلُ تارةً بحرفٍ وتارةً بغيرِ حرفٍ. فوصله بالحرفِ كقولك في الإستغاثة: يا للمسلمين، ويا لله ووصله بغيرِ الحرفِ: يا زيدُ. ويا عبد الله، ويا رجلُ إقبِلْ، فصارَ في هذا كقولك: (جئتُه، وجئتُ إليه) (٢) و«حشيت صدره، وبصدره» (٣)، ولهذا أيضاً، ولمكانِ الياءِ، حسنَ أمالةِ هذا الحرفِ مع إمتناعِ الأمالةِ في حروفِ المعاني في أكثرِ الأمرِ، وقد أقيمتُ مقامَ الأمثلةِ المخوذةِ من المصادرِ الفاظُ جعلوها إسماً لها، فأغنتُ عنها، وسدتُ مسدها وصارتُ كأمثلةِ الأمرِ إذا احتملتُ ضميرَ الفاعلين، وذلك كقولهم: تراك، ونزال، ونعاء، وصه، ومه، ورويدَ وإيه، ومما أشبه ذلكَ، وهذا إنما أُخصَّ به الأمرُ، موضعٌ يَغلبُ فيه الفعلُ، ويختصُّ به، فلا يستعملُ فيه غيره، فلما قويتُ الدلالةَ على الفعلِ هنا، استجازوا أن يتسعوا بإقامةِ هذه الألفاظِ مقامه، وهي في الحقيقةِ أسماءٌ سميتُ بها هذه الأمثلةُ، وهذا مثلُ حذفهم الفعلَ حيثُ علمَ أنه لا يكونُ إلا به، وذلك قولهم: «هلا خيراً من ذلك» (٤) وعلى هذا قوله:

٩ - تعدونَ عقر النيبِ أفضلَ مجدكم

بني ضوطرى لولا الكميّ المقنعا^(٥)

فلم يستعملَ الفعلُ بعدها (٦) للدلالةِ على الفعلِ، والعلمُ بأنَّ هذا الموضعَ يختصُّ به، ولم يجرى من هذا النحو في الخبرِ إلا أُجرفَ قليلةً من ذلك قولهم:

(١) في الاصل (إذا) توهما.

(٢) القاموس المحيط (جاء) ١١/١.

(٣) اللسان (صادر) (حشا) ١٤/١٧٩.

(٤) شرح المفصل ٨/١٤٤.

(٥) البيت لجرير بن عطية يهجو به الفرزدق. ديوانه ٣٣٨، ونسب له في الخزائن (هارون) ٥٨/٢.

ونسب للأشهب بن رميلة في الكامل ١٦٣/١، ولم ينسب في الإيضاح العضدي ٢١/١. والشاهد

فيه: حذف الفعل بعد (لولا) للعلم به.

(٦) يقصد بعد (لولا).

هيهات زيد. وشتان عمرو. وقالوا في مثل : «سرعان ذي أهالة»، (١) هذا قولهم عند التضجر: (أف). فأما (هيهات) في قولك: هيهات زيد وقوله:

١٠ - فهيهات هيهات العقيق وأهله

وهيهات خل بالعقيق نواصلة^(٢)

فبمنزلة قولك : بَعْدَ ذلك. وبعد العقيق. والفتحة فيه على هذا فتحة بناء، اتبعت الألف التي قبلها. وقياس من أعمل الثاني من الفعلين، وهذا الذي يختار أصحابنا، (٣) أن يكون العقيق مرتفعاً، (هيهات) الثاني. وقد أضمَرَ في الأول على شريطة التفسير، كما تقول: قام وقعد زيد. ومن أعمل الأول، كان العقيق مرتفعاً، (هيهات) الأول، ويضمَرُ في (هيهات) الثاني. فأما قوله تعالى: (هيهات هيهات لما توعدون) (٤) فليس من هذا، ولكن الفاعل مضمَرٌ في كل واحد منهما، لتقدم الذكر، فالفاعل هو البعث، أو الحشر، أو النشر، وما أشبه ذلك مما يدل على البعث، لأن في قوله تعالى : «أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً إنكم مخرجون» (٥) دليلاً على ذلك، وتقريراً لما ينكرونه من البعث فكأنهم قالوا: ذهاباً عن قوله تعالى: «وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه...» (٦) بعد (إخراجكم)، وبعد (نشركم) لتعلقه بهذا الوعد / ٤ ب وهذه الكلمة تستعمل على ضربين، مفتوحة، ومكسورة، فمن فتحها جعلها كلمة مفردة، والوقف عليها بالهاء ومن كسرهما، فقال : هيهات، كان

(١) معجم أمثال الميداني رقم (١٧٩٨) ٣٢٦/١. واللسان (سرع) ١٥٢/٨، واصل المثل أن رجلاً كانت له نعجة عجفاء يسيل رغامها من منخريها لهزالها فقبل له ما هذا الذي يسيل؟ فقال : ودكها. فقال السائل: سرعان ذي أهالة.

(٢) البيت لجرير بن عطية من قصيدة يرد بها على الفرزدق. شرح دوانه ٤٧٩، والنقائض ٦٣٢/١، ونسب له في الإيضاح العضدي ٦٥/١ والعين ٧٣/١ والمقاييس (عق) ٦/٤.

(٣) يقصد بأصحابنا البصريين، وهذا الرأي لهم. الإنصاف ٨٧/١ (المسألة ١٣) (القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع).

(٤) المؤمنون ٣٦/٢٣.

(٥) المؤمنون ٣٥/٢٣.

(٦) ياسين ٧٨/٣٦.

الوقف عليها بالتاء كما أنها في (أذرعَاتِ) في قول من نونَ، ولم ينو الوقفَ عليها بالتاء. ويحتملُ أن يكونَ الفتحُ فيها في قول من فتح بالنصب، لأنه ظرف، ولم يدخله غير الفتح كما أن (سحرَ) إذا أريد (سحر يومك) و (ذات مرة) و(بعيداتُ بين) لم تستعمل إلا ظرفاً. وهو قولٌ مقولٌ. والأول جعلوه الأولى والأقيس، لأن هذه الأسماء الموقعة موقع الفعل يغلبُ عليها البناءُ، لوقوعها موقعَ المبني. ألا ترى أن (شتانَ) و(سرعانَ) مستقبِلانِ وقد بنيا مع ذلك لوقوعهما موقعَ المبني، كذلك قسم ذلك ما كان واقعاً موقع الأمر، ومن هنا أيضاً بني المفردُ في الواوِ، وعلى هذا إختار أبو عثمان (١)، قوله تعالى: «قلْ لعبادي الذين آمنوا: يقيموا الصلاة...» (٢) فإن (يقيموا) بني لما أقيمَ مقامَ (أقيموا) لأن المعنى إنما هو على الأمر (٣). ألا ترى أنه ليس كل من قيل له (أقم) الصلاة أقامها ولا كل من قيل له قوله: «وقل... التي هي أحسنُ...» (٤) قالها. فإذا كان كذلك، توجه على الأمر، والأسماء والأفعال المعرفة في الأصل إذا أوقعت موقعَ المبني، بنيت كما ترى في هذا الموضع (فهيئات) ونحوه من الأسماء المشابهة للحروف إذا وضعت موضعَ المبني، أجوز بالبناء وكذلك القول الآخر وجيه وهو أن هذه الأسماء المسمى بها الأفعال، بعضها ظروفٌ كقولك: دونك، ووراءك، فكما جازَ الظرفُ من أسمائها في الأمر، كذلك يجوز أن يكونَ في الخبر، فمن جعلَ الفتحة فتحة إعرابٍ، كانت الكسرة في الجمع للإعراب أيضاً والكسرة في الجمع نظير الفتحة في الواحد. ومن جعلَ الفتحة للبناء، كانت الكسرة في الجمع أيضاً للبناء، كما أن الفتحة في (ضربُ) كالفتحة في (لن يضربُ) فهذه جملة من القول في هذه الكلمة. وقد بسطناها بأكثر من هذا في غير هذا الموضع.

(١) أبو عثمان: هو المازني النحوي المشهور (بكر بن محمد بن بقية) أحد تلامذته أبي زيد، والأصمعي، توفي سنة (٢٤٩هـ). أخبار النحويين البصريين ٥٧ - ٦٥، وأنباه الرواة ١/٥٤٦. والمنصف ٣/٣١٣.

(٢) إبراهيم ٣١/١٤.

(٣) الكشاف ٥٥٦/٢.

(٤) الإسراء ٥٣/١٧.

وأما (شتان)، فموضوع موضع قولك : افترق، وتباين (١). وهو من قوله عز وجل « أن سعيكم لشتى » (٢) و «أشتاتا...» (٣). وهذا الباب إذا كان كذلك، اقتضى فاعلين فصاعداً فمن قال: شتان زيد وعمر. (أسند إلى فاعلين) (٤) وعلى هذا قول الأعشى (٥).

١١ - شتان ما يومي على كورها

ويوم حيان أخى جابر (٦)

فأسنده إلى فاعلين، معطوف أحدهما على الآخر، وأما قولك، شتان ما بينهما، فالقياس لا يمنعه إذا جعلت (ما) بمنزلة (الذي)، وجعلت (بين) صلة. لأن (ما) لإبهامها قد تقع على الكثرة. ألا ترى قوله « ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ... » (٧). ثم قال : ... ويقولون...» (٨). فعلت أن المراد به (جميع). وكذلك «... ما لا يملك لهم رزقاً...» (٩) ثم قال:

«... ولا يستطيعون» (١٠)، وقد جاء في الشعر:

(١) الخزانة (بولاق) ٤٦/٣

(٢) الليل ٤/٩٣

(٣) الزلزلة ٦/٩٩

(٤) ما بين المعوقين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) الأعشى: هو ميمون بن قيس، شاعر جاهلي أدرك الإسلام، توفي (٧هـ). معجم الشعراء / ٣٢٥، وطبقات فحول الشعراء ٤٣. والشعر والشعراء ١/١٧٨ - ١٨٦.

(٦) البيت في ديوان الأعشى / ١٤٧. ونسب له في الخزانة (بولاق) ٤٦/٣. واللسان (شتت)

(صادر) ٤٩/٢. وأنظر / شرح المفصل ٤/٣٧، ٣٨. الشاهد فيه إسناد شتان إلى فاعلين هما (

يومي ويوم).

(٧) يونس ١٨/١٠.

(٨) الآية السابقة نفسها.

(٩) النحل ٧٣/١٦.

(١٠) النحل ٧٣/١٦.

إلا أن الأصمعي (٣) طعن (٤) في فصاحة هذا الشاعر، وذهب إلى أنه غير محتج بقوله : ورأيت أبا عمرو (٥) قد أنشد هذا البيت على وجه القبول له، والإستشهاد به. وقد طعن الأصمعي على غير شاعر قد احتج بهم غيره كذي الرمة (٦) والكميت (٧). فيكون هذا أيضاً مثلهم. وأما «سرعان ذي إهالة» ف (ذي) ترفع ب (سرعان) على حد إرتفاع الفاعل بالفعل، وما بعده منتصب على التمام على وجه الحال، (وفيه) مع ذلك تبين وتفسر للمشار إليه.

فأما (أف) ففيه لغات الحركات الثلاث بلا تنوين، ومع التنوين. وحكى أبو إسحاق (٨) مثل هذه لغة سابعة (٩) ولم نعلم لفظة أخرى أقيمت مقام الفاعل في الخير، وغير الأمر سوى ما ذكرت لك. فأما الإسم والفعل إذا ائتلف، وكذلك الإسم والإسم. فلم أعلمهما غير مستقلين ولا مفتقرين إلى غيرهما إلا في (١٠) الجزاء والقسم. ألا ترى أن الفعل والفاعل في الشرط لا يستغنى بهما، ولا يخلو

(١) (ما) ساقطة من الأصل.

(٢) البيت لربيعة بن ثابت الرقي يمدح فيه يزيد بن حاتم المهلب ويهجو يزيد بن أسد السلمي وتمامة: !... في الندي - يزيد سليم أو الأغر بن حاتم، نسب له في الخزانة (بولاق) ٤٥/٣. واللسان (شتت) ٤٩/٢ وشرح المفصل ٣٧/٤.

(٣) الأصمعي: هو عبد الملك بن قريب، من رواة العرب وعلماء اللغة والأدب عاش بين (١٢٢) - ٢١٦هـ) أخبار النحويين ٤٥ - ٥٢، ووفيات الأعيان ٢٨٨/١.

(٤) طعن الأصمعي في اللسان (شتت) ٤٩/٢ على قوله : «شتان ما بينهما».

(٥) أبو عمرو: هو أبو عمرو بن العلاء زيان بن عمار التميمي المازني البصري من أئمة اللغة والأدب عاش بين (٧٠-١٥٤ هـ). أخبار النحويين البصريين ٢٢ - ٢٤ والإعلام ٧٢/٣.

(٦) ذو الرمة: هو غيلان بن عقبة، شاعر بدوي مشهور. عاش بين (٧٧ - ١١٧ هـ) طبقات فحول الشعراء ٤٥٢ و ٤٦٨ و ٦٧٦ والإشتاق ١٨٨ والشعر والشعراء ٢ / ٤٣٧.

(٧) الكميت بن زيد الأسدي الكوفي شاعر عارف بأداب العرب. عاش بين (٦٠ هـ - ١٢٦ هـ) طبقات فحول الشعراء ١٦٧ و ٢٦٨ - ٢٦٩، والشعر والشعراء ٢ / ١٠٥.

(٨) أبو إسحاق: هو إبراهيم بن السري، عالم نحوي من أصحاب المبرد توفي سنة (٣١١) هـ. أنظر / معجم الأدباء ١ / ١٣٠، ووفيات الأعيان ١ / ١٣ - ١٤.

(٩) اللسان (بولاق) (افف) ١٠ / ٣٤٩.

(١٠) في الأصل (وهو) توهما.

من أن تضمّ الجملة التي هي الخبر إليه. ولهذا المعنى حسن أن تعمل جملة الشرط مع الحرف الداخل عليها في الجزاء. وكذلك القسم لا يكون كلاماً مستقلاً دون أن تضم إليه المقسم عليه والمقسم. لأنه ضرب من الخبر يذكر ليؤكد به غيره جاء على حدّه النون، عليه الإخبار. فكما أن الجمل التي هي أخبار تكون من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، كذلك كانت الجملة التي هي قسم على هذين الوجهين. فما كان منه من فعلٍ وفاعلٍ، فقولك : (بالله لأفعلن). وهذه الجملة التي هي قولك : (بالله) متعلقة بها لا يستغنى بها عن المقسم عليه. ألا ترى أنك لو اقتصرت عليه، لم يجز ذلك، ولهذا، لم يجز الخليل (١) في قوله تعالى : « والليل إذا يغشى » (٢) و « النهار إذا تجلى » (٣) وما عطف عليه من بعد أن تكون الواو جارة مبدلة من (الباء)، لأنك لو حملته على هذا الوجه، تركت القسم بغير مقسم عليه، فلما لم يسغ هذا، جعله عاطفاً، وصار ما ذكر مشتركاً في الأول، ومثل به في الجملة التي هي من الفعل والفاعل، ما هي من المبتدأ والخبر، وذلك قولك : لعمرك لأفعلن (٤) وأيمن الله لأقومن (٥) فهذان الإسمان يرتفعان بالإبتداء، وخبرهما مضمراً، والجملة بأسرها قسم ولا يستغنى بها حتى يضم إليها ما اجتلبا لتأكيديه من المقسم عليه / ٥ آ فإن قلت فقد أقول : أحلف بالله ، وحلف بالله، فيكون كلاماً مستغنى به غيره، فإن ذلك إنما جوز إذا أردت الإفادة لجنس حلف عليه، ولم ترد هنا القسم. ولو أردت القسم، ولم يسلم (لأقسمن) (٦) حتى تذكر ما يقسم عليه، وما عدا ما ذكرت لك من الجملة المتألفة من جزئين: أحدهما

(١) الخليل: هو أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي، عالم في فنون العربية، عاش بين (١٠٠-١٧٥ هـ) انباه الرواة ١/٣٤١ - ٣٤٧. وتاريخ الأدب العربي (فروخ) ١/١١١. والخليل بن أحمد الفراهيدي للدكتور المخزومي.

(٢) الليل ١/٩٢

(٣) الليل ٢/٩٢.

(٤) الشيرازيات ٤ آ ب - ٨ آ ب (مسألة في نشدتك الله و ٢٢ ب - ٢٨ آ مسألة في (عمرك الله).

(٥) الإنصاف (مسألة ٥٩) ١/٤٠٤ - ٤٠٩ (القول في أيمن في القسم).

(٦) أي إذا لم يذكر جواب القسم.

خبر والآخر مخبر عنه، فهو مستقل مفيد مستغنى به عن غيره. وأعلم أن بعض الجمل قد تقوم مقام بعض، فمن ذلك قوله عز وجل: «... سواء عليكم ادعوتموهم أم أنتم صامتون» (١) فهذه التي من الإبتداء والخبر موقعة موقع التي هي من الفعل، والفاعل. ألا ترى أنها معادلة كما هو كذلك (وكذلك) (٢) قوله: «... فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد...» (٣). فقوله: (أو نرد). معادلة التي من الإبتداء والخبر، كما كانت التي من الإبتداء والخبر معادلة للفعل والفاعل في الآية الأخرى. يدلك على ذلك دخولها في حيز الإستفهام بعطفها عليه، وعلى هذا يتجه ما أنشده أبو زيد:

١٣- أقيس بن مسعود بن قيس بن خالد

أموف بادراع ابن ظبية أو تدم^(٤)

فظاهر قوله: (أو تدم)، إنها معادلة لما قبله من الجملة التي هي إبتداء وخبر. وقد يحتمل أن يضمّر، بينما يكون الفعل في موضع خبره. ومما وقع من بعض هذه الجمل موقع بعض قولهم: أتقى الله امرؤ فعل خيرا، يثبت عليه. فاللفظ كما ترى لفظ الخبر، والمعنى معنى الأمر، يدلك على ذلك جزمك للفعل بعده. وهذا الجزم جواب له، وهو في الحقيقة - عندنا - ينجزم، لأنه جواب لشرط محذوف، ونظير هذا من الإبتداء والخبر قولهم: حسبك ينم الناس (فحسبك) مرتفع بالإبتداء والخبر محذوف مراد. وحسن فيه الحذف لأمرين: أحدهما أن حسبك بمنزلة (أكف). والآخر أنك لا تكاد تقول: ذلك عند معرفة المخاطب بالمراد، فحذف الخبر للعلم به، - وهذا تفسير أبي العباس - فهاتان جملتان ألفاظهما ألفاظ الخبر، ومعناها معنى الأمر. وجزمك لـ (ينام) بعد

(١) الأعراف ٧ / ١٩٣.

(٢) (وكذلك) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) الإعراف ٧ / ٥٣.

(٤) نسب البيت في النوادر مرة لمقاس العائدي، وأخرى لراشد بن شهاب اليشكري برواية أبي حاتم النوادر ١٢٦.

(حسبك) يدلک علی ذلك. وكما یوقَع لفظُ الخبرِ موقعَ لفظِ الأمرِ في هذا، ونحوه، نحوَ قوله تعالى : «... یتربصن بأنفسهنّ...» (١) «... ولا تضارُّ والدَةُ...» (٢) ، وما أشبهَ ذلكَ : فكذلكَ قد أوقعَ لفظُ الأمرِ موقعَ الخبرِ، فمنَ ذلكَ قولهمُ في التعجبِ : أكرمَ بزيد. وفي التنزيلِ « اسمع بهم وأبصر...» (٣) فهذا بمعنی (خبر)، لأنك تحدث عن زيد بأنه قد كرم وبالغ. ولستَ في ذلكَ أمرٌ أحداً بإيقاعِ فعلٍ عليه، ومنَ ثمَّ كانَ عل هذا اللفظِ في خطابِ الواحدِ، والإثنينِ في المؤنثِ والجمعِ. فالجارُ معَ المجرورِ علی هذا في موضعِ رفعٍ لكونهما في موضعِ الفاعلِ. ونظير قولهمُ: كفى بالله. وهذا في غيرِ الخبرِ واسعٌ فلا يعلمُ غيرُ هذا في الفعلِ والفاعلِ. وقد جاءَ في المبتدأِ موضعِ رفعٍ بالإبتداءِ. وأنشد أبو زيد.

١٤ - تجانفَ رضوانٌ عنِ ضيفِهِ

ألم يأتِ رضوانٌ عني النذرُ

بحسبكِ في الجمعِ أنْ يعلموا

بأنك فيهم عني مضر^(٤)

وقد قال أبو الحسنِ في قوله تعالى : «... وجزاء سيئةٍ بمثلها...» (٥) أنه في موضعِ رفعٍ لكونه خبراً للمبتدأ (٦) ويدلک علی ذلكَ قوله في الأخرى :

«وجزاء سيئةٍ سيئةٌ مثلها...» (٧) وهنا في الخبرِ مثله في الفاعلِ لأنَّ الخبرِ شبيهُ الفاعلِ. ألا ترى أنه لا يستقل إلا بالجزاء الذي قبله، كما أنَّ الفاعلَ كذلك.

(١) البقرة ٢ / ٢٨٨.

(٢) البقرة ٢ / ٣٣٣.

(٣) مريم ١٩ / ٣٨.

(٤) البيتان لأشعر الرقبان الأسدي - وهو شاعر جاهلي - نسباً له في النوادر ٧٣ الشاهد فيه : بحسبك: مبتدأ.

(٥) يونس ١٠ / ٢٧.

(٦) رأي الحسن في مجمع البيان ١١ / ٣٧.

(٧) الشورى ٤٢ / ٤٠.

فكما جاء ذلك في الفاعل، يجوزُ في خبرِ المبتدأ، ومن هذا قوله عزَّ وجلَّ «...فليمددْ له الرحمنُ مداً...» (١). فاللفظُ لفظُ الأمرِ، والمعنى - والله أعلم - الخبرُ هذا نظير قولهم: أكرمُ بزيد. في أن اللفظَ لفظُ الأمرِ، والمعنى يعني الخبر. وأما قولهم: لا هالله ذا (٢).

(فذا) من جملةٍ محلوفاً عليها. و(ذا) خبر مبتدأ محذوف، يدلُّك على ذلك أنه لا يخلو - إن كان جملة محلوفاً عليها - من أن يكون خبراً، أو مبتدأ. فلو كان مبتدأ، للزم أن يلحقه (واوُ) البناء، والقسم من (اللام) أو (أن) ونحوهما. فلا كان قولك (ذا) (مبتدأ، إنما هو خبر) (٣) وهذا ما يذهب إليه أبو الحسن في نحو قوله تعالى: « يحلفون بالله لكم ليرضوكم...» (٤) و « ولتصغي إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة...» (٥). يذهبُ إلى أن المعنى (ليرضوكم) و (لتصغي). وقد إعترض بعضُ النحاة على هذا التأويل. والدليل على ما يذهبُ إليه أبو الحسن ما أنشده هو وغيره لبعضِ القدماء:

١٥ - إذا قلت : قدني، قال بالله حلفة

لتغني عني ذا أنائك أجمعاً (٦)

أو هو قسمٌ لكونه جواباً، ولا جوابَ له. فلا يجوز أن يخلو من الجواب، لأنه مبتدأ به، وليس بمتوسطٍ كلامٍ كقولك: زيدٌ - والله - منطلقٌ. إذا كان كذلك، لم يخلُ من كونه جواباً أولاً، (وليس) (٧) في هذا الكلام، ولا في البيت الذي بعده ما يصح أن يكون جواباً غير قوله: (لتغني عني) فقد ثبت أنه جوابٌ، فهذا يسقطُ

(١) مريم ١٩ / ٧٥.

(٢) الإيضاح ٢٦٣ - ٢٦٥ (باب القسم).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) التوبة ٩ / ٦٢.

(٥) الأنعام ٦ / ١١٣.

(٦) البيت لحريث بن عتاب / وهو شاعر أموي نسب له في: مجالس ثعلب ٢ / ٦٠٦، والخزانة

(بولاق) ٤ / ٥٨٨، والبصرات ١٢ ب.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

إِعْتَرَاضٌ مَنْ أَعْتَرَضَ عَلَى هَذَا. فَإِنْ قَالُوا : إِنْ الْمَقْسَمُ عَلَيْهِ، إِنَّمَا يَكُونُ جُمْلَةً،
 وَلَيْسَ هَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَنَّهُ مَقْسَمٌ عَلَيْهِ بِجُمْلَةٍ. / ٥ ب لَأَنَّ اللَّامَ فِي تَقْدِيرِ
 الدَّخُولِ عَلَى (أَنْ) وَ (الْفِعْلِ) فِي تَقْدِيرِ - إِسْمٍ مَفْرَدٍ، قِيلَ : إِنْ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ مِنْ
 وَقُوعِهِ مَوْقِعِ الْجُمْلَةِ الَّتِي يَقْسَمُ عَلَيْهَا - وَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا - وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ
 وَالْفَاعِلَ اللَّذَيْنِ وَجَدْنَاهُمَا فِي الصَّلَةِ يَسْدَانِ مَسَدَ الْجُمْلَةِ فَيَصِيرُ الْمَجْمُوعُ بِمَنْزِلَةِ
 الْجُمْلَةِ، وَسَادًا مَسْدَهَا، كَمَا كَانَتْ فِي الْجُمْلَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : «أَفْحَسِبَ النَّاسُ
 أَنْ يَتْرَكُوا، أَنْ يَقُولُوا، آمَنَّا...» (١) وَكَقَوْلِهِمْ : عَلِمْتَ أَنْ زَيْدًا مَنْطِقًا. أَلَا تَرَى أَنَّ
 هَذَا الْمَوْضِعَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا مَا هُوَ بِجُمْلَةٍ فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ سَدَّ مَا
 ذَكَرْنَاهُ مَسْدَهَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: لَوْ أَنَّكَ جِئْتَنِي، لِأَكْرَمْتِكَ. وَكَقَوْلِهِمْ: أَقَائِمٌ زَيْدٌ ؟ .
 هَذِهِ الْمَوَاضِعُ قَدْ اسْتَغْنَى فِيهَا عَنِ الْجُمْلَةِ بِالْمَفْرَدِ. مَا كَانَ عَلَى الْوَصْفِ الَّذِي
 أَعْلَمْتِكَ عَلَى إِنْكَارِ هَذَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لَا يَسُوعُ لِمَنْ قَالَ مِنْهُمْ بِقَوْلِ الْكَسَائِيِّ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجِيزُ عَلَى مَا بَلَّغْنَا مِنْهُ : أَعْلَمُ أَنَّ زَيْدًا مَنْطِقًا. فَيَفْتَحُ (أَنْ) وَ (أَنَّ)
 وَمَا بَعْدَهَا فِي تَقْدِيرِ مَفْرَدٍ كَمَا أَنَّ (أَنَّ وَالْفِعْلَ) كَذَلِكَ، وَوَجْهَ مَجَازِ الْجَمِيعِ مَا
 أَعْلَمْتِكَ. وَهَذِهِ جُمْلٌ مِنَ الْقَوْلِ عَلَى إِتِّلَافِ هَذِهِ الْكَلِمِ.

هذا بابُ معرفةٍ ما كانَ شاذاً من كلامهم

أعلم أن الشاذَّ في العربية على ثلاثة أضربٍ :

شاذٌّ عن الإستعمالِ مطردٌ في القياسِ .

ومطردٌ في الإستعمالِ شاذٌّ عن القياسِ .

وشاذٌّ عنهما^(١) .

وهذا قولُ أبي بكرٍ (رحمه الله)^(٢) .

فأما الشاذ عن الإستعمالِ المطردُ في القياسِ، فكما في (يدعُ) و(يذرُ)^(٣) ،

فماضي هذا لا يمنع منه القياس. ألا ترى أنه لا تجد في كلامهم مضارعاً لا

يستعملُ فيه الماضي، سوى هذا، فهذا شذُّ عن قياسِ نظائره، فصارَ قولُ الذي

يقولُ : (ودعُ) شاذاً عن الإستعمالِ. وقد حكى أبو العباسِ أن بعضهم قرأ «...»

ما ودَعَكَ - ربك - وما قلا»^(٤). ومثُلُ هذا لا تستحبُ قراءته للشذوذِ، ولرفضهم

ذلك وإستغنائهم عنه بتركه. وكما رفض مثالُ الماضي منه، فكذلك رفضُ المصدرِ.

وإسمُ الفاعلِ. فإنَّ بعضَ البغداديين^(٥) (أنشد)^(٦) .

(١) المنصف ١ / ٢٧٧ والإقتراح ٥٨ و ٥٩ وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٣٦٨ - ٢٧١.

(٢) رايه في المزهرة ١ / ٢٢٦ - ٢٢٩. وأنظر / الأصول ١ / ٦١.

(٣) اللسان (طبعة بيروت) (ودع) ٨ / ٣٨٣. والمنصف ١ / ٢٧٨

(٤) الضحى ٩٣ / ٣. هذه القراءة في هذه الآية: للرسول (ص) وعروة بن الزبير (وهي بالتخفيف)

المحتسب ٢ / ٣٦٤.

(٥) يقصد أبو علي بهذا المصطلح الكوفيين. أبو علي الفارسي / ٥٥٤، والشيرازيات ١ / ٨٢ - ١٨٧.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

١٦ - - - - - حزينٌ على تركِ الذي أنا وادعُ^(١)

وهذا في القلة كما تقدم، ومثلُ (يدعُ)، (يذرُ) غيرُ أنني لا أعرفُ ماضيه، وإسمُ فاعله إستعمالاً في موضع. ومثل هذا في الشذوذِ عن الإستعمالِ - وإنْ كانَ غير ممتنع في القياس - رفضهم وصلُ (٢) كافِ التشبيهِ بعلاماتِ الضميرِ، واستغني عنه بقولهم: أنا مثلك. وأنت مثلي (٣). فصار قول الواصلِ لَهُ بهما شاذاً عما عليه إستعمال الكثرة، والجمهور. فمن ذلك بيتا الكتاب :

١٧- حيي الذنابات يمينا كتباً

وأم أو عالٍ كها أو أقرباً^(٤)

وقال :

١٨- فلا ترى بعلا ولا حلائلا

كهُ، ولا كهنٌ إلا حاظلاً^(٥)

وأجازه (عند) (٦) أصحابنا مجراه (٧) هذا المجرى.

ومن هذا الباب قولهم: رأيتك زيدا ما فعل ؟. وفي التثنية والجمع رأيتكما،

(١) البيت لم اهد إلى نسبته. وصدرة (فأيهما ما اتبعن فأنني) البصريات ٢ ب. واللسان (طبعة بيروت).

(ودع) ٨ / ٣٨٣. وقال (انشد الفارسي في البصريات). الشاهد فيه مجيء إسم فاعل من (ودع).

(٢) (ويجعل) في الأصل توهما.

(٣) الكتاب ١ / ٣٩٢ (باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر) ، والدرر ٢ / ٢٧.

(٤) البيتان للعجاج. وهما من الرجز - ديوانه ٧٤، والكتاب ١ / ٣٩٢، وشرح المفصل ٨ / ١٦ و ٤٤، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني ٣ / ٢٥٣. ورواية المفصل (شمالاً). وكذلك رواية الأشموني ٢ / ٢٠٨.

(٥) البيتان للعجاج. وهما من الرجز. نسبا له في الكتاب ١ / ٢٧. ونسبا في الدرر لرؤبة ٢ / ٢٧. وقال (وهما في وصف حمار واتته). والحافظ: المانع.

(٦) في الأصل (عندنا) توهما.

(٧) في الأصل (مجرى) توهما.

وأرأيتمكم. والتاء هي ضمير الفاعل مفردة في جميع الأحوال (وإن) (١) كان المخاطب واحداً مذكراً، أو مؤنثاً، أو مجموعاً، والقياس لا يمنع تثنية ذلك وجمعه، كما لم يمنع من ماضي (يدع) و (يذر) إلا أن الإستعمال لم يأت في ذلك، واستغنوا بما اتصل من حرف الخطاب بعلامة الضمير على أن يثنى ويجمع. وقد وجد كذلك أمثلاً في كلامهم كقوله: «... ذلك أدنى ألا تعولوا (٢) فجعل الخطاب للواحد من الجماعة فهذا مثل (أرأيتمكم) في المعنى، وفي التنزيل: «قل أرأيتم أن أخذ الله سمعكم وأبصاركم...» (٣). وليو قلت في نظيره في التثنية والجمع وتأنيث المؤنث، لكان مقيساً مستعملاً.

فأما الكاف في (أرأيتك) و (أرأيتمكم)، فقد اختلف فيها. فقال أصحابنا: إنها لا موضع لها من الإعراب. وقال بعضهم، موضعها (نصب)، وقال آخرون: موضعها (رفع). ولا يخلو القول فيها من أن يكون على أحد هذه الوجوه. فالذي يفسد قول من قال: إنها رفع أن التاء هي الفاعلة، وموضعها رفع، كما أنها في قولك: علمتكَ خارجاً. ونحو ذلك في موضع رفع فيمتنع إذاً أن تكون الكاف مرفوعة لإستحالة كون فاعلين لفعل واحد في كلامهم على غير وجه الإشتراك. ألا ترى أن الآخر يغير حرف العطف، فهذا القول بعيد جداً، ويدلك على إمتناع الكاف من أن يكون في موضع (نصب) أنها لو كانت في موضع (نصب) أو أنها المفعول الأول من المفعولين اللذين يقتضيهما (رأيت) - والمفعول الأول في المعنى هو المفعول الثاني - (لكانت بمعنى الغائب) (٤).

فأنت إذا قلت: أرأيتك زيدا هذا الذي أكرمته؟ لا يصح إستعماله أن يكون المخاطب غائباً، فما يكون إذن المفعول الأول، فإذا لم يكن إياه، علمت أنه لا موضع - هو - أن زيدا في موضع المفعول الثاني.

(١) زيادة يقتضيهما السياق.

(٢) النساء ٤ / ٣.

(٣) الأنعام ٦ / ٤٦.

(٤) ما بين المعوقين زيادة يقتضيهما السياق.

فإن قلت : فمن الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثٍ مفعولاتٍ، والمفعولُ الأولُ منها لا يكونُ الثاني. فلم لا يكونُ (أرأيتك) كذلك أيضاً ؟ ، قيل: إن هذا الفعل ليس من تلك الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيلٍ، ولو كان منها، جاز تعديه إليها في غير هذا الموضع، وإمتناعه من ذلك - فيما عدا هذا - يفسرُ هذا الإعرابَ (وإذا كان كذلك، فهو ملحقٌ فلا يكون في) (١) موضعِ الإعراب. وكثيرٌ في كلامهم، من ذلك إلحاقهم إياهُ في (ذلك وتلك وهولئك، وهنالك، وأولئك). وقالوا: / ٦ آ أبصرَكَ. وحكى بعض البصريين وصلها بـ (ليس) وفي مواضعٍ آخرٍ لم يحكها أصحابنا، فإذا إمتنع أن تكونَ في موضعِ نصب، أو رفعٍ، علمت أنها لا موضعٌ لها من الإعراب، وأنها في كونها للمخاطب فقط كفاء.

ويحكى عن عيسى (٢) أنه كان يحذفُ الهمزةَ من (أرأيتك التي بمعنى العلم. وهذا أيضاً ليس بمطرِدٍ في القياس. ألا ترى أن التخفيف القياسي في هذا أن تجعلها بينَ بينٍ، ولا تحذفها ولا تقلبها قلباً. وقد جاء قلب الهمزة في الشعر للضرورة. ولم يبلغ القلبُ - عندي - في هذا أن يكونَ سائغاً عند الجميع مطرداً. وقد سمع في بعض الأشعار، وقالَ الراجزُ:

١٩ - أريت أن جاءت به املودا

مرجلاً ويلبسُ البرودا (٣)

ومن هذا الباب قولهم : ظننتُ زيدا منطلقاً. وإمتناعهم من نقله بالهمزة ليتعدى إلى مفعولٍ ثالثٍ. وقد حكى أبو عثمان إجازته عن أبي الحسن (٤) وذهب هو إلى الإمتناع من إجازته، وأنه قد استغنى عنه، بقولهم جعلته يظن كذا، أو

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) عيسى: هو عيسى بن عمر الثقفي البصري، نحوي مقرئ من رواد اللغة الأوائل. توفي سنة (١٤٩هـ). أخبار النحويين البصريين ٢٥ - ٢٦، الخزانة (هارون) ١ / ٣٣.

(٣) البيتان لرؤبة بن العجاج - وهما من الرجز - نسباً له في مجموع أشعار العرب ١٧٣. ولم ينسب في المغني ٢ / ٤٥٢ واللسان (رأي) (بولاق) ١٩ / ٤، و٥.

(٤) رأي أبي الحسن (في تعدية ظن إلى ثلاثة مفاعيل) في شرح المفصل ٦٥ / ٧ - ٦٦.

صيرته يظن. وقال أبو زيد يقال للجبان: مفؤود، ولا فعل له (١) وقالوا : وقالوا : مدرهم، ولم يقولوا: درهم (٢). وحكي عنه : أعين : بين العين. واشيم : بين الشيم، ولم يعرف له فعل (٣). فإن قلت : كيف يكون قوله : «... بماء معين» (٤) على هذا، وإن لم يستعمل؟، فقلت: منه على هذا المعنى، فإن ذلك لقلته لا نحمله عليه، وإن كان في القياس غير ممتنع. ولكن نجعله معتلا. قال أبو الحسن: مَعَنَ : بمعنى معانة. وقال أحمد بن يحيى : أمعن بحقه، وأذعن، وطابق. وحكي عنهم: سألت معاناته. فواحدٌ هذا في القياس (معين) - كقضيبي وقضبان - وهو سائل الماء ، وحكى أبو إسحاق عن الأصمعي في قوله :

----- ٢٠ -----

فإن ضياع مالك غير معن (٥)

قال : غير سهل. فالمعنى على هذا وصف. والميم فاء الفعل. معناه: سهل غير معتاص، وأما المطرد في الإستعمال، الشاذ في القياس فنحو قولهم: (استحوذ) (٦) وإن كان في الإستعمال مطرداً، ومثله قولهم: القود (٧). ورجل روع (٨)، وقال أبو زيد: طعامٌ قضض. فيه حصى. وقالوا: قومٌ ضففوا الحال، ولا نعلم التصحيح في اللام جاء في شيء من كلامهم كما جاء العين في نحو (القود). ومن ذلك قولهم: القصوى (٩). وقياسٌ هذه الياء (١٠). ألا تراهم قالوا : الدنيا : والعليا. ومن ذلك

(١) اللسان (فاد) ٣/٣٢٩.

(٢) اللسان (بولاق) (درهم) ١٥/٨٩.

(٣) اللسان (شيم) ١٥/٢٢١.

(٤) الملك ٦٧/٣٠.

(٥) البيت للنمر بن تولى. وصدرة: ولا ضيعته فالام فيه، نسب له في اللسان (معن) ١٣/٤٠٩.

(٦) المنصف ١ / ٢٧٨ و ٣٣٤.

(٧) اللسان (بولاق) (ق و د) ٤ / ٣٧٤.

(٨) المنصف ١ / ٣٣٣.

(٩) المنصف ٣ / ٧٥.

(١٠) يقصد : قياس هذه الألف : الياء.

قولهم: عساكم (١) تضربون. ومنه «كاد الغوير ابؤسا» (٢) ألا تراك لا تقول: كاد زيد قائماً. وإنما المستعمل هنا (المضارع) و (ان) في (عسى). فأما إسمُ الفاعلين، فلم يجيء في هذا الباب فيما علمنا ألا في هذا المثل. وهذا يدل على مشابهة هذا الضرب من الأفعال الموضوع للمقاربة كباب كاد وأخواتها، ومن ثم أجاز سيبويه كونَ فاعلها ضميرَ القصة والحديث المفسر بالجملي (٣) وعلى هذا قوله: «... من بعد ما كاد يزيغ قلوبَ فريقٍ منهم...» (٤). فيزيغ على هذا في موضع نصب. وقد يحتمل أن يكونَ فاعلُ (كاد). في الآية ما تقدم ذكرهم. ألا أن الضميرَ عادَ بذكر الواحد من حيث كانَ يعبر عنهم بالقبيل والفريق، وما أشبه ذلك من الأسماء العامة المفردة اللفظ. ومن هذا الباب تسكينهم الياءات التي هي لامات في موضع النصب في الشعر، وإنما ذكرناه في هذا الفصل، لأن أبا بكر حدثنا عن أبي العباس، أنه كان يقول: لو جاءَ هذا في الكلام، لكانَ عندي جائزاً حسناً. فمن ذلك ما أنشدناه أبو بكر: عن أبي العباس عن أبي عثمان قال: أنشد يونس (٥) أحسبه لعروة بن الورد (٦).

٢١- أكاشرُ أقواما حياء وقد أرى

صدورهم بادٍ على مراضها (٧)

(١) في الأصل (أنتم) توهما.

(٢) مجمع أمثال الميداني / ٤٧٧. واللسان (غور) ٥ / ٣٨.

وروايته في المصدرين (عسى). تفصيل ذلك في / شرح المفصل ٧ / ١١٩ - ١٢٣.

(٣) الكتاب ١ / ٤١٠.

(٤) التوبة ٩ / ١١٧.

(٥) يونس بن حبيب الضبي من أئمة نحاة البصرة الأولين، سمع منه سيبويه، والكسائي، والفراء

وغيرهم، وعاش بين (٩٤ - ١٨٢هـ) أخبار النحويين البصريين ٢٧ - ٣٠، وتاريخ الأدب

العربي (فروخ) ٢ / ٣٣.

(٦) عروة بن الورد بن زيد الملقب بعروة الصعاليك شاعر جاهلي من الفرسان توفي سنة (٣٠هـ)

الشعر والشعراء ٢ / ٥٦٦ - ٥٦٧، والإشتقاق ٢٧٩.

(٧) البيت لعروة بن الورد، لم ينسب في المنصف ٢ / ١١٤ والبغداديات (مخطوط) ٤٢ ب

والعضديات (مخطوط) ١٣ ب. ورواية البغداديات (أحامل) بدلا من (اكاشر).

وأنشد أيضًا لبشر بن أبي خازم^(١):

٢٢- كفى بالنأي من أسماء كافٍ

وليس لحبها إذ طال شاف^(٢)

قال أبو بكر: قال أبو العباس: أنشدني أبو محلم^(٣) بيت الخطفي^(٤).

٢٣- يرفعن بالليل إذا ما سدفاً

أعناق جنان، وهاما رجفا^(٥)

وهذا في الشعر منه كثير، وفي الكتاب منه غير بيت، ووجه القياس فيه أن الألف قريبة من الياء، وواقعة موقعها في مواضع تراها. فكما أن الألف من المثني في الأحوال الثلاث على صورة (واحدة) (٦)، كذلك الياء فيهن عليها. ومما يقوى قول أبي العباس في ذلك أن هذا النحو قد جاء في الكلام، والنثر، وحال السعة، فمن ذلك قولهم: لا ألكمك صبري دهر. بإسكان الياء. ومن أضاف نحو: (معدى كرى)، لم يفتح الياء من (معدى كرى) وهو في موضع نصب. ومن أجاز حركة هذه الياء، كان مخطئاً تاركاً لكلامهم، وأن كان القياس غيره. كما أن من أعل (استحوذ) كان تاركاً لكلامهم. وفي معدى كرى ضرب من الشذوذ وهو أن (معدى) لا يخلو من أن يكون (فعلي) من معد (٧) في الأرض إذا بعد، أو يكون

(١) هو بشر بن عمرو شاعر جاهلي توفي سنة (٩٢ ق.هـ).

أنظر / الشعر والشعراء ١ / ١٩٠ . طبقات فحول الشعر ٨١ .

(٢) البيت لبشر بن أبي خازم ديوانه / ١٤٢، والمقتضب ٢٢/٤، والخزانة (هارون) ٤ / ٤٤٠.

(٣) أبو محلم: هو محمد بن هشام بن عوف الشيباني، عاش بين (١٤٨ - ٢٤٥ هـ)، وكان راوية للشعر. البغية ١/٢٥٧، والإعلام ٧ / ٢٥٦.

(٤) الخطفي: هو جرير بن عطية. شاعر مشهور، له مع الفرزدق نقائض معروفة توفي سنة (١١٦ هـ). طبقات فحول الشعر ٢٤٩ و ٣١٥. والشعر والشعراء ١ / ٣٧٤ - ٣٨٠ والإشتقاق ٢٣١.

(٥) البيت نسب لجد جرير في اللسان (سدف) ٩/١٤٦ والتاج (سدف) ٦ / ١٣٦.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) المنصف (معد) ٣ / ١٩ و ٢٠.

(مفعلاً) من (عدا) يعدو، وليس في الكلام (فعلي) و(المفعل) بكسر العين من المعتل اللام، إنما يجيء على (مفعلي)، كالمعتدى، والمنتمي بـ ٦ ب والمعني، فلا يحمل هذا على (فعلي) لأنه ليس في الكلام، ولكن على (مفعلي) لأمرين، أحدهما: أن يكون هذا الحرف، قد جاء على قياس الصحيح، ليؤذن أنه الأصل كما جاء (القول) كذلك. وكما جاء (المطلع)، والآخر: أن الأسماء الإعلام قد تجيء في غير شيء مخالفة لغيرها، ومختصة بأمثلة لا يشركها فيها غيرها. ألا تراهم قالوا: موهَّبٌ ورجاء بنُ حيوة (١) وموهل. وليست واحداً مثل ذلك في غيرها، فكذلك يكون هذا الإسم على حدهن في المخالفة.

ومن الشاذ في القياس والإستعمال، قولهم . (اليجدع). وإدخال لام التعريف فيه على الفعل فهذا شاذ عن القياس لأن موضع الفعل على خلاف التخصيص، وشاذ في الإستعمال أيضاً، ولم يوجد ذلك إلا في شعر أنشده - أبو زيد وهو :

٢٤- يقول الخنا، وأبغض العجم ناطقاً

إلى ربنا، صوت الحمار اليجدع

وفي هذا الشعر :

اليتقصع (٢)

وأظن حرقاً، أو حرفين آخرين.

وأنشد أبو زيد:

(١) هو رجاء بن حيوة بن جرول الكندي الشافعي الفلسطيني توفي سنة (١١٢) هـ طبقات الحفاظ/٤٥.

(٢) هذان البيتان، لشاعر من بني ثعلبة بن يربوع. وهو طارق بن ديسق. وهما من مجموع ستة أبيات (الأول والرابع). وتمام الرابع.

(فتستخرج اليربوع من نافقانه ومن حجره بالشيحة المتقصع) ورواية أبي العباس (ذو الشيحة). نسبا إلى طارق في النوادر ٦٧، ونسبا إلى الخرق الطهوي في الخزانة (هارون) ٥ / ٤٨٢.

٢٥- وداع دعا هل من مجيبٍ ----- (١)

فقلت : وهذا أوسع من الأول. وقد حكاه يونس، وأبو عبيدة، وخلف الأحمر^(٢) وأبو الحسن الأخفش. وأنشد أبو عثمان عن أبي زيد، عن خلف عن أبي خليفة^(٣).

٢٦- تزوجتها رامية هرمزية

بفضل الذي أعطى الأجير من الرزق^(٤)

فأضاف إلى الإسمين جميعا وليس ذلك بمعروف في شيء آخر. وأنشد عن أبي عثمان. قال: أنشدني كيسان^(٥) لابن همام السلوي^(٦).

٢٧- لا يمسك المال إلا ريث يرسله ----- (٧)

فأضاف (رث) (إلى الفعل). وأنشد أبو الحسن:

٢٨- يا ابن الزبير ----- (٨)

(١) البيت لكعب بن سعد الغنوي يرثي أخاه أبا المغوار. وتمامه (-----) إلى الندى فلم يستجيبه عند ذلك مجيب) النوادر ٣٧، والمجلة ١ / ٢٦٥ (العجز). واللسان (جوب) ١ / ٢٨٣. وروايته في اللسان (يامن).

(٢) خلف الأحمر، هو ابن حيان المعروف بالأحمر راوية عالم بالأدب توفي نحو (١٨٠هـ) البغية ٥٥٤/١، والإعلام ٣٥٨/٢.

(٣) هو الفضل بن الحباب الذي روى عن ابن عوف، وابن سيرين. الإقتراح/ ٦٢، والبغية ٣٧٣.

(٤) البيت لم أعثر على نسبه. التاج (هرمز) ٩٢ / ٤.

(٥) كيسان: هو ابن معرف بن دهشم، مولى لإمراة من بني الهجيم وهو راوية لغوي من التابعين. أنباه الرواة ٣٨/٣ والبلغة ١٩٢.

(٦) الفرزدق (هو عبد الله بن همام)، من بني مرة شاعر إسلامي توفي سنة (١٠٠هـ). الشعر والشعراء ٥٤٥/٢ وطبقات فحول الشعراء ٥٠٥.

(٧) وتمامه (ولا يلاطم عند اللحم في السوق) الشيرازيات ٤٥٨ و ٦١٤.

(٨) هذه عبارات من بيت رجز من مجموعة ثلاثة أبيات، لراجز من حمير. والأبيات هي:

يا ابن الزبير طال ما عصيكا وطال ما عنيتنا اليكا

لنضربن بسيفنا قفيكا

النوادر ١٠٥، والخزانة (هارون) ٤٢٨/٤. وابن الزبير هو عبد الله بن الزبير.

فأن شئت، قلت : أبدل من (التاء) الكاف، لإجتماعها معها في الموضعين، وإن شئت، قلت: أوقع الكاف - وإن كان في أكثر الإستعمال للمفعول - للفاعل لإقامة القافية - ألا تراهم يقولون : رأيتك أنت، ومررت به هو (١) فتحمل علامات الضمير المختص بها بعض الأنواع في أكثر الأمر (فتقع) (٢) موقع الآخر، ومن ثم جاء (لولاك). وإنما ذلك لأن الإسم - لا يصاغ معرباً، وإنما يستحق الإعراب بالعامل، وأنشدنا أبو الحسن الأخفش عن الأحول (٣) عن أبي عبيدة:

٢٩- وكم موطن لولاي طحت - - - - - (٤)

فأما إبدال (الياء) من الألف في (قفا) في الإضافة، فإنها أبدلت كما أبدلت الألف منها، فيمن قال: رأيت هذان. وقالوا أيضاً: عليك، وإليك، وقد أطردها في بعض اللغات، وعلى هذا:

٣٠- سبقوا هوى، وأعنقوا لهواهم

فتخرموا ولكل جنب مصرع^(٥)

وقال أبو داود الأيادي^(٦)

(١) الكتاب ١ / ٣٩٣.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) الأحول: هو محمد بن الحسن بن دينار اللغوي المشهور. كان علماً بالعربية. ثقة حدث عن ابن الإعرابي / البغية ٨١ - ٨٢..

(٤) البيت ليزيد بن الحكم بن العاص في أخيه من أبيه. جاء في قصيدة طويلة وتمامة :

----- كما هوى بإجرامه من قلة النيق منهوى نسب له في البصريات (مخطوط)

٦ أ. ونسب إلى يزيد بن أم الحكم في الكتاب ١ / ٣٨٨. ولم ينسب في الخزانة (هارون) ٥ / ٣٣٦.

(٥) البيت لأبي ذؤيب الهزلي من قصيدة يرثي بها بنيه. شرح أشعار الهذليين ١ / ٢، والحجة ١ / ٦٤، وشرح المفصل ٣ / ٣٣ والدرر ٢ / ٦٨ (فقد جاء منسوباً في جميع هذه المصادر). استشهد به على قلب الألف ياء في لغة هذيل.

(٦) أبو داود الأيادي: هو جارية بن الحجاج. شاعر جاهلي، كان من وصاف الخيل / الشعر والشعراء ١ / ١٦١ - ١٦٣. والخزانة (هارون) ٢ / ٤٠٦.

٣١- فأبلوني بليتكم لعل

أصالحكم، وأستدرج نوباً^(١)

فأبدل الياء من الألف في (نوا). ومثل ما أنشده أبو الحسن :

٣٢- يطوف بي عكب في معد

ويطعن بالصملة في قفيكا^(٢)

وكما أبدلت الألف منها في حاحيت^(٣)، وعاعيت^(٤) حيث أريد إزالة التضعيف فيه كما أريد في نظيره من الواو. وهو ضوضيت^(٥) وقوقيت^(٦). وهذا مذهب أيضاً، وفي التنزيل : «... من أن تأمنه بدينار...»^(٧) وفيه : «... فهي تملى عليه بكرة واصيلاً»^(٨) وأما قول الفرزدق^(٩).

٣٣- وبأشر راعيها الصلا بلبانه

وكفّيه حر النار ما يتحرف^(١٠)

فقد يكون على العطف على عاملين كقول الآخر :

(١) البيت لأبي داود الأيادي وهو في ديوانه / ٣٥٠. ولم ينسب في المغني ٢ / ٤٢٣ واللسان (علل) ٤٧٤/١١.

(٢) البيت للمنخل اليشكري، نسب له في التاج (عكب) ١ / ٣٩٧، واللسان (عكب) ولم ينسب في معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩.

والعكب: الذي لامه زوج. ويقصد به هنا. إسم رجل من العرب وهو عكب اللخمي، صاحب سجن النعمان بن المنذر.

(٣) حاحيت: يقال: حاحيت حياح وحاحاة. وهو التصويت بالغنم إذا قلت: حاي. المنصف ٣ / ٧٧.

(٤) عاعيت: صوت مثل حاحيت. المنصف ٣ / ٧٧.

(٥) ضوضيت: من الجلبة والضوضاء. المنصف ٣ / ٢٧.

(٦) المنصف ٣ / ٢٧.

(٧) آل عمران ٣ / ٧٥.

(٨) الفرقان ٥ / ٢٥.

(٩) الفرزدق أنظر: ترجمته / ١٠٠.

(١٠) البيت للفرزدق. شرح ديوانه / ٥٥٩.

بالكنة خيرا، والحماسة شرا^(١)

فإن أضمرت في قول الفرزدق، الجار لتقدم ذكره كما ذهب إليه بعض الناس في قوله: «... وإختلاف الليل والنهار لآيات...» (٢)، لم يخلص مع ذلك من عيب آخر، وهو الفصل بين المعطوف وحرف العطف وذلك ما لا تكاد تجده في مصطلح حال السعة والأختيار. فأما قراءة من قرأ: ومن وراء إسحاق يعقوب» (٣) بالفتح (٤)، فلا يخلو من أن تعطفه على الباء الجارة، كأنه أراد أنها بشرت بهما أو لحمله على موضع الجار والمجرور على حد من قرأ «وحوار عين» (٥) بعد «يطوف عليهم... وكأس...» (٦).

والوجه الأول ليس بالسهل، لأن الواو عاطفة على حرف الجر، وقد فصل بينها، وبين المعطوف بها بالظرف، والآخر أيضاً كذلك، وأن كان الأول أفحش. وهذا كما أعلمتك إنما تجده في الشعر، وعلى هذا قوله:

٣٥- أبو حنشى يؤرقنا- - - - - (٧)

ففصل بالظرف أيضاً بينهما، وفيه ضرورة أخرى، وهي أنه رخم في غير النداء. ومن زعم أن ذلك محمول على الفعل على غير وجه الترخيم. فما روته

(١) هذان البيتان من الرجز. لم اهتم إلى نسبتها. الحجة (مخطوط) ٣ / ٧١ آ.

(٢) آل عمران ٣ / ١٩٠.

(٣) هود ٧١ / ١١.

(٤) قرأ بالفتح: / ابن عامر، وحمزة، وحفص. معاني القرآن ٢ / ٢٢ وكتاب السبعة ٣٣٨. وتقريب النشر ١٢٥.

(٥) الواقعة ٥٦ / ٢٢. هذه قراءة أصحاب عبد الله، وقراءة حمزة والكسائي، معاني القرآن للفراء ١٢٣ / ٣، وكتاب السبعة ٦٢٢.

(٦) الواقعة ٥٦ / ١٧ و ١٨.

(٧) البيت لعمر بن عمرو بن الأحمر الباهلي: وهو شاعر مخضرم توفى (٦٥ هـ) وتمام البيت:

(- - - - -)
والكتاب ٣٤٣ / ١. والشيرازيات م ٢٦ وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٣٣ / ١. والحجة (مخطوط) م ٣ / ٢ / ٣٢٣.

الرواة من أن هؤلاء قومٌ لا يذاع هذا الذي غاب عنهم، فهو يراهم في النوم، لتسوقه إليهم بدافع أن يكونَ على ما ذكره. وأما قول العجاج^(١):

٣٦ - قواطنا مكةً^(٢)

فمنُ / ٧ آ ذهب فيه إلى أنه أراد به (حمام)، ورخم ثم أبدل من الألف الياء، كما ذكرتُ لك من مناسبة الألف لها، فإن ذلك لا يصح إنه لا يخلو من أن يكون رخمه، وفيه الألف واللام، أو لم يكونا فيه، فإن كانا فيه، لم يصح ترخيمه. ألا ترى أن ما فيه الألف واللام في النداء لا يبنى كما يبنى المفرد المعرفة. فإذا لم يجز فيه بناء النداء، فإن لا يجوز فيه الترخيم أولى. وإن رخمه بعد نزع لام التعريف منه، لم يجز أيضاً لأنه إسم جنس، وليس واحداً مخصوصاً. والترخيم يجيء في الأعلام، ولا يجيء في الأسماء الشائعة إلا فيما كان واحده تاء التانيث كقوله :

٣٧ - جاري لا تستنكري عذيري^(٣)

وليس هذا الإسم كذلك، وإذا كانَ على ما وصفتُ لك، لم يجزُ تقدير الترخيم في هذا، لأن التجوز للضرورة إنما هو أن يجوزَ في غير النداء ما يجوز في النداء. فأما ما لا يجوز في النداء، فكيف يتجوزُه إلى غيره؟ . ولكن الأمثل من هذا أن تقدر حذف الألف من (الحمام) للضرورة، كما يقصر الممدود. فإذا حذف الألف، اجتمع مثلاًن، فأبدل من الثاني (الياء) وليس ذلك في الكثيرة كأمليت، وتقضيت ونحوه في الفعل. ولكن حكى أحمد بن يحيى. لا وربيك (٤)، ما أفعل ، يريد: لا

(١) العجاج: وأسمه عبد الله بن ربيعة، شاعر من الرجاز عاش في الجاهلية والإسلام توفي سنة (٩٠هـ). طبقات فحول الشعراء / ٥٧١، والشعر والشعراء ٤٩٣/٢.

(٢) الرجز للعجاج وتمامة (... من ورق الحمى) نسب له في الكتاب ٨/١ و ٣٢٥، ولم ينسب في الإنصاف ٥١٩/٢، واللسان (حمم) (صادر) ١٥٨ / ١٢.

(٣) الرجز للعجاج: وهو من شواهد سيبويه وبعده: (سيرى وإشفاقي على بعيري) الكتاب ١ / ٣٢٥ والخزانة (هارون) ١٢٥ / ٢.

(٤) الكتاب ١ / ١٧٤ - ١٧٦ (باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبا على أضمار الفعل المتروك إظهاره) والعصديات ١٧ واللسان (طبعة بيروت) (ريب) ٣٣٩/١.

وربك. فأبدل من المثل الثاني في الياء^(١).

قال أحمد: وهي عمانيّة. فهذا نظيرهما في البيت. وأما قول العجاج:

٣٨- خالط من سلمى خياشيم وفا^(٢)

فإني أذكر لك أصله لتتبين مواضع الشذوذ فيه.

أعلم أن أصل هذه الكلمة (فعل) الفاء منها مفتوحة نسمعا كذلك، والعين منها (واو)، واللام منها (هاء). وحروف العلة إذا كانت لامات، فقد تحذف لما يعتورها من الحركات، وهي مستنكرة فيها لجانستها لها فحذفت للتخفيف، ولكن لا يكثر في كلامهم جملة ما يستثقلون. وأما ما سبق لهذه الحروف لخفائها، وقربها من مخرج الألف، وكونها بمنزلتها في بيان الحركة ومن ثم كان الإختيار، والأقيس في نحو: (عليه) «س... وألقي عنده...» (٣)، و«... خذوه فغلو» (٤)، حذفت الحرف اللين اللاحق لهذا الضمير في الوصل -، فلما أشبهت الهاء هذه الحروف، فأجريت مجراها فيما ذكرت لك، حذفت لاماتها أيضاً، كما حذفت لامات في غير موضع، فمن ذلك قولهم: سنة، وعضة وشية، وشاة، وكان حذفها أجدر لما ذكرت. إذ قد حذفت من هذه الحروف ما هو أدخل في الفم منها، وأبعد شبيها بحروف اللين منها، ومن ثم أيضاً اعتورها (ه) الحرف اللين في الكلمة الواحدة، وذلك قولك في عضّة: عضاة، واللام هنا على هذا القول، ومن ثم قال:

٣٩- وعضوات تقطع اللهازما^(٦)

(١) يريد أبدل من الباء في (ربب) ياء. اللسان (ربب) (طبعة بيروت) ٣٩٩/١ وهذا رأي أحمد بن يحيى.

(٢) الرجز للعجاج. الخزانة (هارون) ٤٤٢/٣، والشيرازيات ٦ ب واللسان بولاق (فوه) ٤٢٣ / ١٧. ويقصد ب (وفا) : وفاه.

(٣) الزخرف ٥٣/٤٣.

(٤) الحاقة ٦٩ / ٣٠.

(٥) في الأصل (اعتورهم) توهما.

(٦) هذا رجز لأبي المهديّة. وقبله : (هذا طريق يأزم المازما). الكتاب ٢ / ٨١ واللسان أزم) ١٧/١٢

وجاء فيه: (قوله عن أبي المهديّة) واللسان (عضة) ١٣ / ٥١٦ والعضة، شجر له شوك.

واللهزما: لحمه في أصل الحنك.

كان اللام هذه واو. وكذلك (سنة). فمن قال: ليست السنهاء، اللام هاء
عنده. ومن قال: المساناة، وأسنتوا، أن اللام عنده (واو). واللام والتاء في
(أسنتوا) من الياء على حد (أعزب).

فأما شفة، فليس فيه إلا (التاء). تقول: شفاء، وشافهت، فكذلك هذا الحرف،
لما حذف لأم منه، كما حذفته مما ذكرت لك، وبقيت العين التي هي حرف علة،
حرف إعراب.

وهذه الحروف إذا وقعت حروف إعراب، لزم إنقلابها ألفا، لكونها متحركة
طرفا. واقعة بعد متحرك. وإذا إنقلبت ألفا، سكنت، ويلحقها التنوين فليزم أن
تحذف لإلتقاء الساكنين فيبقى الإسم على حرف واحد. فلما كسرت، أبدلت من
هذه العين الميم لمشاركته لما في المخرج، كما أبدلت من الياء (الواو). وكذلك يبقى
الإسم على حرفين.

وكون الأسماء على حرفين من هذه المحذوفات غير ضيق. فمن ثم قالوا: في
الافواه (فم) (١) فإذا أضفت إلى مالك، لم تبدل، وتركت العين على حالها، لأن بقاء
الإسم على حرف واحد لمعاوية الإضافة، والتنوين. ومن ثم لم يستعمل في حال
الإضافة بالميم، إلا في شعر كقوله:

٤٠ - يصبح ظمان وفي البحر فمه (٢)

وكان القياس على من أفرد أن يبدل من العين الميم، لما أعلمتك. فلما ترك هذا
القائل إلا بدال، صار العين حرف إعراب فانقلبت ألفا، ولحق التنوين، فأنحذف
الساكن الأول فبقي الإسم على حرف واحد، فكان خارجا. وجملة الأمر الأكثر
مما عليه الأسماء المظهرة المتمكنة. ألا ترى أنك لا تجد إسما مظهرا في كلامهم

(١) الشيرازيات (مخطوط) ٨٦ ب - ٩٢ ب (قولهم أ ب) يتناول فيها الأسماء الخمسة تفصيلا.
والعضديات ١٢١ - ٢٣ ب .

(٢) الرجز لرؤية بن العجاج من قصيدة طويلة: الخزانة (بولاق) ١٣٩/١ و ٢٦٧/٢، وحاشية
الصبان على الأشموني والعييني ٧٣ / ١، والمخصص ١٤٦/١، ومجمع الأمثال ٢ / ٣٨٦.

على حرفٍ واحدٍ؟. فإن قلت : فقد قالوا في القسم (مِ الله لأفعلن) (١)، ومن النحويين من ذهبَ إلى أنه محذوفٌ من (ايمن) (٢)، كان اللام حيثُ كانت نوناً، حذفت، كما حذفتُ من قولهم دُدُّ تراهم أتموا فقالوا: ددن. مثل حزن. وهو أيضاً مشابهٌ في الخفايا للحروفِ اللينة، وواقعٌ أيضاً مواقعها في الزيادة، وكونها إعراباً، وإدغاماً في (الياء) و (الواو). فلما كان كذلك، حذفتُ لامها، كما حذفتُ لاماتٌ، وحذفتُ الفاء التي هي ياءٌ، لأنها تعتل بمواضعٍ فيبقى الإسمُ على حرفٍ واحدٍ. فإن ذلكَ حرفٌ نادرٌ، وجازَ ذلكَ عندَ القائلين بهذا القولِ لمشابهتهِ الحرفَ، ولزومه موضعاً واحداً. ألا ترى أنه لا يتعدى القسم، وليس (مُ) كذلك؟. على أن أبا بكر كان يقولُ: إنها ليست محذوفة عندَ من (قال) (٣) ايمن، وإنما هي (مُنُ الله) (٤) فحذفَ النونَ، ألا تراهم قد إستعملوا هذا الحرفَ في القسم فقالوا : (مُنُ ربي لأفعلن). وغيروا أيضاً، فضموا الميمَ منه. والنونُ قد تحذفُ لإلتقاء الساكنين حذفاً كالمطرِدِ. ألا ترى أن بعضَ القراء قد قرأ «... أحد الله...» (٥). «وقالت اليهود عزيز ابنُ الله...» (٦) وقد جاء : «حميد الذي أحج داره» (٧) وأنشد أبو عمرو.

٤١ - وحاتم الطائي وهاب المئي^(٨)

وهذا كثيرٌ في الشعر، وأجري ٧ ب النون مجرى حرفِ العلةِ في الحذفِ

-
- (١) الشيرازيات (مخطوط) ٢٦ ب.
(٢) الإنصاف (المسألة ٥٩) ٤٠٤/١ - ٤٠٩ (ايمن في القسم) وهذا رأي البصريين. وأنظر الأصول ٥٢٦/١ - ٥٣٠ رأي أبي بكر ابن السراج في هذه المسألة.
(٣) زيادة يقتضيها السياق.
(٤) الإنصاف م ٥٩ / ٤٠٩ (ايمن في القسم).
(٥) الاخلاص ١١٢ / ١ و ٢. هذه قراءة أبي عمرو بضم الدال. كتاب السبعة ٧٠١، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٩/٣.
(٦) التوبة ٣٠/٩ قراءة عاصم والكسائي بتنوين عزيز والباقون بدون تنوين.
(٧) العسكريات ١١٢.
(٨) هذا البيت من الرجز، لإمرأة من بني عقيل تفخر بأخوالها من اليمن وقبله: (حيدة خالي ولقيط وعل) النوادر ٩١، والإنصاف ٦٦٣ / ٢.

إلتقاء الساكنين، ومن ثم قالوا: لم تك منطلقاً. فإن قلت: إن هذه النون من نفس الحرف، تقع أيضاً في موضع، الحركة فهذا لم يمتنع تأويله هنا. كما لم يقولوا: لم يك الرجل منطلقاً، ولكن أثبتوا لفارقتِه حرف اللين في هذا الموضع، لمكان الحركة. قيل: إنها وإن كانت تقع موقع الحركة فقد جاءت محذوفة. ألا ترى أنهم قد أنشدوا:

٤٢ - لم يك الحق على أن هاجه - - - - - (١)

فحذفت مع كونها في موضع الحركة. فكذلك لا يمتنع الحذف في ذلك التأويل، لمكان الحركة، فإن قلت: أن الحروف لا يحذف منها إلا أن تكون مضاعفة، وليس في (من) تضعيف؟ قيل: قد حذفت النون بعينها لإلتقاء الساكنين في الحروف في قوله:

٤٣ - - - - - ولاك أسقني إن كان ماؤك ذا فضل (٢)

وقالوا: هلم (٣) فإذا كان كذلك، كان حمله على هذا الوجه أسوغ من حمله على أنه مظهر على حرف واحد. لأن ذلك لم يجيء في موضع. وقد حكي أن كثيراً من الناس قد لحنوا العجاج في قوله هذا. ووجه ذلك غير جلي.

ومما يجري مجرى (فم) في الإضافة في كونه على حرفين أحدهما حرف لين لأمن التنوين قولهم: ذو مال. ومنه أيضاً ما حكاه أبو الحسن، عن يونس، عن أبي عمرو من أنه كان ينشد:

(١) البيت لم أمتد لقائله وعجزه (رسم دار قد تعفى ودثر). العسكريات ١٢ ب، والعضديات ٥٣ ب.

(٢) البيت للنجاشي (قيس بن عمرو بن مالك) - في وصف ذئب - وصدرة: (فلمست بآتيه ولا استطيعه). نسب له في / الكتاب ٩/١ وشرح المفصل ١٤٢/٩، ولم ينسب في الإنصاف ٦٨٤/٢ والمغني ٢٩١/١.

(٣) أسماء الأفعال في كتاب (شرح الأبيات المشككة الإعراب) من مجلة المورد م ٩ العدد ١ - ص ٣١٧

نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله^(١)

فهذا على قول أبي عمرو مضاف كما ترى. فإذا أضافه، جعله إسماً، وإذا جعله إسماً، لزمه أن يكون على ما تكون عليه الأسماء، وليس في مفرداتها شيء على حرفين أحدهما حرف لين. وهكذا القياس في هذا، إذا أثر أن يجعله إسماً. إلا أنه لما كان مضافاً، كان بمنزلة ما ذكرت لك من قولهم: فوك، وذو مالٍ. وسأغت الإضافة لأن (لا) قد تكون للجود، كما تكون للبخل. فقياس الألف في (لا) أن تكون عيناً في موضع حركة، ولا تكون على حدها قبل النقل. ألا ترى أن الضمة في قولك: هي الفلك غير الضمة في قولك: هو الفلك. ومن ثم رُدَّ النحويون الفاء في ترخيم (شيه) إسم رجلٍ على حدٍ من قال: يا حارٍ. فأجمعوا على الرد، وإن اختلفوا في غيره، فقد تعين لك من جملة ما ذكرنا موضع الشذوذ في هذه الكلمة. فأما قوله:

٤٥- هما نفثا في في من فمويهما- - - - - (٢)

فمن النحويين من يذهب إلى أنه أوقع الحرف موقع اللام، واجتمع مع ما هو بدل منه. قال أبو بكر: والذي حسن ذلك له أن الكلمة كانت قبل الرد ناقصة، ولولا نقصانها، لم يسهل هذا^(٣). فإن قلت: فلم لا تكون (الواو) بدلاً من (الهاء) التي هي لامها، وتكون هي والهاء تتعاقبان على الكلمة، كما تعاقبتا في (عضة) و (سنة)^(٤)، فإنك لا تجد (الواو) لا ما في هذه الكلمة في غير هذا الموضع. فليس

(١) لم ينسب في الشيرازيات م ٣٧ / ١١٥٢ والخصائص ٣٥ / ٢ و ٢٨٣، ومجمع البيان ٧ / ١٦١، ورواية الشيرازيات (قائل).

(٢) البيت للفرزدق. وعجزه: (على النابح العاوي اشد رجاء) وهو في شرح ديوانه ٢ / ٧٧١. ونسب له ضمن قصيدة طويلة في الخزانة (هارون) ٤ / ٤٦٠ والكتاب ٨٣ / ٢ والعصديات ٨ ب ورواية الديوان (تقلا) و (الجامي).

(٣) العصديات ٨ ب.

(٤) العصديات ٨ ب.

هو إذن كما ذكرت لك في (١) سنةٍ وعضيةٍ، فإن قلت: إني وإن لم أجدهُ في موضع، لم يمتنع أن أحمله عليه لأنني لا أجد العوض والمعوَض فيه يجتمعان. فهو مذهبه. ومما يجيزه النحويون في إضطرارِ الشعرِ، قطعُ همزةِ الوصل في الدرج، ووجهُ ذلك أن الوصل يجري مجرى الوقفِ، كما أجرى الوصلُ مجرى الوقفِ في (سيسبا) و(عيهل) وأمثلة ذلك أن تكونَ في نصفِ البيتِ كقولِ الشاعر:

٤٦- أو مذهبٌ جدُّ على الواحِه

الناطقُ المبروزُ والمختومُ^(٢)

وفي هذا ضربٌ آخر من الضرورة، وهو قولهم: المبروزُ. والمرادُ: المبروز به، فحذف، وحكم الضمير المنصوب إذا إتصل بإسم الفاعل الداخلة عليه الألفُ واللامُ على معنى الذي أن لا يستحسن حذفه من الفعل في صلة (الذي) قال أبو عثمان: فإن حذف الضمير من إسم الفاعل كان قبيحاً، وهو جائز في القياس، ولا يكادُ ذلك يوجدُ في كلام، ولا شعرٍ. فإذا لم يحسنُ حذفُ الضمير المتصل من إسم الفاعلِ مع حسنِ حذفه من صلةِ الذي، فإن لا يحسن حذفُ الضمير المتوصل بالجارِ المنفصلِ من إسمِ الفاعلِ مع إسمِ الفاعلِ، أجدراً إذ كان حذف ذلك من صلة الذي غير مجوز. ألا ترى أن من قال: الذي ضربت أخوك، لم يقل الذي مررتُ زيد، وهو يريدُ به. كما لا تقول: الذي ضربت عمرو وهو يريدُ: ضربت أخاه. لإجتمع الضمير في الموضعين في الإنفصالِ عن الفعل، فإذا كان كذلك، علمت أن هذا الحذف في هذا البيت قبيحٌ، ولا يستقيمُ إلا على هذا التقدير.

ألا ترى أنك تقول: برزَ زيدٌ، وأبرزتُه، وبرزت به. وعلى هذا قال :

٤٧ - - - - - وأبرزُ ببرزةٍ حيث اضطرَكَ القدرُ^(٣)

(١) في الأصل (من) توهما.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة. وهو في يوانه/١٠٩. ومجالس تغلب ٢٣٣/١ (قطعة منه) ونسب له في الكتاب ٢٧٤/٢، واللسان (برز) ٣٠٩/٥ ورواية الديوان (الواهن).

(٣) البيت لجريير بن عطية. وصدره (خل الطريق لمن يبني المنار به) ديوانه ٢٨٤، والكتاب ١٢٨/١، واللسان (برز) ٣١٠/٥.

وكان الذي يسوغ ذلك في الضرورة أن الجار مع المجرور في موضع نصب. بدلالة أنك تعطف عليه، كما تعطف على المنصوب، وكما إستجازوا حذف الجار مع المجرور، ولم يكن الجار وإن كان منفصلاً عن الصلة - كأخيه وغيره من الأسماء المنفصلة، لأن ذلك يقصد في نفسه، وليس الجار كذلك، لأنه متعلقُ أبدأً بالمجرور، فكأنه من أجل ذلك بمنزلة ما هو من جملة الإسم. وإستجازتهم لهذا مع أنه لم يجر ذكر حرف جار يدل على المحذوف، مما يقوى مذهب الخليل وسيبويه وأبي عثمان (١) في قول الراجز.

٤٨- إن الكريم وأبيك يعتمل

إن لم يجد يوماً على من يتكل^(٢)

والمعنى عندهم: إن لم يجد يوماً على من يتكل عليه. فحذف، وكان حذف هذا / ٨ آ أحسن من الأول لجري ذكر حرف الجر. ألا ترى أنه إستجاز: (على من تمر، أمر) (٣). وعلى أيهم تنزل. إنزل. فتحذف الجار من الفعل الثاني. ولو قلت من تكرم، أنزل عليه، لم يسغ، كما ساع في الأول من حيث لم يجر ذكر الحرف كما جرى في الأول.

فأما (على) في قوله :

----- إن لم تجد يوماً على -----

مزيدة في قولهم، والمعنى: إن لم تجد من تتكل عليه. تعدى الفعل بالحرف

(١) مذهب هؤلاء العلماء في العضديات مسألة (السفل والعلو) ١٣٠ - ٣١ ب، ومسألة (على) ٣١ ب

- ٣٢ ب وكذلك الشيرازيات مسألة (على) ١٣١.

(٢) هذا الشعر لبعض الإعراب. الكتاب ١ / ٤٤٣، والشيرازيات م ١٠ / ١٣١ والخزانة (بولاق)

٤ / ٨٢٧، وحاشية الصبان على الأشموني والعيني ٢ / ٢٢٢، واللسان (عمل) ١١ / ٤٧٥.

وأساس البلاغة (عمل) ٤٣٦ و(وجد) ٦٦٦.

(٣) والتقدير، أمر عليه. الشيرازيات ١ / ١٣٦.

كما تقول: ضربت لزيد. وفي التنزيل : (... ردف لكم...) (١) و (... إن كنتم للرؤيا
تعبرون) (٢) وقال تعالى : (ألم يعلم بأن الله يرى) (٣) (... ويعلمون أن الله هو
الحق المبين) (٤). فوصل الفعل مرة بالحرف ومرة بلا حرف، فكذلك : هذا
وجدته، ووجدت عليه، بمعنى. فأما المحذوف من الصلة، فيكون على أنه حذف
الجار والمجرور، كما قرئ: (.. ولا تجزي نفس عن نفس شيئاً ..) (٥) أن فيه
مراداً. وإن شئت، قلت : حذف الحرف، فوصل، واتصل الضمير، ثم حذف، كما
حذفت في نحو : (... أهذا الذي بعث الله رسولاً) (٦) ، وهذا التقدير أسهل من
الأول. وأنشدنا عن أبي العباس:

٤٩- فمن يك لم يغرص، فإني وناقتي

بفلج إلى أهل الحمى عرضان

أحن كما حنت وأبكي صبابة

وأخفي الذي لولا الأسي لقضاني (٧)

يريد : قضى علي، فحذف، وأوصل. قرأ بعضهم: (... من فضة قدروها...) (٨)
يريد: قدروا عليها، فأوصل الفعل بعد الحذف. وقول البغداديين في البيت (إن لم
تجد يوماً) بمنزلة: يعلم، كأنه: (إن لم يعلم على من يتكل) (٩)، فالكلام في تأويلهم

(١) النمل ٧٢/٢٧.

(٢) يوسف ٤٢/١٢.

(٣) العلق ١٤/٩٦.

(٤) النور ٢٥/٢٤.

(٥) البقرة ١٢٣/٢.

(٦) الفرقان ٤١/٢٥.

(٧) البيتان للكلابي. نسبا له في اللسان (غرض) ١٩٥/٧، ورواية الثاني (الصدر) (تحن فتبدي ما
بها من صبابة). والتاج (غرض) ٥٩/٥. قال صاحب التاج قاله (إعرابي من بني كلاب).

(٨) الإنسان ١٦/٧٦. هذه قراءة علي، وإبن عباس (على البناء للمجهول) الكشاف ١٩٨/٤،
والمحتسب ١١٧/٢، والبحر المحيط ٣٩٧/٨.

(٩) رأي البغداديين في /الشيرازيات ٣٢ ب.

هذا إستفهامٌ وموضع الجملة نصبٌ. كقوله: (إنَّ الله يعلم..) (١) كأنه قال: إن لم .. يعلم ما تدعون من دونه ... (٢) (إن ربك هو أعلم بمن يضل عن سبيله...) (٣) فالجاء في قولهم متصلٌ (بيتكُل) وهو والمجرور في موضع نصبٍ بـ(يجدُ). وقول الرياشي (٤) في هذا كقول البغداديين.

ومن الضرورة غير المستحسنة ما أنشده أبو بكر عن السكري (٥) عن أبي حاتم (٦).

٥٠ - أضرب عنك الهموم طارقها

(٧) ضربك بالسيفِ قونسِ الفرسِ

الباءُ متحركةٌ بالفتح على تقديرِ إرادة النون الخفيفة، ولا يخلو من أن يريدَ به الوقف، أو الوصلَ فإنَّ أراد الوصل، كان الحكمُ أن تثبتَ نونا في الصلة كقوله: (... لنسفعا بالناصية) (٨). وإنَّ أرادَ الوقفَ وجب أن يبدل منها الألفُ كما يبدل منها في (لنسفعا) فلم يجيء على واحدٍ من الأمرين، ولكنه حذف الحرف لدلالة الفتحة عليه، ومثُل ذلك في خروجه عن حد الوقف والوصل جميعاً قول الشاعر:

(١) العنكبوت ٤٢/٢٩.

(٢) العنكبوت ٤٢/٢٩.

(٣) الأنعام ١١٧/٦.

(٤) الرياشي: هو أبو الفضل العباس بن الفرّج مولى محمد بن سليمان بن علي الهاشمي، كان عالماً باللغة، والشعر، كثير الرواية عن الأصمعي، توفي سنة (٢٥٧). أنظر الفهرست ٨٦.

(٥) السكري: هو أبو سعيد الحسن بن الحسين. كان عالماً بالأدب، جمع أشعاراً كثيرة من الشعراء عاش بين (٢١٢-٢٧٥هـ) نزّهة الألباء ٢١١، وأنباه الرواة ٢٩١/١.

(٦) أبو حاتم: هو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني. من كبار العلماء باللغة والشعر توفي سنة (٢٥٥هـ) نزّهة الألباء ١٨٩ - ١٩١. وأنباه الرواة ٥٨/٢.

(٧) البيت لطرفة بن العبد، نسب له في النوادر ١٣، ولم ينسب في الإنصاف ٥٥٨/٢ واللسان (قنس) ١٨٣/٦.

(٨) العلق ١٥/٩٦.

٥١ - - - - - ما حجّ ربّه في الدنيا ولا اعتمرا^(١)

الوصلُ في هذا أن تلحق الواو، وأجرى الوصل مجرى الوقف (في) (٢١) رَبّه في الدنيا).

كقول الآخر:

٥٢ - - - - - ومطوأي مشتاقان له أرقان^(٣)

فهذا أجرى الوصل مجرى الوقف. والآخر ليس من ذلك. ولكن حذف الحرف له في الوصل لدلالة الضمة عليه، وحذف هذا أسهل من حذف الواو من الضمير المنفصل المرفوع، لأن هذه الواو قد تحذف في الوقف، والوصل جميعاً إذا سكن ما قبلها. والواو في (هو)، والياء في (هي) لا تحذفان في حال سعة، وإنما جاء في ضرورة الشعر في قوله:

٥٣ - - - - - إذهِ من هواكا^(٤)

وقول الآخر :

٥٤ - فبيناه يشري رحله - - - - -^(٥)

وعلى وجه التشبيه بهذا الحرف اللين اللاحق بضمير المنصوب، أو المجرور، لإجتماعهما في أنهما علامتا ضمير، وأن الحروف في القبيلين حروف لين، وإن اختلفا فيما ذكرت لك، فإن قلت فهل يكون هذا البيت المحذوف فيه الخفيفة على قياس قول من حذف التنوين من الإسم في موضع النصب كقول الأعشى:

(١) البيت لرجل من باهلة وصدره: (او معبر الظهر يناي عن وليته). نسب له في الكتاب ١٢/١، ولم ينسب في الإنصاف ٥١٦/٢.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) البيت ليعلى الأحوال الأزدي. وفي الخزانة (رجل من أزد السراة) وصدره (فبت لدي البيت العتيق أخيله). الخزانة (بولاق) ٤٠١/٢، والحجة ١٠٠/١، والخصائص ١٢٨/١.

(٤) البيت من مشطور الرجز لم أوفق لمعرفة قائله وهو (دار لسعدي أذه من هواكا).

الكتاب ٩/١ والخزانة (بولاق) ٢٢٧/١، والتكملة ٣٩، والإنصاف ٦٨٠/٢.

(٥) وهو للعجير السلولي وتامة: « قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب، نسب له في الخزانة (هارون) ٢٥٧/٥، والكتاب ١٤/١، ولم ينسب في الإنصاف ٥١٢/٢ و ٥١٣ (الصدر).

وأخذُ من كلِّ حيِّ عصم^(١)

فحذف البدل من التَّنوينِ، كما يحذفه من المجرورِ والمنصوبِ. والخفيفةُ ثبتَ البدل منها إذا انفتحَ ما قبلها، كما ثبت البدل من التَّنوينِ إذا إنفتحَ ما قبله، فإن ذلك لا يكونُ على هذا القياسِ لثباتِ الفتحة. ألا ترى أنه، لو كان على قياس (عصم)، لوجب أن تستكِنَ اللامَ كما سكنتَ منه. فإن تحرك اللام منه. دلالةٌ على أنه على هذا الحد.

وأما قولُ الآخر:

٥٦ - لا تهينَ الفقيراً غلَّك أنُ

تركع يوماً، والدهر قد رفعه^(٢)

فعلى تقديرِ الخفيفةِ، وهو مستقيمٌ مقيسٌ إلا أنك حذفتها لإلتقاء الساكنين، ولم تثبتَها في: زيد العاقل. وكذلك حدهما في الكلامِ، وحالِ السعةِ، وأخبرني أبو بكرٍ عن أبي العباسِ؛ عن أبي عثمان قال: أخبرني ابن قطرب^(٣) عن أبيه أنه سمعَ من العربِ من يقولُ:

٥٧ - ألا أيهذا الزاجريُّ أحضر الوغى

(٤) _ _ _ _ _

بنصب (أحضر) على إضمارِ (أن) وهذا قبيحٌ. ألا ترى أن (أن) لا تكادُ تعملُ مضمرة حتى تثبتَ عنها عوضاً نحو: (الفاء، أو الواو) تعطفُ على إسمٍ. فأما

(١) البيت للأعشى من قصيدة يمدح بها قيس بن معدي كرب. ديوانه (جاير) ٢٩٠. والخصائص ٩٧ / ٢.

(٢) البيت للأضبط بن قريع، نسب له في الخزائن (بولاق) ٥٨٨ / ٤. ولم ينسب في الإنصاف ٢٢١ / ١.

(٣) ابن قطرب، هو الحسين بن قطرب. الفهرست ٧٨.

(٤) البيت لطرفة بن العبد وعجزه: وإن أشهد اللذات هل أنت مخلدي؟. شرح القصائد العشر ١١١، والكتاب ١ / ٤٥٢ ورواية الشرح (اللاثمي).

أعمالها على هذا الحد، فغير موجود، إلا أن نصب الفعل يدل عليها، كما أن الفتحة في البيت تدل على النون المحذوفة. ومما حذف منه في الضرورة ما لا يستحسن حذفه في حال السعة والإختيار كقوله / ٨ ب .

٥٨- وقبيل من لكيز شاهد

رهط مرجوم، ورهط ابن المعل^(١)

حذف الألف من (المعل) في القافية تشبيهاً بالياء في قوله :

٥٩ - - - - - وبعض القوم يخلق ثم لا يفر^(٢)

فقد أريتك بعض ما بين الألف والياء من التشابه فيما تقدم. فكما حذفت الياء من القوافي والفواصل، كذلك حذف هذا الألف، ولم يكن ينبغي، لأن من يقول: (... ذلك ما كنا نبغ ...) (٣)، ويقول (والليل إذا يغشى) (٤) فلا يحذف، كما أن الذي يقول: هذا عمرو، يقول: رأيت عمرا (وقال الراجز)^(٥).

٦٠ - - - - - قد رابني حفص فحرك حفصا^(٦)

إلا أن (المعل) في الضرورة لا يمتنع للتشبيه ويؤكد ذلك أن (أبا) (٧) الحسن

قد أنشد.

(١) البيت للبيد بن ربيعة - ولم أجده في ديوانه - نسب له في البيان والتبيين (تحقيق السندوبي)

٢٨٤/١ والكتاب ٢ / ٢٩١ والحجة ١ / ١٠٥. والجمهرة (جزم) ٢ / ٨٥ ورواية الجمهرة

(حاضر) (والمعل: هو جد الجارود بشر بن عمرو المعل).

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى وهو : (وأراك تفرى ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفر). وهو

في شرح ديوانه ٩٤، ونسب له في الكتاب ٢ / ٢٨٩ و ٣٠٠ ولم ينسب في المجلة ١ / ٣٠٧،

والشيرازيات م ١٣ ، والحلييات ٦٨ أ.

(٣) الكهف ١٨ / ٦٤ .

(٤) الليل ٩٢ / ١ .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيهما السياق.

(٦) الكتاب ٢ / ٣٠٠.

(٧) زيادة يقتضيهما السياق.

بلهف، ولا بليت ولا لسواني^(١)

فقال : (ليت) وهو يريدُ: (ليتني) فحذف النون اللاحق مع الضمير للضرورة ثم أبدل من الياء الألف، ثم حذف، وقد يمكن أن يكونَ.

٦٢ - يا ابن أم - - - - - (٢)

على هذا كأنه محذوفٌ من قولٍ من قال :

٦٣ - يا ابنة عمي لا تلومي واهجعي^(٣) :

فأبدل، ثم حذف، وعلى هذا تأول أبو عثمان قولَ من قرأ (... يا أبة لم تعبد...)^(٤) ومُن الضرورة غير السهلة ما أنشدناه أبو إسحاق.

٦٤ - إن العرارة والنبوح لدارم

والمستخف أخوهم الأثقال^(٥)

قال : مروى (والمستخف) بالرفع، والنصب على موضع (أن) ولفظها، ولم يذكر لنا غيره، ولو انشد منشد بالجر، لكان أسوأ، فانتصب المفعول بها في الصلة، ولم يحتج بأن تقدر له ناصباً آخر. ومثل هذا في القبح:

(١) لم أقف على نسبه الخزانة (بولاق) ٤ / ٢٤٨، والمحتسب ١ / ٢٣٧ والمقرب ١ / ١٨١.

(٢) البيت لأبي زبيد الطائي (حرملة بن المنذر بن معدي كرب) وتامة

(... ويا شقيق نفسي أنت خلقتني لدهر شديد) نسب له في الكتاب ١ / ٣١٨، والجمل ١٧٣.

ورواية الكتاب (خليتني).

(٣) البت لأبي النجم العجلي يخاطب امرأته : نسب له في النوادر ١٩، والكتاب ١ / ٣١٨.

والشيرازيات م ١٣، وشرح المفصل ٢ / ١٢، والدرر ٢ / ٧٠.

(٤) مريم ١٩ / ٤٢ قرأ أبو جعفر، وابن عامر بالفتح، والباقون بالكسر. تقريب النشر ١٢٦.

(٥) البيت للأخطل وهو في شعره / ٥. ونسب له في اللسان (عرر) ٤ / ٥٥٩، والتاج (عرر) ٣ / ٣٩٢.

٦٥- لسنا كمن جعلت إيادُ دارها

تكريتَ ترقبَ حبها أن يحصدا^(١)

وليس هذا كما أنشده أبو اسحاق عن الأحول للبيد :

٦٦- لعمركَ أن كانَ المخبر صادقاً

لقدُ رزئتُ في آخر الدهرِ جعفرُ

إذا كانَ أما كلُّ شيءٍ سألتَه

فيعطى، وأما كلُّ ذنبٍ فيغفرُ^(٢)

ألا ترى أن في التنزيل : (يوم يرون الملائكة، لا بشرى يومئذ للمجرمين...)

وقال^(٣) (ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق أنكم لفي خلق جديد) (٤). ومن الضرورة

التي تستقيم لا تستجاز في الكلام ما يفعله الشاعر لإقامة الوزن من تحريف

الإسم، ووضع موضع لفظاً على معناه، وإن لم يكن العلم المتعارف، من ذلك ما

أنشده أبو الحسن الأخفش:

٦٧- بني رب الجواد فلا تفيلا

فما أنتم فنعذرکم لفيل^(٥)

قال أبو بكر : أراد : ربيعة الفرس، فلم يستقم الوزن له. فعدل إلى (رب

الجواد) قال:

(١) البيت للأعشى من قصيدة يخاطب بها كسرى، وهو في ديوانه ٢٣١، ونسب له في الخصائص

(الهامش) ٤٠٢/٢، ولم ينسب في الخصائص ٤٠٣/٢ (الصدر)، ٢٥٦/٣، والمغني ٥٤١/٢.

ورواية الخصائص (حلت)، ورؤية الديوان (تنظر).

(٢) البيتان في ديوانه / ٢٠. ورؤية الأول (لعمري لئن)، والثاني (فتى كان).

(٣) الفرقان ٢٥/٢٢.

(٤) سبأ ٧/٣٤.

(٥) البيت للكُميت. نسب له في اللسان (فيل) ١١/٥٣٤، والتاج (فيل) ٨/٦٨.

ومثل هذا قول الآخر:

٦٨- وفاءً عليه الليثُ أفلاذَ كبدهِ

وكهلهُ قلْدٌ من البطنِ من دمٍ^(١)

ومثله :

٦٩- تتادوا فقالوا : أردت الخيل فارسا

فقلت : أعبد الله ذلكم الردي^(٢)

وفي هذا الشعر :

أنا غضابٌ لمعبد

فجعله مرة (معبد). وأظنه قال الإسم (عبد الله) ومثله :

٧٠- رُبُّ مسقيُّ بغيلي أسدٍ

قد تقدمتُ بقراظ السبأ^(٣)

ومن ذلك قول البعيث (٤) في جرير بن عطية:

٧١- أبوك عطاءُ ألامِّ الناسِ كلِّهم

فقبِحَ من كهلٍ، وقبِحتَ من نسلٍ^(٥)

فأما ما أنشده أحمد بن يحيى :

(١) لم أهدت إلى نسبه. الحجة ٤٣/٢/٢ أ.

(٢) البيت الأول لدريد بن الصمة يرثي أخاه ضمن قصيدة طويلة لم أجد فيها البيت الذي بعده. الأغاني (بولاق) ٤/٩.

(٣) البيت لم أهدت لنسبه العضديات ٧٤ ب.

(٤) البعيث: هو خدش بن بشر المعروف بالبعيث. كان خطيباً وشاعراً، وكانت بينه وبين جرير مهاجاة توتى (١٣٤هـ). معجم الأدباء ٥٢/١١ - ٥٥. والإعلام ٢/ ٢٤٥.

(٥) البيت للبعيث في هجاء جرير. نسب له في اللسان (عطا) ٧١/١٥، وروايته (فحل) و (نجل).

من نسج داود أبي سلام^(١)

فالأولى أن يكونَ اشتقه من لفظِ (سليمان) كما اشتق (عطاء) من عطية، ولا
يحمّله على الغلطِ كقوله :

كأحمرِ عادٍ ----- (٢)

وكقول الآخر :

الركبِ عثمانُ بن عفاناً^(٣) -----

ومن قبيحِ الضرورةِ قولُ الشاعر :

مثل الحماليجِ بأيدي التلام^(٤)

قالوا : يريدُ التلامذة، فحذف، وقد أعلمتكَ أن ذلك لا يكونُ على الترخيمِ في
ما تقدم إلا أنه قد جاءَ من هذا النحوِ ما لا يكونُ في الترخيمِ كقوله :

(١) البيت للأسود بن يعفر، وأوله (ودعا بمحكمة أمين سكها) نسب له في اللسان (سلم) ٣٠٠/١٢.
ولم ينسب في البصريات ٩ ب، والخصائص ٢/٣٤٦.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى من معلقته وهو:

(فتنتج لكم غلمان اشام كلهم كاحمر عاد، ثم ترضع فتفطم)

شرح القصائد العشر / ١٥٥. والخزانة (بولاق) ١ / ٤٤١

(٣) قيل البيت لحسان بن ثابت، وقيل لكثير بن عبد الرحمن النهشلي : وتمامة :

(فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب -----)

نسب لحسان، وكثير في شرح المفصل ٧/١٣١. ولم ينسب في الخزانة (بولاق) ٤/١١٧، والدرر
١٣/٢.

(٤) البيت للطرماح، وصدرة (تتقي الشمس بمدرية). وهو في ديوانه ١٠٠/ المقاييس (العجز) (تلم)

٣٤٣/١، وتاويل مشكل القرآن ١/٢٣٦، وجمهرة اللغة (تلم) ٢/٢٨. والحماليج: منافخ

الصاغة.

(١) -----

قالوا : يريدُ المنازل. ومثُل ذلك ما أنشده لأبي دواد الأيادي:

٧٧- يجعلنَ جنذل حائرٍ لمتونه

فكأنما تذكى سناكبها حبا^(٢)

قيل: يريدُ الحباحب. أي: نارَ الحباحب، وفي التنزيل:

(فالمورياتِ قدحا) (٣) وأنشد أحمدُ بن يحيى :

٧٨- من لي من هجرٍ ليلي من لي

والحبل من حبالها المنحل^(٤)

(فالمنحل) لا يخلو من أن يكون محمولاً على الحبل، أو على الحبال، وكلا

الأمريين قبيحٌ. وأنشد الكسائي:

٧٩- مثل الفراخِ نتفتُ حواصله^(٥)

وفي هذه الأرجوزة .

(١) هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة، وعجزه (افتقادت بالحبس فالسويان) نسب له في حاشية الصبان مع الأشموني والعيني ٦١٦/٣، والمحتسب (الصدر) ٧٧/٢، وتأويل مشكل القرآن (العجز) ٢٣٦/١، ولم ينسب في الشيرازيات م٦٦.

(٢) البيت لم ينسب في اللسان (حبب) ٢٩٧/١، والتاج (حبب) ٣٠٠/١، ورواية اللسان، والتاج (يذرين) و(كانها).

(٣) العاديات ٢/١٠٠

(٤) البيتان من الرجز وهما لمنظور بن مرثد الأسدي، نسب البيت الأول له في الخصائص ٢٦٢/٢، ونسباً له في اللسان (طول) (بيروت) ٤١٣/١١١، و (قتل) (بيروت) ٥٤٨/١١، وجاء ضمن أرجوزة غير منسوبة في مجالس ثعلب ٦٠١-٦٠٤، ولم ينسب في شرح المفصل ٨٢/٩ ورواية المجالس (هجران) و (صالها).

(٥) الرجز لم ينسب إلى أحد. مجالس ثعلب ١٢٥/١، والمحتسب ١٥٣/٢. والشيرازيات ٨٣ ب، واللسان (خلف) (بيروت) ٨٧/٩.

تعرض المهرة في الطول

تعرضا لم تعد عن (قتلا) لي^(١)

قال أبو الحسن يكون عن (قتلا) على الحكاية، ويكون أن يريد (النون) فيبدل منها العين . يريد على ما يجيء في لغة تميم من القلب في هذا النحو، وهو الذي يسمى (عننة) تميم كقول الشاعر منهم :

٨١- إعن تغنت على ساقٍ مطوفةٍ / ١٩

----- (٢)

وفي هذه الأرجوزة

٨٢- أن تبخلي يا جملُ أو تعتلي

أو تصبحي في الظاعن المولي

إلى قوله :

موقع رجلي راهبٍ يصلي

----- (٣)

أنشده أبو زيد. وقال أبو عثمان : يريد بالظاعن: إسم جنس. ومثّل ما قال أبو عثمان - في هذا قول الآخر :

(١) الأبيات ضمن أرجوزة لمنظور بن مرثد الأسدي منها بيتا الشاهد (٧٦) نسبت الأرجوزة له في اللسان (طول) ٤١٣/١١. وجاء البيتان الأول والثاني غير منسوبين في / شرح المفصل ٩ / ٨٢ والأبيات في مجالس ثعلب ٦٠٢/٢. ورواية الثالث في اللسان والمجالس (حل) و(تال) و(قتلي) وفي المجالس الأول (بمجاز حل).

(٢) البيت لابن هرمة وعجزه: (ورقاء تدعو هدلا فوق أعواد) وهو في ديوانه (تحقيق المعبد) ١٠٥. وشرح المفصل ١٥٠/٨ وفيه : (وحكى عن الأصمعي قال : ارتفعت قريش عن عننة تميم، وكشكشة ربيعة. والبصريات (مخطوط) ١١ب.

(٣) هذه الأبيات لمنظور بن مرثد الأسدي، ضمن أرجوزة فيها أبيات الشاهدين (٧٧ و ٧٩) . وهو في النوادر ٥٣. والبيت الثالث في المجالس ٦٠٢/٢.

بعض الأودى بقول غير مكذوب^(١)

والمعنى : الأودين. ألا ترى أن البعض يقتضي أن يكون الكل؟ فهذا أنشاد قوم، وأنشده أحمد بن يحيى : (بعض الأود) جعله على (أفعل) جمعا (لود)، وحكي: رجل ودوود^(٢) فأما

٨٤- ----- العيهل^(٣)

و ----- الككل

فاستعمالهما بتخفيف اللام، مقدر الوقف عليه مضاعف إرادة للبيان، وهذا ينبغي أن يكون في الوقف دون الوصل لأن ما لا يتصل به في الوصل يبين الحرف، وحركته، فمن ذلك. قال من قال في الوقف: هذا خالد. فإذا وصل، قال: هذا خالد. كما ترى، ويضطر الشاعر فيجري الوصل بهذه الإطلاقات في القوافي التي تجري مجرى الوقف. وقد جاء ذلك في النصب أيضا. قال:

٨٥- مثل الحريق وافق القصبا ----- (٤)

وهذا لا ينبغي أن يكون في السعة، فأما قول بعض العرب: هذا طلحة. وهذه رحمة، في الوقف، فإنه أمثل من (عيهل) ونحوه، لأن الأصل (الهاء) ألا ترى أن الهاء لا يؤت بها؟ وأما قولك: هذه أمة الله. فالهاء بدل (التاء) فيجوز أن يكون أصحاب هذه اللغة جاءوا بها على الأصل، ولم يبدلوا في الوقف منها الهاء. وهذا البديل من تغييرات الوقف. ألا ترى أنك تبدل فيه من التنوين الألف إذا إنفتح ما

(١) البيت للناطقة الذبياني، وهو مطلع قصيدة في ديوانه (من مجموع خمسة دواوين) ٩، ونسب له في البصريات / ٢٦ أ، ولم ينسب في ١٠ أ، ومجالس ثعلب ٦٠٨/٢. أراد: الأود ابن جماعة. ورواية ثعلب (حديثا) بدلا من (يقول).

(٢) مجالس ثعلب ٦٠٨/٢.

(٣) هاتان الكلمتان تابعتان لبيتين ضمن أرجوزة لمنظور بن مرثد وهما :

(ببازل وجناء أو عيهل) و (كان مهواه على الككل)

مجالس ثعلب ٦٠٣/٢ - ٦٠٤، والكتاب ٢٨٢/٢ (الأول)، والإنصاف ٧٨٠ (الأول).

(٤) البيت لرؤية وهو في ملحق ديوانه، ١٦٩ والتكملة ٢٢. ونسب في هامشها إلى ربيعة بن أبي صبيح نقلًا عن القيسي في شرح الإيضاح. شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٢٥/٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٢١٩/٤.

قبله ؟ . وكذلك تبدلها من النون الخفيفة . ومما جاء على هذه اللغة ما أنشده أبو الحسن :

٨٥- ما بأل عين عن كراها قد جفت - - - - - (١)

- - - - - الأبيات - - - - -

ومن الشواذ عن القياس والإستعمال، ما حكى من قولهم: نزال يريدُ: نزال. أخبرنا محمد بن الحسن (٢) وأنشدنا:

٨٧- لقد علمت خيلي بموقان أنني

أنا الفارس الحامي إذا قيل : نزال (٣)

والإستعمال في هذا الباب التخفيف في العين ، وترك تكريرها كقولهم : تراك، ومناع، وصمي، وصمام: وأنشدنا أبو الحسن الأخفش:

٨٨- فرت يهود، وأسلمت جيرانها

صميّ كما فعلت يهود صمام (٤)

ومن الشاذ ما أنشده أبو زيد :

٨٩- هل تعرف الدار ببيدا أنه - - - - - (٥)

- - - - - الأبيات - - - - -

فهذا يجيء على وجوه شاذة، وفيما ذكرنا من هذه الفنون ما يدخل إلى كثير مما يرد منها.

(١) لم أهد إلى نسبته. الحجة ٤/٢ ١٧١ آ.

(٢) محمد بن الحسن هو أبو بكر ابن دريد عالم لغوي مشهور توفي سنة (٣٢١هـ) معجم الشعراء ٤٦١، وتاريخ بغداد ٢/١٩٥.

(٣) البيت لم أهد لنسبته. وهو في اللسان (نزال) ١١/٦٥٧

(٤) البيت للأسود بن يعفر / نسب له في مجالس ثعلب ٢/٥٨٩، واللسان (صمم) ١٢/٣٤٥.

(٥) قائل هذه الأبيات رجل من الأشعريين يكنى (بابي الخصيب) وبعد الشاهد (دار لخود قد تعفت أنه). النوادر ٥٩. لم ينسب في اللسان (هود) ٣/٤٣٩، وكتاب الشعر ٤.

هذا باب الإعراب والبناء^(١)

الإعرابُ تغيرُ أواخرِ الكلمِ، وإختلافها بإختلافِ العواملِ (٢). والبناءُ خلاف ذلك (٣) فالمعرب من الكلم الثلاث، الإسم، والفعل. فأما حروف المعاني، فكلها مبنية، وما تختلف به أواخر الكلم للإعراب: الحركة، أو السكون أو حرفٌ غير حركة. فالحركات على ضربين: حركةٌ ظاهرةٌ في اللفظِ مسموعةٌ منه. وحركةٌ منويةٌ، غيرُ خارجةٍ إلى اللفظِ.

والحركات الظاهرة التي تكونُ للإعراب: الرفع، والنصب، والجر^(٤) والسكون - هو الجزم - نحو: لم يذهب.

والأسماء على ضربين: معربٌ، وغيرُ معربٍ. فالمعربُ منها ما كانَ متمكناً، وهو الذي لم يشابه الحرفَ، ولم يتضمن معناه. وهي أسماء الأنواع الأول، أو ما اشتق منها للصفات، ونحوها، أو ما كان منقولاً عن ذلك للأعلام المخصوصة، فالمنقول بحسب المنقول منه. وهو إما إسمٌ غير صفةٍ كأسيد، وكتب، وحمار، وزيد، وفضل. وأما إسمٌ صفةٍ كحارث، وعباس، وحسن، وسهل، وربما استغنوا ببعض الأسماء التي تجري مجرى الأسماء الاعلام من إسم النوع. فهذا جمهور أقسام الأسماء المتمكنة. وهذه الأسماء المتمكنة على ضربين: منصرفٌ وغيرُ منصرفٍ.

(١) الأصول ١/٤٦-٥٤، والإيضاح العضدي ١/١١-١٦ (باب حد الإعراب وباب البناء) وأقسام الأخبار: المسألة الثانية (في الإعتلال للخفض) والمسألة الرابعة في (الجزم) والمسألة التاسعة (أثر الإعراب في آخر الأسماء). مجلة المورد، العدد الثالث ١٩٧٨ ص ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٧ و ٢١٣. وقد عالج أبو علي موضوع الإعراب والبناء بالتفصيل في هذه الأبواب والمسائل.

(٢) الإيضاح ١/١١، والتكملة (رسالة ماجستير) ٢/

(٣) الإيضاح العضدي ١/١٥

(٤) الإيضاح العضدي ١/١١ و ٢٧.

فالمنصرف ما لم يشبه الفعل (١) فدخلته الحركات الثلاث مع التنوين، وذلك نحو قولك: هذا رجلٌ. ورأيتُ رجلاً. ومررتُ برجلٍ قبلُ.

وغير المنصرف ما كان ثانياً من جهتين (٢)، ومعنى ذلك أن يجتمع فيه ثقلان، وسببان من هذه الأسباب التسعة وهي (٣) : وزن الفعل، والصفة، والتأنيث، والعجمة، والعدل، (والمعرفة)، (٤) والجمع، وأن يجعل إسمان إسمًا واحداً، وأن يكون في آخر الإسم الفّ ونونٌ زائدتان. فمتى اجتمع من هذه الأسباب سببان في إسم، منعاه الصرف، فلم يدخله الجر، والتنوين كما لم يدخله الفعل. فإن أُضيف شيء من ذلك، أو دخله الألف واللام، أنجر لزوال شبيه الفعل لذلك، وأمن التنوين، وذلك قولك: مررت بالأحمر، وابن عيهل. فإن قلت: إذا كان السببان من هذه الأسباب، إذا اجتمعا، منعاه الصرف فهلا لم تصرف نحو طويلة، وقائمة، وشديدة في الكسرة للتأنيث، والوصف للذين اجتمعا فيها؟ فالقول في ذلك: أن أحد السببين لم يلزم الإعتداد به. وإذا لم يلزم ذلك، كان الذي يبقى سبباً واحداً، وهو لا يزيل ما للإسم من التمكن فيخرج به إلى شبه الفعل. ويدلك على أن التاء لا يلزم الإعتداد بها أنها غير لازمة للكلمة في حال تنكيرها، لأنه ليس فيها ما/٩ ب (يحظرها) (٥) ويمنع من إسقاطها، وما لم يلزم من الحروف، وكان قلقتا في مكانه، وموضعه لا يعتدون به. ألا ترى أن الواوين إذا وقعتا أولاً في التحقير والتكسير وغيرهما، ألزم الأولى منهما القلب، وذلك قولك في تحقير (واصل) وتكسيره (او يصل) و (او اصل) وعلى هذا قوله:

(١) الإيضاح العضدي ١٣/١ (فالمنصرف ما دخله الجر والتنوين)

(٢) الإيضاح العضدي ١٣/١

(٣) الإيضاح ١/٢٩٥ - ٣٠٦ (باب ما لا ينصرف).

(٤) (والمعرفة) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل (أحضرها) توهما.

يا عديا لقد وقتك الأ واقبي^(١)

وقالوا: التولج. وقال:

٩١ - متخذاً من عضواتٍ تولجا - - - - - (٢)

فأبدل من الأولى (التاء)، كما أبدل منها الهمزة في (اواصل) وفي التنزيل: (...).
 ما ووري عنهما من سوء اتهما... (٣)، فلم يبدل الأولى منهما، حيث كانت الثانية
 غير لازمة. ألا ترى أنك إذا بنيت الفعل للفاعل، إنقلبت ألفا، فلما لم تلزم الثانية
 هنا لزومها في الباب (لم تلزم) (٤)، الأولى منهما القلب إلا على حد (أقتت). ومن
 ذلك أيضاً قوله في (بيضة) و (جوزة) بتحريك العين، لم يقلبوا العين ألفا، وإن
 كانت في موضع حركة. كما انقلبت في دارات، وساعات، لأن الحركة غير لازمة.
 فلما لم يلزم، كان الحرف في حال كونها فيه بمنزلته ساكنا، ومن ذلك قولهم في
 تخفيف موألة، وحوأبة وجيئل: موله، وحوبة، وجيل. فصحت حروف العلة حيث
 كانت الحركة فيهن لحروف غيرهن. ومن ذلك قولهم في تخفيف ضوء: ضو،
 فتحرك الواو (لأنها) (٥) صحت طرفا مع سكون ما قبلها، حيث كانت الحركة
 غير لازمة.

ولو كانت لازمة، لم يسغ هذا. ألا ترى أن باب (عصا) و(رحى)، لا يصح في
 شيء منه حرف العلة (٦)؛ فكما أن هذه الأشياء وغيرها مما لم يذكر، لا يعتد بها

(١) البيت للمهلل بن ربيعة من أبيات يتغزل فيها: نسب له في رسالة الغفران ٣٥٢، والكامل في
 التاريخ ٤٢٣/١، ولم ينسب في المنصف ٢١٨/١، وشرح الأبيات المشككة ٣٤.

(٢) البيتين: لجريري يهجو البعيث.

نسب له في اللسان (ولج) ٤٠١/٢ و (صفا) ٤٨٤/١٤، والمخصص ١٨٢/٧، ولم ينسب في
 المنصف ٢٢٦/١ و ٣٨/٣، والرواية في هذه المصادر (في ضעות).

(٣) الأعراف ٢٠/٧.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) المنصف ١٢٣-١٢٤.

لأنها غير لازمة، كذلك، لم يلزم الإعتداد بالتاء في هذا الضرب من النكرة. فإن قال قائل: فهلا صرف في المعرفة أيضاً وفيه هذه التاء - كما قلت - إنه لا يعتد به في النكرة؟ قيل لزم الإعتداد به في المعرفة، وإن لم يلزم ذلك في النكرة، لأن التسمية تحيلُ الإسم وتحظره فيمتنع من إسقاط شيء منه، وقت التسمية، وهو فيه، كما يمنع من أن يضم إليه ما ليس منه. وإذا كان كذلك، كان معتداً بهذا، وإذا اعتد به، إنضم إلى السبب الآخر، فمنع الصرف، كما يمنع الصرف الرابع من بنات الأربع إذا كان الإسم مما غلب عليه التأنيث نحو: عقرب وعناق (١)، ومن أجل ما ذكرت لك من حظ التسمية إسقاط التاء ما لم يجز النحويون في نحو: طلحة، أن يجمع (٢) إذا كان إسمًا لمذكر بالواو والنون. ألا ترى أنه لو جمع به، كان لا يخلو من أحد أمرين. أما أن تثبت التاء مع حرف الجمع فيجمع بذلك بين ما لا يجتمع، ويعاقب أحدهما الآخر، أو تحذف التاء، وحذفها غير سائغٍ للتحريف، وبعد الإسم عما سمي به، ولا يلزم ذلك إذا (جمع) (٣) بالألف والتاء، لأن التأنيث المجتلب، يصير بدلاً من المحذوف، فكأنه لم يحذف، ومع ذلك فلم يجر جمع بين تأنيثه.

وقد أجاز البغداديون جمع هذا الضرب من الأسماء بالواو والنون على (٤) ضعف عندهم. ووجه فساده ما قدمنا ذكره. والذي ثبت به الإستعمال أيضاً خلاف ما أجازوه. ألا ترى أنهم حين جمعوا طلحة إسم رجل. قالوا: طلحات، وعلى هذا قول الشاعر:

(١) الإيضاح العضدي ٢٩٧/١.

(٢) الإيضاح العضدي ٢٩٧/١ والتكملة / ٥٧ - ٥٨.

(٣) في الأصل (جمعا) توهما.

(٤) أجاز الجمع بالواو والنون: الكسائي والفراء. أبو علي الفارسي / ٥٥٤ الإنصاف (المسألة ٤) / ١

٤٠-٤١. والدرر ١٦٢/٢ نقلًا عن الإنصاف.

بسجستان طلحة الطلحات^(١)

فلما ثبت استعمال بخلافه، ودفعه القياس، لم يكن لإجازته وجه، واستدلوا على إجازتهم ذلك بما أنشده، أحمد بن يحيى:

٩٣- وعقبه الإعقاب في الشهر الأصم^(٢)

وهذا أن سلم أنه جمع (عقبه) مع احتمال غير ذلك، فليس فيه ما يدل على جواز جمعه بالواو، والنون. ألا ترى أنه ليس كل ما يجمع مكسرا، يجمع بالواو والنون. فإن ما له وجه الدلالة في ذلك أنه حذف التاء في هذا التكسير، وإن كانت التسمية وقعت بالإسم وهي فيه، فكما جاز حذفه في هذا التكسير، كذلك يجوز الحذف مع الواو والنون؟ قيل: لا يجوز جمعه بالواو والنون من حيث جاز تكسيه على هذا الحد، وإن اجتمع الجمعان في حذف التاء منهما. ألا ترى أنك إذا كسرت، عاقبت الإسم بالتكسير، وتأنيته الذي كان يكون في الواحد، فصار لذلك بمنزلة الجمع بالألف والتاء. فكما جاز الجمع بالألف والتاء، لأن دلالة التأنيث لا تخترم فتصير بذلك كأنها ثابتة فيه، لذلك جاز التكسير لما تعاقب الإسم به في التأنيث. وليس الجمع بالواو والنون كذلك. فإذا لم يكن مثله ولم يعاقب الإسم به تأنيث، كما عاقب بالتكسير، لم يجب جوازه في الإسم من حيث جاز التكسير. فإذا كان كذلك، لم يكن في هذا الذي أورد هذا دلالة على إجازة مما أجازوا. مما يدل على حظر الكلمة بالتسمية، وتقدير الحرف/ ١٠ أ فيما كان ثابتاً فيه إمتناع تقدير ما لم يكن داخلاً عليه قبل التسمية فيه وذلك نحو: ارطى^(٣)،

(١) البيت إلى عبید الله بن قيس الرقيات في طلحة بن عبد الله الخزاعي نسب له في / شرح المفصل ٤٧ / ١، ونسب في الدرر إلى ذي الرمة ١٦٢ / ٢ ولم ينسب في الإنصاف ٤١ / ١. اللسان (طلع) ٥٣٣ / ٢. ورواية المفصل والإنصاف والدرر (رحم). ورواية التكملة (نصر) بدون ألف في الضاد.

(٢) الرجز - لم أهد لقائله. أنظر / الإنصاف ٤٠ / ١ و ٤٢.

(٣) التكملة (باب ما جاء على أربعة أحرف مما كان آخره الف...) / ١٢٠ / والمنصف ٧ / ٣.

ومعزى (١)، ولو سميت بهما مذكراً، لم تصرف للتعريف، وأن الألف شابته في حال التسمية، ألف التأنيث لزيادتها. وإمتناع التاء من الدخول عليه يحظرُ التسمية كإمتناعها من الدخول على ألف التأنيث. ألا ترى أنك إذا سميت بأرطى، إمتنع دخول التاء على الإسم، ولم يجز كما كان يجوز في حال النكرة، فأشبهه حبلى. فكما إمتنع من أجل التسمية دخول ما كان يدخله قبل، كذلك يمتنع سقوط ما كان يسقط قبل. فإذا لزم ثباته، لزم الإعتداد به، فصار السببان يمنعان في (طلحة) الصرف، وإن لم يكن أحد السببين في (قائمة) معتداً به. ومثل ألف الإلحاق فيما ذكرت لك من أن التاء تمتنع من الدخول عليه للتسمية.

الألف والنون في عثمان وعريان (٢) يصيران كالتين في عطشان، لإمتناع التاء من الدخول عليهما في حال التسمية وللتسمية. كإمتناعها من الدخول في باب عطشان ونحوه، كما في باب أرطى في التسمية كباب حبلى (٣) كذلك صار نحو : سرحان، كنحو عطشان.

فأما مساجد (٤) ونحوه: فيما يمنعه من الصرف أنه جمع، وأنه ليس في أبنية الأحاد مثله، فإن قلت: فهلا لم ينصرف نحو : أفعال، وأفعال أيضاً لأنهما جمعان، وليس في أبنية الأحاد مثلهما؟ قيل: إن أفعالاً، وأفعالاً، يشبهان الواحد. ألا ترى أن أفعالاً جرى وصفا على المفرد نحو: (ثوب أكياش)، (وحبل أرمام، واقطاع). وقال (تعالى) (٥) (... نسقيكم مما في بطونه...) (٦) وقد تقدم ذكر (الأنعام) وقد كسر (هو) وأفعال (٧) تكسير الأحاد نحو : أبيات. وأراهط، وقربها من الأحاد أيضاً في المعنى فلما كان كذلك، لم يكونا كباب مساجد. ويدلك على أن

(١) التكملة (باب ما جاء على فعلي) / ١٢٣ - ١٢٤، والمنصف ٣ / ٧

(٢) الإيضاح العضدي ١ / ٢٩٩.

(٣) التكملة (باب فعلي) / ١١٩.

(٤) الإيضاح العضدي ١ / ٣٠٣

(٥) زيادة يقتضيتها السياق.

(٦) النحل ١٦ / ٦٦.

(٧) التكملة ١٣٨.

كونه خارجاً من أمثلة الآحاد الأولى، ثقلاً، وسبباً مانعاً، انه إذا وقع وافق بناء الواحد، إنصرف، وذلك نحو: الكراهية، والطواعية، وحمار حزابية. فمن ها هنا صرفاً نحو: صياقلة، وزنادقة. فإن قلت: (فهذا) (١) امتنع لمكان التأنيث المعاقب لذلك البناء الأول المختص به اجمع، فإن ذلك ليس بسؤالٍ على ما قدمت ذكره لك. فهذه الأسماء التي لا تنصرف تنفتح الأواخر منها في موضع الجر. وهذه الحركة التي هي الفتحة في موضع الجر حركة إعراب، وليست حركة بناء. يدلك على ذلك أن البناء لا يوجد في شيء من الأسماء، إلا لمشابهة الحرف، ولا شيء في هذا الإسم من مشابهة الحرف. وإذا كان كذلك، لم يسغ الحكم بينائه.

وكانت الحركة للإعراب، فإن قلت فإن الأسماء المفردة المعربة تجرى متمكنة في أحوالها الثلاث، ولا يمنعها ذلك أن تبني في النداء فكذلك ما تنكر أن يجرى الإسم غير المنصرف معرباً في موضع الرفع، والنصب، ويبنى في الجر؟ فإن بناء ذلك في الجر لا يستقيم من حيث بني المفرد، المعرفة في النداء (٢). ألا ترى أنها في هذا الباب، واقعة موقع ما يغلب عليه شبه الحرف. وهو جار مجراه، وهي الأسماء المضمرة الموضوع للخطاب. والحرفية على هذه الأسماء أغلب في معنى الإسم. ألا ترى أن كل موضع يكون فيه إسمًا، لا تنفك فيه من شبه الحرف. وقد تتجرد حروف، ولا معنى إسم فيها، فيعلم بهذا أن كون معنى الحرف منها أعم وأغلب. فإذا وقعت الأسماء المفردة المعرفة موقعها، وجب بناؤها، كما أن سائر الأسماء ما وقع منها موقع الحرف، وسد مسده وجب بناؤه. ويدلك على أن هذا الإسم معرب في هذه الحال غير مبني فيها، أن هذه الحركة، وجبت فيه بعامل. والحركات التي تجب بعوامل لا تكون حركات بناء. ولو جاز مع الجر بها بالعامل أن تكون حركة بناء، لجاز ذلك في سائر حركات (الإعراب) (٣)، فإمتناع ذلك في غير هذا الموضع، دلالة على أن الحكم بها ها هنا فاسد. فإن قلت

(١) في الأصل (قهنًا) توهما.

(٢) الإيضاح العضدي (باب النداء) ١/٢٢٧ - ٢٣٦.

(٣) في الأصل (المعربة) توهما.

فقد قالوا: لا رجلٌ عندك. وهذه الحركة حركة بناء، وهي موجودةٌ مع عاملٍ قد عمل ذلك فيه. فما تنكر مثل ذلك في ما لا ينصرف في حال الجر؟ قيل: إنَّ العاملَ هنا لم يعمل حركةً بناءً، وإنما نصبَ الإسم نصباً صحيحاً. ألا ترى: أن سيبويه قد قال: أن (لا) تنصبُ ما بعدها كنصب (أن) لما بعدها (١). وبذلك على أنها نصبت الإسم.

إنَّ الإسم المنفيُّ بها إذا كان مطولاً، أو مضافاً؛ ظهرت فيه فتحةُ النصبِ، كقولك: لا خيراً من زيد. ولا أمراً يومَ الجمعة لك، فنصبها للمفردِ على حدِ نصبها لهذا المطول. والموجب للبناء فيه غير الموجب للإعراب، وهو جعلهم الإسم مع (لا) كالشيء، الواحد. فهذا الذي هو المعنى الواجب للبناء. وإذا جعلت كلمتان كلمةً واحدة، فهم مما بينونهما على الفتح (٢) وذلك كضمهم الإسم إلى الإسم في الموضع الذي يدخلهما مع الحرفِ وكضم / ١٠ ب الصوت إلى الإسم، أو الفعل إلى الإسم في قول النحويين، والحرف إلى الفعل، والحرف إلى الإسم، والصوت إلى الصوت، فهذه الأنواعُ مع اختلافها يغلبُ عليها البناء، فلما بنى إذا ضم الصوت كذلك، بنى إذا ضمَّ إليه الحرفُ في هذا الباب (٣) فهذا هو المعنى الموجب للبناء. ألا ترى أن حركة البناء حدثت بعامل. إلا أن حركة البناء في هذا المبني هي الحركة التي كانت تكونُ للإعراب في هذا المبني قبل حاله المفضية به إلى البناء. ونظيره في هذا المعنى (قوله) (٤):

يا ابن أم

(٥) -----

(١) الكتاب ١ / ٣٤٥. والإيضاح ١ / ٢٣٩ - ٢٤١.

(٢) الشيرازيات ١٤٩ / ٣٨ أ. وهذا الرأي لأبي عثمان المازني. الفارسي ومذهبه اللغوي - ٣٥٧. بحث في مجلة كلية الإمام الأعظم العدد ٤ لسنة ١٩٧٨ / ١٣٩٨ هـ.

(٣) الإيضاح ١ / ٢٣٣ (فهو يعلل نصب المنادي المضاف أو الشبيه بالمضاف لطوله).

(٤) في الأصل (قولهم) توهما.

(٥) الشاهد رقم (٦١) ف / ٨ ب.

فيمُنْ جعلها إسمًا واحدًا. فإن قلت: فقد اتفقت الحركتان، وصارت في حالتين مختلفتين على صورة واحدة. وهذا مما يكون في المبنى. ألا تراهم قالوا: جئت من قبل وقبل ونحو ذلك. فإن إتفاق الصور في هذه الأشياء لا يدل على البناء. ألا ترى أن صورتى الرفع والجر في باب القاضي والغازي (١) متفقتان وهو مع ذلك معربٌ. وكذلك بابُ المثني والمعلّى في الأحوال الثلاثة على صورة واحدة، وهو مع ذلك معربٌ. فليس إتفاق الصور مما يوجبُ البناء في الكلم المبنية، وإنما الموجبُ ما ذكرتُ لك من مشابهة الحرف.

فأما موافقة الجر النصب هنا فهو كموافقة النصب الجر في التثنية، والجمع الذي على حدها. فلو جاز أن يكون الإسمُ غير المنصرف مبنياً في هذه الحال، لكانت التثنية والجمع كذلك أيضاً، فليس هذا الإتفاق للبناء وإنما هو لإجتماع النصب، والجر في كونهما فضلتين وكاملتين بعد إستعمال الجملة المتضمنة للفعل أو معنى الفعل بجزئها اللذين هما الحدث - والمحدث عنه، ومن ثم اتفقا أيضاً في باب الضمير.

والأفعال على ضربين (٢) : معربٌ، ومبني. فالمعربُ منها بالحركات الظاهرة هي الأفعال المضارعة، وهي التي تلحق أوائلها زيادة من إحدى هذه الزيادات، الأربع، وهي الهمزة والنون، والتاء، والياء (٣) وذلك قولك: أفعل أنا، وتفعل نحنُ وتفعل أنت، وهي في المؤنث الغائب، ويفعل هو. فهذه الأفعال هي الأفعال المعربة، وإنما أعربت بجملة الإعراب لمشابهتها الإسم، وخص كل ضرب من الإعراب بعامل عمل فيه ذلك. فعامل الرفع غير عامل النصب، والجزم، كما أن كل عامل من الناصب والجازم غير الآخر، فإعراب هذا الضرب من الفعل، الرفع والنصب، والجزم، ولا جر فيه (٤) كما كان في الإسم، وإنما إمتنع الجر فيه لأنه لا يكون إلا

(١) الشيرازيات (مسألة في القاضي والغازي والرامي) ٢٨ و ب.

(٢) الإيضاح العضدي ١ / ٣٠٧.

(٣) الإيضاح العضدي ١ / ٢٣.

(٤) أقسام الأخبار في (مجلة المورد ٧/٤/٢٠٤ - ٢٠٥).

بالإضافة. ألا ترى (أن) (١) الجرُّ يكونُ بأحدِ أمرين: أما إضافة إسم إلى إسم، أو إضافة فعلٍ إلى إسم، وكلاهما يوجب تخصيصاً، والغرض في صياغة هذه الأمثلة (التي تسمى) (٢) بالأفعال، خلاف التخصيص. ألا ترى أنها تكون الجرُّ المستفاد من الجملة. والغرض في الإضافة التخصيص، وإخراج المضاف بها من الإشاعة إلى المخصوص، فمنها ما تضع اليد عليه كغلام زيد، ودار الخليفة، ومنها ما يكون ضرباً من التخصيص، وإن لم يكن كالأول، كغلام رجل، وصاحب امرأة. فلما لم تخل الإضافة في كلا ضربيهما من أن تحدث تخصيصاً، وكان الغرض في صياغة الفعل خلاف ذلك، لما أعلمتك، لم تستقم الإضافة إليه. لأنه يصير نقصاً، (٣) لذلك الغرض الذي قصد به، ووضع من أجله. فمن أجل هذا لم تضاف إليه، كما لم يضاف إليه، لأن الإضافة توجب التعريف، ووضع الفعل بخلافه، وكذلك لم تدخل عليه لام التعريف، لأنه في باب إيجابه التخصيص مثل الإضافة، وتوصل في محاولة ذلك فيه إلى لفظ آخر غيره، جعل بمعناه، كما توصل إلى نداء ما فيه الألف واللام حيث لم يسغ اجتماعها مع حرف النداء إلى نداء شيء آخر جرى عليه ما فيه الألف واللام، وذلك قولهم: يا أيها الرجل، فكذلك حيث لم يسغ دخول (الألف) (٤) واللام على الفعل من حيث كان مؤدي إلى نقص الذي وضع له الفعل، أدخل على ما دل عليه، وذلك قولهم: هذا الضارب زيدا أمس. فلولا كون إسم الفاعل بمعنى الفعل، لم يجر هذا. ألا ترى أنك لو قلت: رأيت ضارباً زيدا أمس، لم يستقم. فإن قلت: هلا أضيف إلى الفعل. وإن كان لا يختص كما أضيف إلى النكرة المضاف إليها، لم توضع لخلاف التخصيص.

ألا ترى أن النكرة قد يعاقبها التعريف، فعلم بذلك إنها لم يقصد بها الإشاعة في جميع أحوالها، كما كان القصد في الفعل أن يكون لخلاف التخصيص

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل (المسمى) توهما.

(٣) الكتاب ١/٣.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

في جميع أحواله، للزوم هذا المعنى له وإمتناع تعريفه. فليس النكرة في جواز الإضافة إليها يدل على جواز الإضافة (إليه) (١) مما يدل على جواز الإضافة إلى الفعل كذلك.

وليس في الأسماء الجزم (٢) الذي في الأفعال، لأن عوامل الجزم لا معنى لدخولها على الإسم، وعملها ذلك فيه. ألا ترى أن المجازاة، والأمر، والنهي، ونفي الماضي على لفظ الأمر/ ١١ أ. لا يوجد في الإسم. فهنا إمتناع من جهة المعنى. وأما اللفظ فلأن الأسماء أدخل في الإعراب من الأفعال، فلما كان جزمه يؤدي إلى ضرب من البناء، رفض ذلك على أنه لو جزم على حد الفعل، لم يخل من أن تحذف له الحركة دون التنوين. أو التنوين دون الحركة. أو يحذف جميعاً، فلا يستقيم حذف التنوين دون الحركة، لأنه ليس بإعراب، وإنما هو حرف تابع له. والجزم يحذف حركات الإعراب. فإذا لم يكن التنوين إياها، لم يجر حذفه له، أو تحذف له الحركة دون التنوين، وهذه الحركة لا تحذفه ويترك التنوين، فلا يحذف بل قد يحذف التنوين، وتبقى الحركة، وذلك في نحو الإسم الذي لا ينصرف (٣). فأما أن تحذف الحركة، ويبقى التنوين، فلا يكون. فإن قلت فهلا جزم ما كان من هذا الضرب من الأسماء لشبهه بالفعل؟، فإن ذلك لا يستقيم. ألا ترى أن إمتناعه من الإنصاف، لم يمنع أن يضاف إليه كما يضاف إلى سائر الأسماء. فكما أجرى مجرى سائر الأسماء من جراء الإضافة إليه وأن كان ممتنعاً في الفعل، كذلك إمتنع جزمه من حيث لم يكن إلا في الفعل، لأن هذا الضرب من الأسماء في أحكام الأسماء المنصرفة، وإن كان الجر مع التنوين يمنعان من الدخول إليه. وإمتناعهما من ذلك، لا يمنع من تقدير ذلك له في الأصل، ووجوبه ان كان الشبه العارض للفعل قد منع منه. وما كان مقدراً في

(١) زيادة يقتضيهما السياق.

(٢) أي إلى الفعل.

(٣) أقسام الأخبار ١٧ - ٧ ب.

(اختلاف النحويون في الجزم لاية علة لم لا يدخل على الأسماء) في مجلة المورد ٧ / ع ٣ / ٢٠٧.

المعنى، كان بمنزلة المثبت في اللفظ. ويقوى ذلك إخراج الشاعر له إلى اللفظ عند الحاجة، فإنه يردده إلى ما يجب له في الأصل ولولا ذلك، لم يجز، ولم يستقم أن يحذف له جميعاً، لأنه في الفعل يحذف شيئاً واحداً، ولا يحذف في شيئين، فإن قلت : فقد يحذف حرفاً متحركاً في الفعل الذي تلحقه تثنية، الفاعلين وجمعهم، وفي المخاطب المؤنث، وذلك شيئان. فإن الحركة في هذا القبيل لما كانت لإلتقاء الساكنين، كان المحذوف كأنه شيء واحد. يدلك على ذلك، حذف اللام له إذا كان حرفاً ليناً، وهو حرف واحد مفرد من الحركة، فإذا كان الجزم يحذف له مفرد لم يستقم أن يحذف له شيئان لمخالفة ما يكون عليه في غير هذا الموضع. فأما إعراب هذا الضرب من الفعل، وهو الذي يلحق أوله زيادة من الزيادات الأربع، فلمشابهة الإسم (١). ووجهة الشبهة أن لفظه وأن كان أصله لما كان حاضراً فقد وقع على الآتى، وقوعه على الحاضر فصار أحدهما لا ينفصل من الآخر. كما أن رجلاً لا يدل على زيد دون عمرو.

فإذا أدخلت على الإسم حرفاً خصه لبعض ما كان يدل عليه، كما أن لام التعريف إذا دخلت على الإسم، خصته بغير ما كان يقع عليه، وزالت الإشاعة التي كانت قبل دخول الحرف. فهذا وجه من الشبه الذي يختص به هذا الضرب من الفعل دون أمثلة الآتى، وأمثلة الحاضر. ومن شبه هذا الضرب بالإسم دخول لام الإبتداء، عليه في حال وقوعه خبراً، ووجه الشبه إن هذه اللام تختص بالدخول على الأسماء المبتدأة دون الأفعال، وكان حقها في هذا الوضع أيضاً أن تقع أولاً، وصدراً، كما تقع في غير هذا الموضع، وذلك في نحو: أزيد منطلق، ولعمرو ذاهب. فكما لم يستقم إجتماع الحرفين أولاً لكونهما بمعنى واحد. والحرفان إذا كانا بمعنى واحد، لم يجز إجتماعهما آخراً إلى الخبر من حيث كان الخبر في المعنى هو المخبر عنه، وما يؤول إلى ما هو المخبر عنه في المعنى. فدخل على هذا الضرب من الفعل من حيث كان مشابهاً له ومقارناً. فلم يدخل على غيره

(١) الإيضاح العضدي / ٢٣.

وإن كانت في اللفظ قد وقعت غير صدرٍ. يدلك على ذلك أن التقدير به التقديم،
أجازه النحويون (نحو) (١) أن زيداً طعامك لآكلٍ. / ١١ ب فلولا أنه تقدم في
التقدير، لم يجرُ تقديم المفعول به عليه، كما لم يجرُ هنا. ولو قلت: أن زيداً آكلٌ
لطعاماً، لم يجرُ هنا. ولو قلت: أن زيداً آكلٌ لطعاماً، لم يجرُ، لأن حكم اللام، أن
تدخل على الخبر إذا كان في المعنى المبتدأ أو ما يؤول إلى ما هو هو. فإذا اقتضى
الخبر، فلا مدخل لها في ما كان فضلة. وإنما دخلت عليها حيث كانت متقدمة
للخبر. لأن التقدير بهذا الدخول عليه، كما كان التقدير به التقديم، وعلى هذا
قوله:

٩٤- أن أمراً خصني عمدا مودته

(٢)

فدخلت على الفضلة حيث كان الخبر بعدها. ومما يدلك على أن التقدير به
التقديم قولهم: إنك لرجل صدق. فوقعت على (أن)، وصار هذا الإبدال إلى الهمزة
من الفصل الموقع بينهما بالمبتدأ في المعنى، أو بالظرف، وذلك نحو: إن عندك
لزيدا و (... إن في ذلك لآية ...) (٣) وإن زيدا لقائماً، فالأبدال هنا كالفصل. ألا ترى
(إنما) لم تجتمع مع الحرف على الصورة التي تكون عليها في أكثر الكلام، فأما
اللام فيشبه أن تكون زائدة. ومما جاء في ذلك ما أنشده أبو زيد:

٩٥- وأما لهنك من تذكر أهلها

لعل شفا يأس، وأن لم تياس^(٤)

(١) زيادة يقتضياها السياق.

(٢) البيت لأبي زيد الطائي. وعجزه (على التناهي لعندي غير مكفور) نسب له في الكتاب (المتن
والهامش) ٢٨١/١. ولم ينسب في الإنصاف ٤٠٤/١، وشرح المفصل ٦٥/٨، والدرر ١١٦/١ و
٥٩/٢.

(٣) النحل ١١/١٦

(٤) البيت للمرار الفقعسي، نوادر أبي زيد ٢٨.

وأنشد أحمد بن يحيى :

٩٦- ألا ياسنا برقي على قلل الحمى

لهنك من برقي علي كريم^(١)

وأما الحركة المنوية التي هي غير خارجة إلى اللفظ، فتكون من الأسماء والأفعال. فالأسماء المقدر فيها ذلك على ضربين: أحدهما أن ينوي في حرف إعرابه الحركة في حال الرفع، والجر ويظهر في حال النصب، والآخر أن ينوي في حرف إعرابه الحركات الثلاث، ولا يظهر شيء من الحركات في فعله، كما ظهر فيما قبل فمثال الأول قولك : هذا القاضي. وهذا الغازي، وبالقاضي والغازي، وكذلك العمي، والشقي، والمجعي^(٢)، وكذلك قلنسوة وقلنسي، وعرقوة، وعرقو، على شعرة، وشعير. وتقول في النصب: رأيت قاضيا، وغازيا، وعميا، وشقيا، ومجعبيا، فتحركت في النصب بالفتحة. وتقول في الفعل: هو يغزو، وهو يرمي وكذلك يستجزي، ويستدعي، وتحركه في النصب فتقول: لن يغزو، ولن يرمي وكذلك هو يخشى، ولن يخشى، فالحركة في هذه اللامات منوية مقدرة. وكذلك هو يسلقى، ويجعبي، ويدلك على تقدير الحركة هنا، وحذفها لمجانستها حروف اللين أنها منها، وبعضها يحذف، وكرهت كما يكره اجتماع، الأمثال، والمقاربة. فيخفف، ذلك بأشياء تارة بالإدغام، وتارة بالحذف، وتارة بالقلب فكذلك الحركة فيما ذكرت لك، حذفت، وإن كانت مرادة في المعنى تحذف (في) (٣) نحو قولهم: علم أبو فلان وأحسننت. ونحو ذلك مما يدل على نية الحركة هنا، أن الشاعر إذا اضطر، أخرج ذلك، فلو أنه الأصل، ما كان ليفعل هذا، كما أنه إذا احتاج إلى تحريك الأول في المثالين (اللذين) (٤)، يجتمع فيهما على الإدغام، بين كقوله:

(١) البيت قيل لمحمد بن سلمه. نسب له في الخزانة (بولاق) ٣٣٩/٤. وقيل لرجل من بني نمير الكلابي كما في شرح المفصل ٦٣/٨، ولم ينسب البيت في مجالس ثعلب ١١٣/١ (ضمن خمسة أبيات). والدرر ١١٨/١. اللسان (لهن)، (صادر) ٣٩٣/١٣ و (قذي) (صادر) ١٧٣/١٥.

(٢) المنصف ٣ / ٨: المجعب: المصروع.

(٣) زيادة يقتضيهما السياق.

(٤) في الأصل (الذي) توهما.

٩٧- يشكو الوجد من اظليل واطلل

(١) -----

وكما قال :

٩٨- مهلا اعادل قد جريت من خلقي

إني أجودُ لأقوامٍ، وأن ضننوا^(٢)

وكما أظهرَ الحركة هنا التي هي من أصل البناء للحاجة، أن تتحرك بها،

وذلك قولُ الشاعر:

٩٩- ما أن رأيت، ولا أرى في مدتي

كجوارِيٍ يلعبنَ بالصحراء^(٣)

وقال:

١٠٠- فيوما يوافقنا الهوى غير ماضي

ويوما ترى فيهنَّ غولاً تغول^(٤)

وعلى هذا قوله:

١٠١- قد عجبْتُ مني، ومن يُعيليا

(٥) -----

(١) الرجز للعجاج وبعده (من طول املال وظهر املل) وهو في ديوانه (طبعة لا بيزك) / ٤٧،

والكتاب ١٦١/٢، والعضدات ١٢ أ، واللسان (ظلل) ٤٢٠/١١.

(٢) البيت لقعن بن أم صاحب. نسب له في/الكتاب ١١/١ و ١٦١/٢، الشيرازيات م ٢٠. واللسان (ظلل) ٤٢٠/١١.

(٣) البيت لم اهد إلى نسبه. الخزانة (بولاق) ٥٢٦/٣. وامالي الزجاجي ٨٣، وشرح المفصل ١٠١/١٠.

(٤) البيت لجريز بن عطية، وهو في ديوانه ٤٥٥ والحجة ٢٤٤/١، والكتاب ٥٩/٢، وشرح المفصل ١٠١/١٠.

(٥) الرجز للفرزدق، وبعده : «ما رأني خلقا مقوليا» نسب له في الدرر ١١/١. ولم ينسب في الكتاب ٥٩/٢، اللسان (علا) ٩٤/١٥ و (قلا) ٢٠٠ / ١٥.

وعلى هذا قول الآخر في الفعل .

١٠٢- ألم يأتيك، والأنباء تنمي

(١) -----

فهذا أسكنه من الضمة التي قدر حذفها للجزم، كما يحذفها من (يضرِبُ) ونحو ذلك من الصحيح الذي تعتقه الحركات، ولا يمتنع شيءٌ منها أن تدخل عليه. وأما قول الآخر:

١٠٣- إذا العجوز غضبت فطلق

ولا ترضاهما، ولا تملقُ^(٢)

وقول الآخر :

١٠٤- وتضحكُ مني شيخةٌ عبشميةٌ

كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً^(٣)

(فترضاهما) لا يستقيم أن تقدر فيه، ما قدرت في: (ألم يأتيك). ألا أن الألف شبيهةٌ بالياء فأجريتُهُ مجراها. وكذلك قوله: (كأن لم ترى). وبعض البغداديين يذهبُ في ذلك على ما حكى لي أنه حذف لام الفعل المجزم. وأن هذه الألف هي المبدلة من الهمزة، وليس هذا بالواسع على أن سيويوه قد حكى المرأة، والكمأة^(٤) فقياس هذا قياسٌ لم ترهُ في قول القائل.

(١) البيت مطلع قصيدة لقيس بن زهير العبسي في أبل للربيع بن زياد العبسي. وعجزه : (بما لاقت

لبون بني زياد). نسب له في الكتاب (الهامش) ١٥/١، وشرح المفصل ٢٨/٨، ولم ينسب في

الكتاب ٥٩/٢، والإنصاف ٣٠/١ وشرح المفصل ١٠٤/١٠.

(٢) البيتان من الرجز لرؤبة بن العجاج، وهما في شرح المفصل ١٠٦/١٠ والإنصاف ٢٦/١ والدرر

٢٨/١. والحجة ٦٨/١.

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي. من قصيدة قالها حين وقع في أسر تميم، نسب له في

الحجة ٦٨/١ وشرح المفصل ٥٠/٥ و ٩٧ و ١١١/٩ (الصدر).

(٤) اللسان (طبعة بيروت) ١٥٦/١.

والضرب الآخر هو ما ينوي في حرف إعرابه الحركات الثلاث، ولا يظهر شيئاً منها في حالة من أحوال الإسم فهو نحو: الرجا، والعصا، والمعلی، والمتنى، والمسرى، والمعزى، والأرطى، وحبارى، وحبلى، وقرقرى، فحرف الإعراب في هذا القبيل يكون على صورة واحدة في الرفع، والنصب، والجر، تقول: هذا المعلی، ورأيت المعلی، ومررت بالمعلی، فتستوى الصورة في الأحوال الثلاث في ظاهر اللفظ، والحركة مقدرة منوية. يدلك على ذلك إنقلاب اللامات في هذه الأشياء إلى الألف. ولولا تقدير الحركة، لم تنقلب. ألا ترى أنهم، قالوا: (الواو) و (ولي) فصحت الحروف حيث كانت في مواضع سكون، وتقول: (غزونا) و (رمىنا) فتصحهما لسكونهما، ولا تقلب، كما قلبت في (غزا) (١) و (رمى) حيث كانا في موضع حركة. وكذلك هذه / ١٢ آ اللامات، انقلبت إلى، الألف لكونها في مواضع الحركة، وتقدر ذلك فيها. وهذا مما يدل أن الغرض من الأسماء أن تكون معرضة للعوامل، والأخبار عنها. ألا ترى أن الحركة تجب لها بالعوامل، وأنت لا تجد لهذه الأسماء حالا تصح فيها هذه اللامات فهذا من أمر الإسم يدل على أن الغرض فيه الأخبار عنه، وما جرى مجرى الأخبار من التعريض للعوامل. وليس العصا، والرجا في هذا كغزا، ورمى، لأن الحركة في الفعل حركة بناء، وحركة الإسم حركة إعراب، والإعراب لا يكون إلا بعوامل. فالوجه فيه ما ذكرناه. فأما قولك: هو يغشى. وفي النصب، لن يغشى. فالألف في الموضعين في تقدير حركة. والحركة توجب القلب، إذا كانت ضمة، كما توجبه إذا كانت فتحة.

إلا أن هذه الحروف كلها تجتمع في الحذف للجزم لمعاقبتهما الحركة، فإنها من جنسها، فكما حذفت الحركات للجزم، كذلك حذفت هذه الحروف له، وما يختلف آخره بالحروف على ضربين: أحدهما أن يكون الحرف زائداً، والآخر أن يكون الحرف غير زائد.

وغير الزائد يمثله النحويون بالفاء، والعين واللام. والزائد هو النون اللاحقة

(١) الشيرازيات م ١١٧/٦ - ١٢٦ (مسألة في الغازي والرامي).

لفعل المخاطب المؤنث بعد الياء التي هي علامة لضميره، وفي فعل الإثنين والجمع المذكور، وذلك قولك: أنت تضربين، وأنتما تضربان، وأنتم تضربون. فهذه النون في دلالتها على الرفع، وكونها علامة له، بمنزلة الضمة في قولك: هو يضرب. ومن ثم حذفت حيث تحذف الضمة. ألا ترى أنك تقول: هل تضربان؟ وهل تضربين؟ فتحذف هذه النون في المواضع التي تحذف فيها الرفع من الفعل. وتحذفها أيضاً في الجزم. وتضم النصب إلى الجزم هنا كما ضمنت النصب إلى الجر في الإسم فهذا الحرف الزائد.

فأما غير الزائد، فإن لامات الفعل إذا كن ياء، أو واوا، أو ألفا منقلبا عن أحدهما، لما حذفت في الجزم لمشابهتها الحركات، ومجانستها لها، صار ثباتها يدل على غير الجزم. كما صار ثبات الحركات في الأفعال المضارعة دالاً على الإعراب. فأما الألف في يخشى فإنها ثبتت في حال الرفع، والنصب.

وتجرى الياء التي هي زائدة في نحو: يسلقى، مجرى هذه اللامات في الحذف للجزم. فالحذف في هذين الضربين قد جرى في كونه إعراباً مجرى الحركة، كما أجريت الحركة مجرى الحرف في غير هذا الموضع من كلامهم. وإنما كان كذلك لأن هذه الحركات وإن كان الصوت بها نقص عن الصوت بالحروف، من حيث كانت خارجة من مخارج بعض الحروف. ألا ترى أن الصوت ببعض الحروف، أزيد منه في بعض؟ ولا يخرج ما يزيد الصوت فيه على الآخر من مساواته له في أنه حرف كما أنه حرف، وفي أنه يعتد به إعتداد الأنقص الصوت. فكذلك قام الحرف مقام الحركة، كما قامت الحركة مقام الحرف. ومما جرى الحرف فيه مجرى الحركة أن الإسم إذا كان ساكن الأوسط مؤنثاً معرفة، فمن العرب من يصرفه. فإذا تحرك الأوسط نحو: قدم، لم يصرفه أحد. كما أنه إذا كان على أربعة أحرف نحو: عناق وزينب، لم يصرفه أحد. فقد عودلت الحركة بالحرف هنا، وأجريت مجراه.

ومما أجريت الحركة فيه مجرى الحرف، أن الإسم إذا كان على أربعة أحرف

أحدهما ساكن، كان الآخر منه الفا فإنك إذا أضفت إليه، كنت مخيراً في إبدال الواو من الألف، وحذفها، وذلك قولك في حبل: حبلوي. وحبلي. وفي موسى: موسوي، وموسي (١) فإذا كان على خمسة أحرفٍ آخره ألفٌ، حذفتُ الألفُ، ولم تبدلُ منه الواو. كما أبدلت في الباب الأول، وذلك قولك في مرامي، وحباري، مرامي وحباري ليس إلا. وكذلك لو كان الحرف على أربعة أحرفٍ آخره ألفٌ متتابع الحركات. تقول في جمزي وملهي: جمزي، ملهي. فتحذف الألف، كما حذفتها من ذوات الخمسة. فقد عودل بالحركة هنا الحرف. كما عودل بها في باب (قدم) فلما جرت الحركة مجرى الحرف في هذه المواضع، كذلك جرى الحرف مجرى الحركة في ما ذكرت لك في كونه إعراباً كالحركات. فأما قولهم: لم يكن. قول من قال: لم يك (إنها أن تك مثقال حبة...) (٢)، وحذف النون هنا فإنها حذفت في حال السكون بعد حذف الحركة للجزم لكثرة الإستعمال، حرفٌ يشابه هذه الحروف اللينة ويجرى مجراها. ألا ترى أنهم يدغمونها كما يدغم بعضهما في بعضٍ وتزاد في مواضع زيادتها، وتحذف لالتقاء الساكنين في نحو: (...أحد الله) (٣) و (حميدٌ الذي أحج داره). فأبدلت منها في: رأيت زيدا. و (...لنسفعا...) (٤) وأبدلت من الواو أيضاً في: صنعاني. وبهراني. ألا ترى أنها لا تخلو من أن تكون بدلاً من الهمزة، أو الواو في (صنعاني). فإن أبدلتها من الهمزة، لم يسهل ذلك لتباعد ما بينهما، وأنه لم تبدل إحداهما من الأخرى للتعارب، والتباعد، فإذا لم يستقم إبدالها من الهمزة، لذلك علمت أنها بدلٌ من الواو التي / ١٢ ب تبدل من الهمزة في الإضافة. فلما جرت النون مجرى هذه الحروف، شبهتُ بهن أيضاً ساكنة في هذا الموضع، فحذفت للجزم، كما حذفت الواو، والياء، والألف لموافقتهما لهن في السكون، وكونها لاما. واللامات أضعف

(١) المسائل الشيرازيات ١١ آ - ١٤ ب (مسألة إذا أضيف إلى موسى إسم رجل).

(٢) لقمان ١٦/٣١.

(٣) الإخلاص ١/١١٢ و ٢. هذه قراءة أبي عمرو (بضم الدال). معاني القرآن الفراء ٢٩٩/٣.

وكتاب السبعة ٧٠١ العسكرية ١٧ آ.

(٤) العلق ٩٦ / ١٥.

من العينات، والحذفُ عليها أشد تسلطاً، كما أن الفاءات أقوى من العينات، إلا ترى أن اللام تعتقب عليها حركات الإعراب، وضروبُ الإضافة، والتحريكُ لإلتقاء الساكنين، فحذفت هذه النونُ في الجزم ساكنةً لهذه المشابهة. وإذا تركتُ، لم تحذفْ لزوال شبهها بهن بالحركة. ألا ترى أن هذه الحروف يغلب عليها السكون. ولا تحرك بالكسر في موضع. فلما صارت هذه النون في موضع تحرك بالكسر ما بينها فأثبتتها في (لم يكن) القوم: (لم يكن الذين كفروا...) (١).

من قال: لم يك زيد منطلقاً، فقد جاء في بعض الأشعار محذوفة، وهي في موضع حركة.

أنشدوا:

لم يك الحق عل أن هاجه

رسم دارٍ قد تعفي ودثر (٢)

فهذا إن قلت: فيه أن الجزم لحقه قبل الحاق الساكن، وإجماعه معه. فكأن الساكن لحق، وقد مضى الحذف في الحرف، ونظيرُ هذا إنشاد من أنشد:

١٠٥ - فغض الطرف أنك من نمير

(٣) _ _ _ _ _

حرك الساكن الأول، فلحق الساكن الثاني، وقد مضى الحذف بالفتح للساكن الأول، فكذاك لحق الساكن، وقد مضى الحذف، في الحرف. وإن شئت، قلت: أن الحركة هنا كانت لالتقاء الساكنين لم يعتد بها، وكان الحرف في نية سكون فلما كان يحذفها ساكنة، كذلك يحذفها إذا كانت في نية سكون. فأما

(١) البينة ٩٨ / ١

(٢) الشاهد رقم (٤٢) / ٧ ب .

(٣) هذا صدر بيت لجريز بن عطية. وعجزه (فلا كعبا بلغت ولا كلابا) وهو في ديوانه (طبعة دار

المعارف) ٧٥، والأغاني (بولاق) ٧/٥٥. ونسب له في /شرح المفصل ٩/١٢٨. ولم ينسب في

الكتاب (الصدر) ١٦٠/٢.

حذف هذه النون، فعلى ما ذكرت لك من إستعمالهم لها ساكنة، ثم حذفت للجزم هي وحدها لا للجزم، والحركة، والحرف جميعا، لأن حذفها لها لا يسوغ. فاما حذف النون في التثنية والجمع، وهي متحركة، فلأن الحركة للساكنين، وحركة إلتقاء الساكنين في تقدير السكون. فكان الحذف لحق شيئا واحداً.

ونظير قولهم: (لم يك) في أنه حذف لحق بعد حذف قولهم: لم أبال فحذفت الياء للجزم. ثم كثر إستعمالهم: (لم أبال)، فكان الحركة حذفت للجزم، كما حذفت النون للجزم في (لم يكن)، فصار (لم أبال) فاعلم. ثم قيل: (لم أبال) في الوقف ثم حذفت الألف، لإلتقاء الساكنين، فصار (لم أبال) (١) وزعم الخليل أن قوماً يقولون. لم أبله. فهؤلاء هم الذين حذفوا الألف من (لم أبال) لإلتقاء الساكنين. ثم حركوا اللام بالكسر لإلتقاء الساكنين. إنها وهي الهاء، ولم يردوا الألف المحذوفة لإلتقائهما. وإن حركت الساكن الذي من أجله حذفت الساكن الأول، لأن حركته لإلتقاء الساكنين. وكذلك كان ينبغي أن يكون ما أنشده أبو زيد:

١٠٦ - أيها فداء لك يا فضالهُ أجره الرمح ولا تهاله (٢)

كان القياس أن لا ترد الألف، كما يردون (٣) في (لم أبله)، وردها ضعيفاً، لكون الحركة لإلتقاء الساكنين. ألا ترى أن قياس هذا أن تقول: نومي الليل. وهذا لا يقال. ويضعفه أيضاً قولهم: رمت المرأة. فلم يردوا اللام مع تحرك الساكن الذي من أجله حذفت. فكذلك كان قياس هذا. الا أنه جعل الحركة غير اللازمة لإقامة الوزن والقافية. وقد قالوا مع ذلك: (ريا) فادغموا. ونظير هذا في الضعف قول الآخر:

(١) الشيرازيات م ١٤/١٤٩.

(٢) البيت لم اهتمد لنسبته. النوادر لأبي زيد ١٣، والحجة ١/٥٠ و ٨٩. والشاهد فيه: لا تهل بالجزم على البناء للمجهول.

(٣) في الأصل (يردوا) توهما.

١٠٧- له متنتان خطاتا كما اكبُ على ساعديه النمر^(١)

رد اللام كما رد الأول (العين) للضرورة، ولا تقول: بغت المرأة، ونحوه في الكلام إلا بالحذف، وترك الإعتداد بالحركة. وقد يمكن في هذا أن يكون حذف نون التثنية للضرورة، فلا يكون الألف علامة للضمير، وتكون كقول الآخر:

١٠٨- إبني كليب أن عمي للذا - - - - - (٢)

فكما لا يكون هذا إلا علي حذف النون، كذلك يجوز أن يكون ما في البيت الآخر على حذف النون، وقد كان أبو بكر اجازه مرة في قول الشاعر:

١٠٩- قد سالم الحيات منه القدا - - - - - (٣)

أن تكون القدمان فاعلتين، وحذف النون، كما حذف في ما ذكرت لك، وهذا غير ممتنع.

(تمت المسائل العسكرية بحمد الله وعونه، وكان الفراغ منها في يوم السبت العاشر من شهر جمادي الآخرة من سنة خمس عشرة وستمائة، على يدى العبد الضعيف المقر بذنبه، الراجي عفو ربه، أحمد بن تميم بن هشام اللبلي، بمدينة السلام المحروسة، على الأصل المنقول منه بخط ابن بلبل، وكان فيه إسقاط كلمات، وتصحيف مواضع، أصلحت في نسختي هذه بعضها، وقت كتابتها، وعلمت على الباقي إلى الفراغ، إلى معاودة النظر فيها، إن شاء الله تعالى، والحمد لله رب العالمين، والصلاة على محمد وآله^(٤) .

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه (طبعة دار المعارف) ١٦٤، ونسب له في شرح المفصل ٢٨/٩. ولم ينسب في الحجة (الصدر) ٩٢/١ و ١٦٤.

(٢) البيت للأخطل يفخر على جرير وعجزه : (قتلا الملوك، وفككا الأغلالا) ديوانه (طبعة بيروت) ٤٤، والخزانة (بولاق) ٥٠٠/٢ واللسان (لذا) ٢٤٥/١٥.

(٣) الرجز إلى عبد بني عبس وبعده : (الأفعوان والشجاع الشجعما) نسبه سيبويه إلى بني عبس في الكتاب ١٤٥/١. ونسبه الأعم إلى العجاج ١٤٥/١. ولم ينسب في الحجة ٩٣/١ واللسان (شجعم) ٣١٩/١٢.

(٤) العسكريات ١٢ ب.

أهم المصادر والمراجع

- ١- إبراهيم أنيس (دكتور)
 - في اللهجات العربية - القاهرة - ١٩٦٥ م
 - من أسرار العربية - القاهرة - ١٩٦٦ م
- ٢- إبراهيم السامرائي (دكتور)
 - دراسات في اللغة - مطبعة العاني - بغداد ١٩٦١ م
 - العربية بين أمسها وحاضرها - دار الحرية - بغداد - ١٩٧٨ م
 - الفعل زمانه وأبنيته - مطبعة العاني - بغداد - ١٩٦٦ .
 - فقه اللغة المقارن دار العلم للملايين - ط ٢ - بيروت ١٩٧٨ م .
- ٣- إبراهيم مصطفى :
 - أحياء النحو - مطبعة لجنة التأليف - القاهرة - ١٩٥٩ م
- ٤- ابن الأثير :
 - الكامل في التاريخ - المطبعة المنيرية - مصر .
- ٥- الأخطل :
 - شعر الأخطل - طبع الأب أنطوان صالحاني اليسوعي - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩٣٥ م .
- ٦- امرؤ القيس :
 - الديوان - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٧- ابن الأنباري (كمال الدين بن محمد)
 - الإنصاف في مسائل الخلاف - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

- مطبعة السعادة - ط ٤ - مصر - ١٩٦١ م.
- نزهة الالباء في طبقات الابداء - مطبعة المدني - مصر.
- ٨- برجشتراسر :
- التطور النحوي - القاهرة - ١٩٢٩ م.
- ٩- بروكلمان (كارل) :
- تاريخ الأدب العربي - ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار - ط ٣ - دار المعارف مصر ١٩٧٤ م.
- ١٠- بشر بن أبي خازم:
- الديوان - تحقيق عزة حسن - دمشق ١٩٧٩ هـ.
- ١١- البغدادي (عبد القادر بن عمر)
- الخزانة - مطبعة بولاق - مصر.
- الخزانة - تحقيق عبد السلام محمد هارون - دار الكاتب العربي - القاهرة ١٩٦٧ م.
- ١٢- التبريزي (أبو زكريا يحيى بن علي)
- شرح القصائد العشر - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة المدني - ط ١ - مصر ١٩٦٢ م.
- ١٣- إبن تغري بردي:
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - دار الكتب - ط ١ - مصر ١٩٣٣ م.
- ١٤- تمام حسان (دكتور) :
- اللغة العربية معناها ومبناها - مطابع الهيئة المصرية - مصر ١٩٧٣ م.
- ١٥- ثعلب (أحمد بن يحيى ٢٩١ هـ)
- مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام محمد هارون - دار المعارف - مصر ١٩٤٨ م.
- ١٦- الجاحظ (عمرو بن بحر):
- البيان والتبيين - تحقيق عبد السلام هارون لجنة التأليف - مصر.

- ١٧- الجرجاني (عبد القاهر) :
 - دلائل الإعجاز - دار المعرفة - بيروت ١٩٧٨ م.
- ١٨- الجرجاني (علي بن عبد العزيز)
 - الوساطة بين المتنبي وخصومه - مطبعة العرفان - صيدا ١٣٣١ هـ.
- ١٩- ابن الجزري :
 - تقريب النشر في القراءات العشر - تحقيق إبراهيم عطوة - مطبعة مصطفى الحلبي - مصر ١٩٦١ م.
- ٢٠- جرير بن عطية :
 - شرح الديوان - محمد إسماعيل الصاوي - مطبعة الصاوي - ط١ - مصر.
- ٢١- جرير والفرزدق :
 - النقائض بين جرير والفرزدق - تحقيق بيفان - ليدن ١٩٠٨.
- ٢٢- ابن جني :
 - الخصائص - تحقيق محمد علي النجار - مطبعة دار الكتب - مصر ١٩٥٥ م.
- المحتسب - تحقيق علي النجدي ناصف - عبد الفتاح شلبي - القاهرة ١٩٦٩ م.
- المنصف لكتاب التصريف للمازني - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - مطبعة مصطفى الحلبي ط١ - مصر ١٩٥٤ م.
- ٢٣- جواد علي (دكتور) :
 - المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام - مطبعة دار العلم -
- ٢٤- حسن عون (دكتور) :
 - اللغة والنحو - مطبعة رويال - ط١ - الإسكندرية ١٩٥٢ م.
- ٢٥- الحموي (ياقوت) :
 - معجم الأدباء - مطبعة الحلبي - ط١ - مصر.
 - معجم البلدان - لا ييزك - ١٩٦٨ م.

٢٦- الخطيب البغدادي :

- تاريخ بغداد أو مدينة السلام - مطبعة السعادة - مصر ١٩٣١ م.

٢٧- ابن خلكان:

- وفيات الأعيان وأنباء الزمان - تحقيق محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - مصر ١٩٤٨ م.

٢٨- الخليل ابن أحمد الفراهيدي :

- العين - تحقيق الدكتور عبد الله درويش - مطبعة العاني - ط١ - بغداد ١٩٦٧ م.

٢٩- ابن خير الأندلسي :

- فهرست ابن خير - ط٢ بيروت ١٩٦٣ م.

٣٠- خير الدين الزركلي :

- الإعلام - ط٣ - دمشق.

٣١- ابن دريد :

- الإشتقاق - تحقيق عبد السلام هارون - مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٨ م.

- جمهرة اللغة - مطبعة مجلس دائرة المعارف - حيدر آباد - الدكن ١٣٤٤ هـ.

٣٢- أبو دؤاد الأيادي :

- الديوان - تحقيق غوستاف فون غرنباوم - دار مكتبة بيروت ١٩٥٩ م.

٣٣- الذهبي :

- تذكرة الحفاظ - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد ١٩٥٨ م.

٣٤- رمضان عبد التواب (دكتور):

- فصول في فقه العربية - مطبعة دار الحمامي - ط١ - مصر ١٩٧٣ م.

- لحن العامة والتطور اللغوي - مطبعة دار المعارف - ط١ - مصر ١٩٦٧ م.

٣٥- الزبيدي (محمد مرتضى):

- تاج العروس - دار صادر - بيروت ١٩٦٦ م.

٣٦- الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق):

- الأمالي - تحقيق عبد السلام محمد هارون - مطبعة المدني - ط ١ - مصر
١٣٨٢هـ.

- الإيضاح - تحقيق مازن المبارك - مطبعة المدني - مصر ١٩٥٩ م.
- الجمل - مطبعة مكنسكسيك - ط ٢ - باريس ١٩٥٧ م.

٣٧- الزمخشري :

- أساس البلاغة - دار صادر - بيروت ١٩٦٥ م.
- ربيع الأبرار - مخطوط - دمشق - رقم ٣٢٦٣.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل - دار الكتاب العربي - لبنان.

٣٨- زهير بن أبي سلمى:

- شرح الديوان - مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٩٤٤ م.

٣٩- أبو زيد :

- النوادر - تحقيق سعيد الخوري - بيروت ١٨٩٤ م.

٤٠- أبو سعيد الأبي الوزير:

- كتاب نثر الدرر - مخطوط - كوبر يلي رقم ١٤٠٣

٤١- ابن سلام (محمد بن سلام الجمحي ٢٣١هـ):

- طبقات فحول الشعراء - تحقيق محمود محمد شاكر - دار المعارف -
مصر ١٩٥٢ م.

٤٢- سبويه :

- الكتاب - مطبعة بولاق - مصر ١٣١٦هـ.

٤٣- ابن سيده (علي بن إسماعيل ٤٥٨هـ):

- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة - تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار -
ط ١ - ١٩٥٨ م.

- المخصص - بولاق - ط ١ - مصر ١٣١٦هـ.

٤٤- ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل):

- الأصول في النحو العربي - تحقيق للدكتور عبد الحسين الفتلي الجزء الأول مطبعة النعان - النجف ١٩٧٣ م.

الجزء الثاني - مطبعة سلمان الأعظمي - بغداد ١٩٧٣ م.

٤٥- السيرافي (يوسف بن أبي سعيد ٣٨٥هـ)

- أخبار النحويين البصريين - تحقيق محمد عبد المنعم الخفاجي - ط ١ - مصر:

- شرح أبيات سيبويه - تحقيق الدكتور محمد علي الريح - مطبعة دار الفكر - مصر ١٩٧٤.

٤٦- السيوطي (عبد الرحمن جلال الدين):

- الأشباه والنظائر - حيدر آباد - ط ٢ - الدكن ١٣٥٩ هـ

- الإقتراح في علم أصول النحو - تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم مطبعة السعادة - ط ١ - القاهرة ١٩٧٦ م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - تحقيق أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى الحلبي - ط ١ - مصر ١٩٦٤ م.

- طبقات الحفاظ - تحقيق علي محمد عمر - مطبعة مكتبة وهبة - مصر.

- المزهرة - تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية - مطبعة عيسى الحلبي - مصر.

٤٧- الشنقيطي:

- الدرر اللوامع على همع الهوامع - مطبعة كردستان العلمية - ط ١ - مصر ١٣٢٨ هـ.

٤٨- الصبان:

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية مع شواهد العيني - دار إحياء الكتب العربية - مصر.

٤٩- الطبرسي :

- مجمع البيان في تفسير القرآن - دار الحياة - بيروت ١٩٦١ م.

٥٠- العاملي (السيد محسن الأمن):

- أعيان الشيعة - مطبعة الإتيقان - دمشق ١٩٤٦ م.

٥١- عبد الجبار علوان:

- الشواهد والإستشهاد في النحو - مطبعة الزهراء - ط ١ - بغداد ١٩٧٦ م.

٥٢- عبد المتعال الصعيدي :

- النحو الجديد - المطبعة النموذجية - مصر ١٩٤٧.

٥٣- عبد الفتاح شلبي (دكتور):

- أبو علي الفارسي - مكتبة النهضة - القاهرة ١٩٥٨ م.

٥٤- العجاج :

- الديوان - نشر وليم بن الورد - لايبزك ١٩٠٣ م.

٥٥- العرب:

- مجموع أشعار العرب . عناية وليم بن الورد - لايبزك ١٩٠٣ م.

٥٦- العسقلاني (أحمد بن حجر):

- لسان الميزان - مطبعة مجلس دائرة المعارف - الهند ١٣٣٠ هـ.

٥٧- ابن عصفور:

- المقرب - تحقيق الدكتور عبد الستار الجواربي. وعبد الله الجبوري -

بغداد .

٥٨- أبو علي النحوي:

- الأغفال - مخطوط - دار الكتب نحو ٥٢.

- الأغفال - رسالة ماجستير - محمد حسن إسماعيل - كلية أداب عين

شمس القاهرة.

- أقسام الأخبار - تحقيق الدكتور علي جابر منصور - مجلة المورد م ٩ -

ع ١ - بغداد ١٩٧٨.

- الإيضاح العضدي - تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود - ط ١ - دار
التأليف - مصر ١٩٦٩ م.

- البصريات - مخطوط - معهد المخطوطات - نحو ١٥١.

- الحجة - مخطوط - جامعة القاهرة - لغة ٢٤٠١٢

- الحجة - تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي - دار الكتاب العربي - مصر.

- الحلبيات - مخطوط - دار الكتب نحو ٥ ش.

- العضديات - مخطوط - ظاهرية - دمشق عام ٧٧٩٩.

- كتاب الشعر - تحقيق الدكتور علي جابر منصور - مجلة المورد - م ٩ -

١ع - بغداد ١٩٨٠ م.

- المسائل الشيرازيات - مخطوط - معهد المخطوطات - جامعة الدول

العربية ١٣٧٩.

- المسائل الشيرازيات - رسالة دكتوراه - علي جابر منصور - كلية الآداب

- جامعة عين شمس - مصر ١٩٧٦ م.

٥٩- عمر فروخ :

- تاريخ الأدب العربي - دار العلم - ط ١ بيروت ١٩٦٧ م.

٦٠- العيني :

- شرح شواهد شروح الألفية - بهامش خزانة الأدب - بولاق - مصر

١٢٩٩ هـ.

٦١- فتحي عبد الفتاح الدجني :

- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي - مطبعة وكالة المطبوعات - ط ١ -

الكويت ١٩٧٤ م.

٦٢- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد ٢٠٧ هـ) :

- معاني القرآن - تحقيق محمد علي النجار - مطابع سجل العرب - مصر.

٦٣- الفرزدق :

- شرح ديوانه - الصاوي - مصر ١٣٥٤ هـ.

٦٤- الفيروز آبادي :

- البلغة في تاريخ أئمة اللغة - تحقيق محمد المصري - دمشق ١٩٧٢ م.
- القاموس المحيط - المطبعة الحسينية المصرية - ط ٢ - القاهرة ١٣٤٤ هـ

٦٥- القالي (إسماعيل أبو القاسم):

الأمالي - مطبعة دار الكتب - ط ٢ مصر ١٩٢٦ م.

٦٦- ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم ٢٧٦هـ) :

- تأويل مشكل القرآن. تحقيق السيد أحمد صقر. دار أحياء الكتب.

- الشعر والشعراء - مطبعة دار الثقافة - ط ٢ - بيروت ١٩٦٩ م.

٦٧- القفطي (علي بن يوسف) :

- أنباه الرواة - تحقيق محمد أبو الفضل - دار الكتب - القاهرة ١٩٥٠ م.

٦٨- لبيد بن ربيعة:

- الديوان - تحقيق إحسان عباس - الكويت ١٩٦٢ م.

٦٩- ابن مجاهد :

- كتاب السبعة في القراءات - تحقيق الدكتور شوقي ضيف دار المعارف -

مصر ١٩٧٢ م.

٧٠- محمد بن يزيد (المبرد):

- المقتضب تحقيق عبد الخالق عضيمه - مطبعة المجلس الأعلى للشؤون

الإسلامية - القاهرة ١٣٨٨ هـ.

٧١- المخزومي (مهدي) دكتور:

- الخليل بن أحمد الفراهيدي (أعماله ومنهجه) - مطبعة الزهراء - بغداد

١٩٦٠ م.

- مدرسة الكوفة - مطبعة مصطفى الحلبي - ط ٢ - مصر ١٩٥٨ م.

٧٢- المرزباني :

- معجم الشعراء - تحقيق عبد الستار فراج - مصر.

- نور القبس المختصر من المقتبس - تحقيق رودولف زلهاييم ١٩٦٤ م.

٧٣- المرزوقي :

- شرح ديوان الحماسة - تحقيق عبد السلام هارون لجنة التأليف - مصر
١٩٥١ م.

٧٤- المعري (أبو العلاء):

- رسالة الغفران - تحقيق بنت الشاطي - ط ٥ - مصر.

٧٥- الميداني (أحمد بن محمد ٥١٨هـ):

- مجمع الأمثال - تحقيق محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - ط ٢
- مصر ١٩٥٩ م.

٧٦- النحاس (أحمد بن محمد):

- شرح أبيات سيبويه - تحقيق الدكتور زهير غازي - مطبعة الغرى - ط ١
- النجف ١٩٧٤ م.

٧٧- ابن النديم:

- الفهرست - دار المعرفة - بيروت .

٧٨- أبو نصر (الحسن بن أسد ٢٨٧هـ)

- شرح الأبيات المشككة الإعراب - مخطوط - دار الكتب نحو ٦٤ س.

٧٩- الهذليون:

- شرح أشعار الهذليين - السكرى - تحقيق عبد الستار فراج - مطبعة
المدنى - مصر ١٣٨٤هـ.

٨٠- ابن هشام (عبد الله بن يوسف) (٧٦١هـ):

- الإعراب عن قواعد الإعراب - مطبعة حجازي - القاهرة.

- مغني اللبيب - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة المدنى -
مصر ١٣٨٧هـ.

٨١- ابن يعيش :

- شرح المفصل - نشر محمد منير عبده المطبعة المنيرية - مصر.

الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية	رقمها	السورة
	١٢٣	«لا تجزي نفس عن نفس شيئا»	٢	البقرة
	٢٣٣	«ولا تضار والدة»		
	٢٨٨	«يتربصن بأنفسهن»		
	٧٥	«من أن تأمنه بدينار»	٣	آل عمران
	١٩٠	«واختلاف الليل والنهار لآيات»		
	٣	«ذلك أدنى ألا تعولوا»	٤	النساء
		«قل رأيتم أن أخذ الله سمعكم	٦	الأنعام
	٤٦	وأبصاركم»		
		«ولتصغ إليه أفئدة الذين لا يؤمنون		
	١١٣	بالآخرة»		
	١١٧	«إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله»		
	٢٠	«وما ووري عنهما من سوءاتهما فهل	٧	الأعراف
	٥٣	لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد»		
		«سواء عليكم أذعوتموهم، أم أنتم		
	١٩٣	صامتون»		
	٣٠	«وقالت اليهود عزيز بن الله	٩	التوبة
	٦٢	يحلفون بالله لكم ليرضوكم»		
	١١٧	«من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم»		

	«ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم	١٠	يونس
١٨	ولا ينفعهم»		
٢٧	«وجزاء سنة بمثلها»		
٧١	«ومن وراء إسحاق يعقوب»	١١	هود
٢٨	«أنلزمكموها»		
٢٩	«يوسف أعرض عن هذا»	١٢	يوسف
٤٣	«إن كنتم للرؤيا تعبرون»		
٣١	«قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة»	١٤	إبراهيم
١١	«إن في ذلك لآية»	١٦	النحل
٦٦	«نسقيكم مما في بطونه»		
٧٣	«ما لا يملك لهم رزقاً ولا يستطيعون»		
١٢٤	«وإن ربك ليحكم بينهم»		
٥٣	«وقل ... التي هي أحسن»	١٧	الإسراء
٦٤	«ذلك ما كنا نبغ»	١٨	الكهف
٣٨	«اسمع بهم وأبصر»	١٩	مريم
٤٢	«يا أبة لم تعبد»		
٧٥	«فليمدد له الرحمن مداً»		
٣٦	« هيهات هيهات لما توعدون»	٢٣	المؤمنون
٣٥	«أبعدكم أنكم إذا متم، وكنتم		
٢٥	تراباً وعظاماً أنكم مخرجون»		
٥	«ويعلمون أن الله هو الحق المبين»	٢٤	النور
	« فهي تملئ عليه بكرة وأصيلاً»	٢٥	الفرقان
	«يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ		
٢٢	للمجرمين»		
٤١	« أهذا الذي بعث الله رسولا»		
٧٢	« ردف لكم»	٢٧	النمل

	العنكبوت	٢٩	« أفحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا :
٢			«أمنّا»
٤٢			« إن الله يعلم»
١٦	لقمان	٣١	«إنها أن تك مثقال حبة»
	سبأ	٣٤	«ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق أنكم لفي
٧			خلق جديد»
٧٨	ياسين	٣٦	« وضرب لنا مثلا ونسي خلقه»
١٤٧	الصافات	٣٧	«وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيد»
٤٠	الشورى	٤٢	«وجزاء سيئة سيئة مثلها»
٥٣	الزخرف	٤٣	«وألقي عنده»
٤٩	الدخان	٤٤	«إنك أنت العزيز الكريم»
١٨ و ١٧	الواقعة	٥٦	«يطوف عليهم... وكأس»
٢٢			«وحوور عين»
٣٠	الملك	٦٧	«بما معين»
٣٠	الحاقة	٦٩	«خذوه فغلوه»
١٦	الإنسان	٧٦	«من فضة قدرها»
١	الليل	٩٢	«والليل إذا يغشى»
٢			«والنهار إذا تجلى»
٤			«إن سعيكم لشتى»
٣	الضحى	٩٣	«ما ودعك ربك وما قلا»
١٤	العلق	٩٦	«ألم يعلم بأن الله يرى»
١٥			«لنسفعا بالناصية»
١	البينة	٩٨	«لم يكن الذين كفروا»
٦	الزلزلة	٩٩	«أشتانا»
٢	العاديات	١٠٠	«فالمورات قدحا»
٢ و ١	الإخلاص	١١٢	«أحد الله»

الشواهد الشعرية

رقم الشاهد	قائله	صدره	قافيته	الصفحة
٣٨	العجاج	خالط	وفا	
٩٩	-	ما إن رأيت	بالصحراء	
٧٠	-	رب مسقي	السياء	
٥٤	العجير السلوي	فبيناه	نجيب	
٢٥	كعب بن سعد	وداع	مجيب	
١٠٥	جرير بن عطية	فغض	كلابا	
٧٧	أبو دؤاد	يجعلن	حبا	
١٧	العجاج	حيي	كتبا	
	-	-	اقريا	
٨٥	رؤية بن العجاج	مثل	القصبا	
٨٣	النابغة	إني كاني	مكذوب	
٨٦	-	ما بال	جفت	
٩٢	عبد الله بن قيس	نضر	الطلحات	
٩١	جرير بن عطية	متخذا	تولجا	
٦٥	الأعشى	لسنا	يحصدا	
١٩	رؤية بن العجاج	أريت	املودا	
		مرجلا	البرودا	
٨١	إبراهيم بن هرمة	أعن تغنت	اعواد	

الردى	تنادوا	دريد بن الصمة	٦٩
مخلدي	الا أيهذا	طرفه بن العبد	٥٧
شديد	يا ابن أم	أبو زيد الطائي	٦٢
زياد	ألم يأتبيك	قيس بن زهير	١٠٢
ودثر	لم يك	-	٤٢
النذر	تجانف	أشعر الرقبان	١٤
مضر	بحسبك		
النمر	له متنتان	امرؤ القيس	١٠٧
جعفر	لعمرك	لبيد بن ربيعة	٦٦
فيغفر	إذا كان		
القدر	خل الطريق	جرير بن عطية	٤٧
حرا	أوصيت	-	٣٤
شرا	بالكنة		
اعتمرا	أو معبر	رجل من باهلة	٥١
جابر	شتان	الأعشى	١١
عذيري	جري	العجاج	٣٧
لا يفر	وأراك	زهير بن أبي سلمى	٥٥
مكفور	أن أمراً	أبو زيد الطائي	٩٤
لم تياس	وأما لهتك	المرار الفقعسي	٩٥
الفرس	أضرب	طرفه بن العبد	٥٠
حفصنا	قد رابني	طرفه بن العبد	٦٠
مراضها	أكاشر	-	٢١
وادع	فأبيهما	-	١٠
اليجدع	يقول	شاعر من بين ثعلبة	٢٤
اليتقصع	فتسخرج		
مصرع	سبقوا	أبو نؤيب	٣٠

فتسرعا	فلو أن	الراعي النميري	٨
اجمعا	إذا قلت	حريث بن عتاب	١٥
المقنعا	تعدون	جرير بن عطية	٩
واهجعي	يا بنة	أبو النجم العجلي	٦٣
يتحرف	وباشر	الفرزدق	٣٣
رجفا	يرفعن	جرير بن عطية	٢٣
شاف	كفى	بشر بن عمرو	٢٢
الأواقي	ضربت	المهلهل	٩٠
الرزق	تزوجتها	-	٢٦
السوق	لا يمस्क	عبد الله بن همام	٢٧
فطلق	إذا العجوز	رؤية بن العجاج	١٠٣
هواكا	دار	-	٥٣
عصিকা	يا ابن	راجز ممن تميم	٢٨
قفیکا	يطوف	المنخل اليشكري	٣٢
نزال	لقد علمت	-	٨٧
المعل	وقبيل	لبيد بن ربيعة	٥٨
يتكل	إن الكريم	بعض الإعراب	٤٨
تهاله	أيها	-	١٠٦
قاتله	أبي يجوده	-	٤٤
حواصله	مثل	-	٧٩
نواصله	فهيها	جرير بن عطية	١٠
تغول	فيويما	جرير بن عطية	١٠٠
اثالا	أبو حنش	عمرو بن أمر	٣٥
حلائلا	فلا ترى	العجاج	١٨
حاظلا	كه		
الاثقالا	أن	الأخطل	٦٤

الأغلا لا	إبني	الأخطل	١٠
بال	فليت	عدي بن زيد	
ابالي	الأنادت	غويه بن سلمى	
صال	حلفت	امرؤ القيس	٩
المنحل	من لي	مظور بن مرثد	٧
نسل	أبوك	البعيث	٧
فضل	فلست	النجاشي	٤
واظل	يشكو	العجاج	٩
الطول	تعرضت	منظور بن مرثد	٨
المولى	أن تخبلي	منظور بن مرثد	٨
العيهل الكلكل	ببازل كأن	منظور بن مرثد	٨
لفيل	بني رب	الكميت	٦
او تدم	زقيس	مقاس العائذي	١
عصم	إلى المرء	الأعشى	٥
أغاما	رأى	عمرو بن عبس	
القدما	قد سالم	عبد نبي عبس	١٠
اللهازما	وعضوات	أبو المهدي	٣
التلام	تتقي	الطرماح	٧
سلام	ودعا	الأسود بن يعفر	٧
رجام	هلسا نفثا	الفرزدق	٤
حاتم	لشتان	ربيعة بن ثابت	١
من دم	وفاء	-	٦
فتنطم	فتنتج	زهير بن أبي سلمى	٧
المختوم	أو مذهب	لبيد بن ربيعة	٤
صمام	فرت	الأسود بن يعفر	٨
الأصم	عقبة	-	٩

كريم	الاياسنا	محمد بن سلمة	٩٦
ضننوا	مهلا	قعنب بن أم صاحب	٩٨
يمانيا	وتضحك	عبد يغوث بن وقاص	١٠٤
لواني	فلست	-	٦٠
السوبان	درس	لبيد بن ربيعة	٧٦
غرضان	فمن ك	القتال الكلاي	٤٩
لقضاني	أحن كما	-	-
ارقان	فبت	يعلي الأحول	٥٢
معن	ولا ضيعته	النمر بن تولب	٢٠
اليمن	ألم تكن	جرير بن عطية	٣
اليمن	أبلغ	بعض أهل اليمانية	٢
عفانا	فنعم صاحب	حسان بن ثابت	٧٤
ببدا انه	هل تعرف	لرجل من الأشعريين	٨٩
فمه	يصبح	رؤية بن العجاج	٤٠
رفعه	لا تهين	الأضبط بن قريع	٥٦
المثي	حاتم	امرأة من بين عقيل	٤١
الحمى	قواطنا	العجاج	٣٦
مرتوي	فليت كفافا	يزيد بن الحكم	٧
منهوي	وكم موطن	يزيد بن الحكم	٢٩
يعليا	قد عجبت	الفرزدق	١٠١
نويا	فابلوني	أبو دؤاد الأبادي	٣١

الأعلام

أحمد بن يحيى (ثعلب)

٩١، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١١٥، ١٢٥

الأحول (محمد بن الحسن)

٨٧، ١٠٤

أبو إسحاق (الزجاج: إبراهيم بن السري)

٧٢ و ٨٢، ١٠٤

الأصمعي

٧٢، ٨٢

الأعشى

٧١، ١٠٠

بشر بن أبي حازم

٨٤

أبو بكر (محمد بن السري)

٦٢، ٨٧، ٨٣، ٨٤، ٩٥، ٩٩، ١٠١، ١٠٤، ١٣٣

البصريون

٨١

البعيث (خداش بن بشر)

١٠٥

البغداديون

٧٨، ٩٨، ٩٩، ١١٤، ١٢٧

جرير الخطفي

١٠٥ ، ٨٤ ، ٥٩

أبو حاتم (سهل بن محمد)

٩٩

أبو الحسن (الأخفش)

٦٧ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨١ ، ٨٦ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٤ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١١٠

خلف الأحمر

٨٦

أبو خليفة

٨٦

الخليل بن أحمد

٩٧ ، ٧٣

أبو دؤاد (الأيادي)

١٠٧ ، ٨٧

ذو الرمة

٧٢

رجاء بن حيوة

٨٥

الرياشي (العباس بن الفرج)

٩٩

أبو زيد

٦٢ ، ٦٦ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١٢٥ ، ١٣٢

السكري (الحسن بن الحسين)

٩٩

سيبويه

٥٥ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٧ ، ٨٣ ، ٩٧ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٧

أبو العباس (المبرد)

٥٦ ، ٧٤ ، ٧٨ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٨ ، ١٠١

أبو عبيدة

٨٧ ، ٨٦ ، ٦٦

أبو عثمان (المازني)

٨١ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٨

العجاج

٩٤ ، ٩١ ، ٩٠

عروة بن الورد

٨٣

أبو عمرو

٩٥ ، ٩٤

عيسى بن عمر

٨١

الفرزدق (إبن همام السلوي)

٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩

إبن قطرب

١٠١

الكسائي

٧٧ ، ١٠٧

الكميت

٧٢

كيسان

٨٦

لبيد

١٠٢

محمد بن الحسن

١١٠

يونس

٨٣ ، ٨٦ ، ٩٤

المحتوى

٧ الفصل الأول : لمحة عن حياته وآثاره وعسكرياته
٧ حياته وثقافته
٩ مؤلفاته
١٣ العسكريات
١٦ مكانتها
١٩ أبوابها
٢٠ مصادر أبي علي في العسكريات
٢٢ شخصية أبي علي في العسكريات
٢٦ الفصل الثاني : الكلام
٢٦ المفردات
٣٠ الجمل
٣٤ الفصاحة والشذوذ
٤٤ البناء والإعراب
٥١ التحقيق
٥٣ باب علم ما الكلم من العربية
٦٣ باب ما ائتلف من هذه الألفاظ
٧٦ باب معرفة ما كان شاذاً من كلامهم
١٠٩ باب الإعراب والبناء

الدار العالمية للدراسات

للشؤون العربية



دار الحقافة

للشؤون العربية



عمّان - وسط البلد - سوق البتراء - عمارة الحجيري
هاتف ٤٦٤٦٣٦١ فاكس ٤٦١٠٢٩١ ص.ب ١٥٣٢ عمّان - الأردن

E-Mail : info@daralhaqafa.com